وزارة التعليـــــم العالـــــــي والبحث العلمـــي

جامعـــــة امحمد بوقرة _ بومـــــــــرداس

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

الرقم:.....

مذكرة نهاية الدراسة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة **الماستر**

شعبة: العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد دولي

بعنوان:

دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي (دراسة حالة بعض الدول العربية)

من إعداد الطالبة:

- سمروني ليندة

تحت إشراف الأستاذة:

ريال زوينة

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وعرفان

بخالص عبارات الشكر والعرفان أتقدم إلى كل من ساعدني وساندني وشجعني على إنجازها هذا العمل المتواضع ، وأخص بالذكر الأستاذة المشرفة ، الأستاذة **"ريال زوينة"** أطال الله في عمرها على ما قدمته من نصائح وارشادات ورافقتني طيلة هذا البحث

كما لا يفوتني أن أشكر كل من ساعدني من قريب أو من بعيد

شكرا لكم جميعا.

فهرس
المحتويات

فهرس المحتويات

الفهرس العام :

المكونات	الصفحة
الشكر	
الفهرس العام	I
قائمة الجداول	IV
قائمة الاشكال	V
المقدمة	أ-ث
الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الشمول المالي و الإستقرار المالي	
المبحث الأول :مفاهيم عامة حول الشمول المالي	03
المطلب الأول : مفاهيم حول الشمول المالي ونشأته	03
المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي	08
المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي	10
المطلب الرابع: آليات وسياسات الشمول المالي	25
المبحث الثاني:مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي	29
المطلب الأول: مفاهيم حول الاستقرار المالي	29
المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي	32
المطلب الثالث: محددات مؤشرات قياس الاستقرار المالي	34
المبحث الثالث: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي	42
المطلب الأول: علاقة وارتباط الشمول المالي بالاستقرار المالي	42
المطلب الثاني: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي	45
المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي	47
الفصل الثاني :تحليل واقع الشمول المالي و الإستقرار المالي في بعض الدول العربية	
المبحث الأول : واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية	51
المطلب الأول :تحليل وضعية الشمول المالي في بعض الدول العربية	51
المطلب الثاني :تحليل وضع الشمول المالي في الجزائر	58
المبحث الثاني : تحليل وضع الاستقرار المالي في بعض الدول العربية	63
المطلب الأول : المؤشرات المستخدمة في إحتساب الاستقرار المالي في بعض الدول العربية	63
المطلب الثاني : تحليل مؤشرات الإستقرار المالي في بعض الدول العربية	71

فهرس المحتويات

المطلب الثالث : تحليل علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي في بعض الدول العربية	78
الخاتمة	**83**
قائمة المراجع	**86**

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول والاشكال

قائمة الجداول :

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	مؤشرات قياس الأبعاد الأساسية للشمول المالي	19
02	مؤشرات الحيطة الكلية	37
03	مصفوفة الحالات الممكنة للارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي	44
04	نسبة ملكية الأفراد لبطاقة ائتمان في بعض الدول العربية (% العمر 15+)	51
05	نسبة إمتلاك الأفراد البالغين لدى الدول العربية لحسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية	53
06	نسبة الأفراد البالغين المقترضين لدى مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية	54
07	أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ	56
08	نسبة البالغين الذين إقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في الجزائر	58
09	نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إدخار في مؤسسة مالية رسمية	59
10	نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساب مؤسسة مالية رسمية	60
11	وصول الخدمات المالية و المصرفية للأفراد في الجزائر	61
12	مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية	68
13	مؤشر الاستقرار المالي فيمصر	73
14	مؤشر الاستقرار المالي في الأردن	74
15	مؤشر الاستقرار المالي في الإمارات	75
16	مؤشر الاستقرار المالي في البحرين	77
17	مؤشر الاستقرار المالي في تونس	78

قائمة الأشكال:

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	عناصر الشمول المالي	07
02	أبعاد الشمول المالي	18
03	التمثيل البياني لنسبة ملكية الأفراد لبطاقة ائتمان في بعض الدول العربية (% العمر 15+)	52
04	التمثيل البياني لنسبة الأفراد البالغين المقترضين لدى مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية	55

قائمة الجداول والاشكال

05	التمثيل البياني لأجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ	57
06	التمثيل البياني لنسبة البالغين الذين إقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في الجزائر	58
07	التمثيل البياني لنسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إدخار في مؤسسة مالية رسمية	59
08	التمثيل البياني لنسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساب مؤسسة مالية رسمية	60
09	التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية	68
10	التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في مصر	73
11	التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في الأردن	74
12	التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في الإمارات	76
13	التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في البحرين	77
14	التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في تونس	78
15	التمثيل البياني لمستويات الشمول المالي و الإستقرار المالي للبلدان العربية	79

المقدمة العامة

المقدمة العامة :

يعتبر الشمول المالي من أكثر مواضيع حداثة على الساحة الدولية و العربية والذي يهدف إلى تعميم المنتجات و الخدامات المالية و المصرفية بتكاليف معقولة على العدد الأكبر من الأفرادو المجتمعات و المؤسسات ، وقد حضي الشمول المالي بإهتمام متزايد بعد الأزمة المالية 2008 ، رغم أن هذا المصطلح أستخدم خلال التسعينات القرن الماضي و بتحديد في جنوب شرق إنجلترا و لكن الأزمة المالية 2008 كشفت عن الاختلالات هيكلية في النظام المالي العالمي ، و أبرزت دور الشمول المالي في تعزيز الإستقرار المالي من خلال تعميق القطاع المالي فأصبح هذا المصطلح محور إهتمام الحكومات و المؤسسات المالية و الرقابية ، و أضحى يمثل الأولوية بالنسبة لواضعي السياسات و الهيئات التنظيمية في جميع أقطار العالم بهدف دعم الإستقرار المالي كما سعت الدول العربية إلى وضع الشمول المالي من ضمن أهدافها الاستراتيجية و أولوياتها لضمان الإستقرار المالي و النمو الإقتصادي

إشكالية البحث

سوف نعالج في هذه الدراسة دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي , و كذا القيام بعرض دراسة حالة للدول العربية من خلال تحليل وضعية الشمول المالي و الإستقرار المالي في بعض الدول العربية مما سبق سنحاول طرح الإشكالية الرئيسية التالية :

كيف يأثر الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي في بعض الدول العربية

للتمكن من الإجابة عن هذه الإشكالية تم تجزئتها إلى الأسئلة الفرعية التالية :

- ما المقصود بالشمول المالي و ما هي مؤشراته
- ما المقصود بالاستقرار المالي و مؤشراته
- ما هي طبيعة العلاقة بين الشمول المالي و الإستقرار المالي
- ما هو واقع الشمول المالي و الإستقرار المالي في بعض الدول العربية
- ما هي علاقة الشمول المالي بالإستقرار المالي في بعض الدول العربية

الفرضيات :

- للشمول المالي دور في تحقيق الإستقرار المالي
- هل تأثير الشمول المالي إيجابي على الإستقرار المالي
- توجد علاقة متداخلة بين الشمول المالي و الإستقرار المالي
- الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي في بعض الدول العربية

أهمية الدراسة :

يعد موضوع الشمول المالي من أهم المواضيع في الساحة الدولية و العربية لما له من تأثير كبير في تحقيق الإستقرار المالي.

و منه إكتسى هذا الموضوع أهمية كبيرة نظرا لأسباب التالية :

- تبرز أهمية الموضوع في توضيح ما هية الشمول المالي و علاقته بالاستقرار المالي
- التعرف على أهم المؤشرات الشمول المالي التي تلعب دور إيجابي في تحقيق الإستقرار المالي
- دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي في بعض الدول العربية

أهداف البحث :

نهدف من خلال معالجة هذا الموضوع إلى تحقيق النقاط الرئيسية التالية:

- تشكيل إطار نظري حول الشمول المالي و الاستقرار المالي من حيث المفهوم و المؤشرات لكلا المصطلحين
- و توضيح العلاقة بين الشمول المالي و الإستقرار المالي
- تسليط الضوء على وضعية و واقع الشمول المالي و الاستقرار المالي في بعض الدول العربية
- عرض تجارب بعض الدول العربية في مؤشرات الشمول المالي و الإستقرار المالي
- الإستفادة من تجارب بعض الدول العربية ذات مستويات الشمول المالي المرتفع لبذل مجهودات أكثر لدعم الشمول المالي في بعض الدول العربية ذات مستويات منخفضة في الشمول المالي

الدراسات السابقة :

قاسمي يسمينة و مزيان توفيق (2022) ، العدد 01 ، دور و أهمية الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة – دراسة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي في الجزائر و الدول العربية ، مجلة المنهل الإقتصادي ، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي ,الجزائر

إشكالية البحث : تمحورت إشكالية البحث في دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي و في دعم فرص تحقيق التنمية المستدامة , و إنطلاقا من ذلك يبرز التساؤل الجوهري لهذه الإشكالية و هي :

كيف يؤدي الشمول المالي دوره في تحقيق الاستقرار المالي و التنمية المستدامة

توصل الباحثين إلى النتائج التالية :

توصلت الدراسة إلى توضيح صورة شاملة عن واقع و احتياجات تعزيز الشمول المالي في بعض الدول العربية للإرتقاء بمؤشرات الشمول المالي و تحسينها من خلال تعزيز الوصول إلى التمويل و الخدمات المالية في بعض الدول العربية

1. فلاق صليحة و حمدي معمر, حفيفي صليحة (2019) العدد 04, تعزيز الشمول المالي كمدخل استراتيجي لدعم الاستقرار المالي في العالم العربي ، مجلة التكامل الاقتصادي , جامعة الشلف , الجزائر

إشكالية البحث :

تمحورت إشكالية هذا البحث في قيام الدول العربية بوضع إستراتيجية فعالة لنشر و تعزيز الشمول المالي رغم العراقيل التي تواجهها , و إنطلاقا من ذلك تم طرح الأشكالية الجوهرية و هي :

ما هي متطلبات تعزيز الشمول المالي بإعتباره ركيزة هامة لدعم الإستقرار المالي في العالم العربي

توصل الباحثين إلى النتائج التالية :

توصلوا إلى أن الدول العربية تحتل المراتب الأخيرة في مؤشرات الشمول المالي العالمي رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي ، إذ تبقى تحت المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم ، بسبب العراقيل و التحديات الأمر الذي يتطلب ضرورة تبني استراتيجية فعالة لدعم و تعزيز الشمول المالي

منهجية البحث :

تم الإعتماد على المنهج الوصفي في الجانب النظري لأجل عرض المفاهيم الأساسية النظرية المتعلقة بالشمول المالي و الإستقرار المالي يلائم هذا المنهج طبيعة الموضوع ، من وصف بسيط لمختلف العناصر و كان المنهج الأكثر استعمالا لتحديد المفاهيم و المؤشرات الشمول المالي و الإستقرار المالي

كما إعتمدت الدراسة على المنهج التحليلي لأجل تحليل العلاقة بين الشمول المالي و الإستقرار المالي إلى جانب تقييم تجارب بعض الدول العربية في مؤشرات الشمول المالي و تحليل دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية

كما تم الإعتماد على منهج التحليلي في الفصل الثاني لتحليل البيانات و المعطيات بالإضافة إلى إدراج منهج دراسة حالة عند دراسة تجارب بعض الدول العربية في مؤشرات الشمول المالي و في مؤشرات الإستقرار المالي و تحليل علاقة الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي في بعض الدول العربية

هيكل البحث :

لقد تم تقسيم الدراسة إلى فصلين أساسيين ، حيث تضمن الفصل الأول ثلاث مباحث و الفصل الثاني تضمن مبحثين كما يلي :

الفصل الأول : مفاهيم عامة حول الشمول المالي و الإستقرار المالي تم تقسيمه إلى ثلاث مباحث رئيسية ، تناول المبحث الأول عموميات حول الشمول المالي من خلال عرض مفهومه و مؤشراته و آلياته سياساته و تناول المبحث الثاني عموميات حول الإستقرار المالي ، من خلال عرض مفهومه و مؤشرات قياسه تناول المبحث الثالث العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي و الإستقرار المالي ، حيث تم التطرق فيه تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

الفصل الثاني: تحليل واقع الشمول المالي و الإستقرار المالي في بعض الدول العربية ، تم تقسيمه بدوره إلى مبحثين رئيسيين ، تناول المبحث الأول واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية من خلال عرض و تحليل بعض تجارب الدول العربية في مؤشرات الشمول المالي و منها الجزائر, أما المبحث الثاني تناول تحليل وضع الإستقرار المالي في بعض الدول العربية , حيث تم التطرق إلى مؤشرات الإستقرار المالي في بعض الدول العربية و في الأخير تم تحليل علاقة الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي في بعض الدول العربية .

الفصل الاول

مفاهيم عامة حول الشمول المالي و الإستقرار المالي

تمهيد:

أصبح الشمول المالي محل تركيز العديد من الحكومات و المنظمين الماليين لما له من أثر في تعزيز الإستقرار المالي و رفع من معدلات النمو الإقتصادي, لهذا أخذت كل من مؤشرات قياس الشمول المالي و مؤشرات الإستقرار المالي أهمية خاصة في كثير من بلدان العالم ، بإعتبار أن الشمول المالي له علاقة بتحقيق الإستقرار المالي .

و من خلال هذا الفصل سنتطرق إلى المباحث التالية :

المبحث الأول :مفاهيم عامة حول الشمول المالي

المبحث الثاني : مفاهيم عامة حول الإستقرار المالي

المبحث الثالث :العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الشمول المالي

أخذ مصطلح الشمول المالي و مؤشرات قياسه و أبعاده أهمية كبيرة في كثير من بلدان العالم لأنها تعبر عن تطور القطاع المالي و المصرفي الذي يستقطب كافة شرائح المجتمع و شمولهم بالخدمات المالية و المصرفية.

المطلب الأول: مفاهيم حول الشمول المالي ونشأته

أولا: نشأة الشمول المالي وتطوره

ترجع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر (ق 19)، عند نشأة الحركة التعاونية في الهند عام 1904، ضد وكالات الإقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، وبالتالي قد تم استبعاد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلال

المقرضين المحليين، مما تطلب ظهور نظام مالي شامل، وسد الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية.[1]

وقد اكتسب الدمج المالي أهمية كبيرة في محاولته للتركيز على المناطق الريفية، حيث قام بنك الاحتياط الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع عام 1965 وبعدها تم تأميم 14 بنكا تجاريا رئيسيا في أنحاء الهند خلال سنة 1969، وتقديم مخططات للبنوك الرائدة، وهذا ما ساعد في فتح عدد من الفروع وفي كافة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي، الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية.

و ظهر مصطلح الشمول المالي أول مرة في عام 1993 في دراسة ليشون عن الخدمات المالية في جنوب شرق انجلترا، تناول فيها أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليا للخدمات المصرفية، وخلال تسعينات القرن الماضي ظهرت العديد من الدراسات المتعلقة بالصعوبات التي تواجهها بعض فئات المجتمع في وصول إلى الخدمات المالية المصرفية[2]

وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محددات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة، وتتعدد المصطلحات المتعلقة بالشمول المالي نتيجة تعدد المفاهيم المختلفة باختلاف المدارس

وانحصر اهتمام المعنيين بالشمول المالي في استهداف من جرى إقصاؤهم بشكل قصري من الشمول المالي وإيجاد السبل الكفيلة للتغلب على أسباب وعوامل الإقصاء، وقد ازداد الاهتمام الدولي بالشمول المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية عامل 2008، وتمثل ذلك بالتزام الحكومات المختلفة بتحقيق الشمول المالي من خلال تنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز وتسهيل وصول كافة فئات المجتمع إلى الخدمات المالية وتمكينهم من استخدامها بالشكل الصحيح، ذلك بالإضافة حث مزودي الخدمات المالية على توفير خدمات متنوعة ومبتكرة وبتكلفة منخفضة، وتبنت مجموعة العشرين (G20) هدف الشمول المالي كأحد المحاور الرئيسية في أجندة التنمية الاقتصادية والمالية، واعتبر البنك الدولي تعميم الخدمات المالية وتسهيل وصول جميع فئات المجتمع إليها ركيزة أساسية من أجل محاربة الفقر المدقع وتعزيز الرخاء المشترك.

وفي 2013 أطلقت مجموعة البنك الدولي البرنامج العالمي للاستفادة من روح الابتكار من خلال تعميم الخدمات المالية مع تركيز إضافي على أنظمة الدفع ومدفوعات التجزئة المبتكرة، كما أطلقت العديد من المؤسسات العالمية مثل المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (CGAP) ومؤسسة التمويل الدولية (IFC) برامج تعمل على تحقيق الشمول المالي.[2]

ثانيا: تعريف الشمول المالي

لقد تعددت تعاريف الشمول المالي نذكر منها:

- الشمول المالي أو الاشتمال المالي، مصطلح أطلق عليه العديد من التعريفات، ولعل أبرزها: إدخال أو دمج الفئات التي يطلق عليها مهمشة ماليا أو من ذوي الدخل المالي المنخفض الذي لا يسمح لها بالانخراط في

[1] بن عيين رحيمة, مجلة آثر الشمول المالي على تحقيق الإستقرار المالي في بعض الدول العربية , الجزائر العدد03, 2022 , ص 192

[2] رفاع توفيق , عزاوي أسامة , تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الإستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي- مجلة العلوم التجارية و التسيير , جامعة الجزائر 3 ، 2021 ص 107- 108

عمليات النظام المصرفي، بالتعامل مع الجهاز المصرفي من خلال منظومة العمل الرقمية، بمعنى إتمام جميع التعاملات المالية بطريقة إلكترونية، ويهتم الشمول المالي بتقديم الخدمات المالية باستخدام الطرق السهلة والبسيطة وبأقل التكاليف، مثل الدفع عن طريق الهاتف المحمول.

- حسب **البنك الدولي**، يعني الشمول المالي أن الأفراد والشركات لديهم إمكانية الوصول إلى منتجات وخدمات مالية مفيدة وبأسعار ميسورة تلبي احتياجاتهم – المعاملات والمدفوعات والمدخرات والائتمان والتأمين- ويتم تقديمها لهم بطريقة تتسم بالمسؤولية والاستدامة[1].
- أن تكون قادرا على الوصول إلى حساب المعاملات هو الخطوة الأولى للشمول المالي بشكل أوسع لأن حساب المعاملات يسمح للناس بادخار المال، وإرسال المدفوعات واستلامها، يمكن أيضا أن يكون حساب المعاملات بمثابة بوابة لخدمات مالية أخرى، وهذا هو السبب في أن ضمان وصول الأشخاص في جميع أنحاء العالم إلى حساب المعاملات هو محور مبادرة مجموعة البنك الدولي للشمول المالي.[3]
- وتعرف **هيئة دعم التنمية المستقلة (ADA)** الشمول المالي: هو جميع الآليات الموضوعة لمكافحة الإقصاء المصرفي والمالي، وهو يشمل مجموعة كاملة من المنتجات والخدمات المالية (التأمين الأصغر مع جميع المتغيرات الممكنة المرتبطة بالتأمين "مخاطر المناخ، الموت...الخ"، منتجات الائتمان المختلفة، تقاعد، منتجات التوفير، حوالة مالية)، وغير مالية (التدريب "في إدارة الأعمال، والمخاطر، والحوكمة، وما إلى ذلك"، برنامج دعم اتخاذ القرار: SIMFI،Microfact المشورة والخبرة الفنية، التثقيف والتوعية المالية) المتاحة للسكان الفقراء.
- عرفت كل من **منظمة (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INF)** المنبثقة عنها الشمول المالي بأنه:

" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكاف، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات

من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة والتي تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاه المالي والاندماج الاجتماعي والاقتصادي

- هو عملية ضمان الوصول إلى الخدمات المالية والائتمان المناسب وفي الوقت المناسب من قبل السكان غير المتعاملين مع البنوك أو الفئات ذات الدخل الضعيف بتكلفة معقولة، ومع ذلك فإن الشمول المالي يمثل في المقام الأول الوصول إلى حساب مصرفي مدعم بإيداع التأمين والوصول إلى خدمات الائتمان والدفع بتكاليف منخفضة.[2]

---

[1] https://databank.albankaldawli.org

[2] (4) قديري مريم، مكيديش محمد، مجلة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا،الجزائر العدد01، 2022، ص90

يهدف الشمول المالي إلى جذب السكان "غير المتعاملين مع البنوك" إلى النظام المالي الرسمي بحيث تتاح لهم فرصة الوصول إلى الخدمات المالية التي تتراوح من المدخرات والمدفوعات والتحويلات إلى الائتمان والتأمين، قد تكون هناك أيضا بدائل للحسابات الرسمية، مثل تحويل الأموال عبر الهواتف المحمولة.

- لا يعني الشمول المالي أنه يجب على الجميع الاستفادة من العرض، ولا يجب على مقدمي الخدمات تجاهل المخاطر والتكاليف الأخرى عند اتخاذ قرار بتقديم الخدمات على الرغم من الوصول غير المقيد، قد يمنع كل من الاستبعاد الطوعي وخصائص المخاطر والعودة غير المواتية الأسرة أو الشركة الصغيرة من استخدام واحدة أو أكثر من الخدمات، مثل هذه النتائج لا تستدعي بالضرورة التدخل السياسي، بدلا من ذلك يجب أن تهدف مبادرات السياسة إلى تصحيح إخفاقات السوق وإزالة الحواجز غير السوقية التي تحول دون الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات.
- تعرفه **منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OCDE)** على أنه:" العملية التي يتم من خلالها تعزيز الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والخاضعة للرقابة في الوقت والسعر المعقولين وبالشكل الكافي، وتوسيع نطاق استخدام هذه الخدمات والمنتجات من قبل شرائح المجتمع المختلفة وذلك من خلال تطبيق مناهج مبتكرة تضم التوعية والتثقيف المالي وذلك بهدف تعزيز الرفاهية المالية والإدماج الاجتماعي والاقتصادي كما يعرف الشمول المالي على أنه: إتاحة واستخدام كافة الخدمات المالية من مختلف فئات المجتمع بمؤسساته وأفراده من خلال القنوات الرسمية، بما في ذلك حسابات التوفير المصرفية، وخدمات الدفع والتحويل، والتأمين، والتمويل والائتمان، وابتكار خدمات مالية أكثر ملائمة وبأسعار تنافسية.[1]

ومما سبق، يمكن **تلخيص تعريف للشمول المالي** على أنه مجموعة من الإجراءاتوالوسائل الهادفة إلى تعميم استخدام أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية ذات التكلفة المعقولة عن طريق احتواء أكبر قدر ممكن من المجتمع داخل النظام المالي الرسمي، وذلك بما يكفل تحقيق الأهداف الإستراتيجية للتنمية الاقتصادية.

الشكل رقم (01): عناصر الشمول المالي

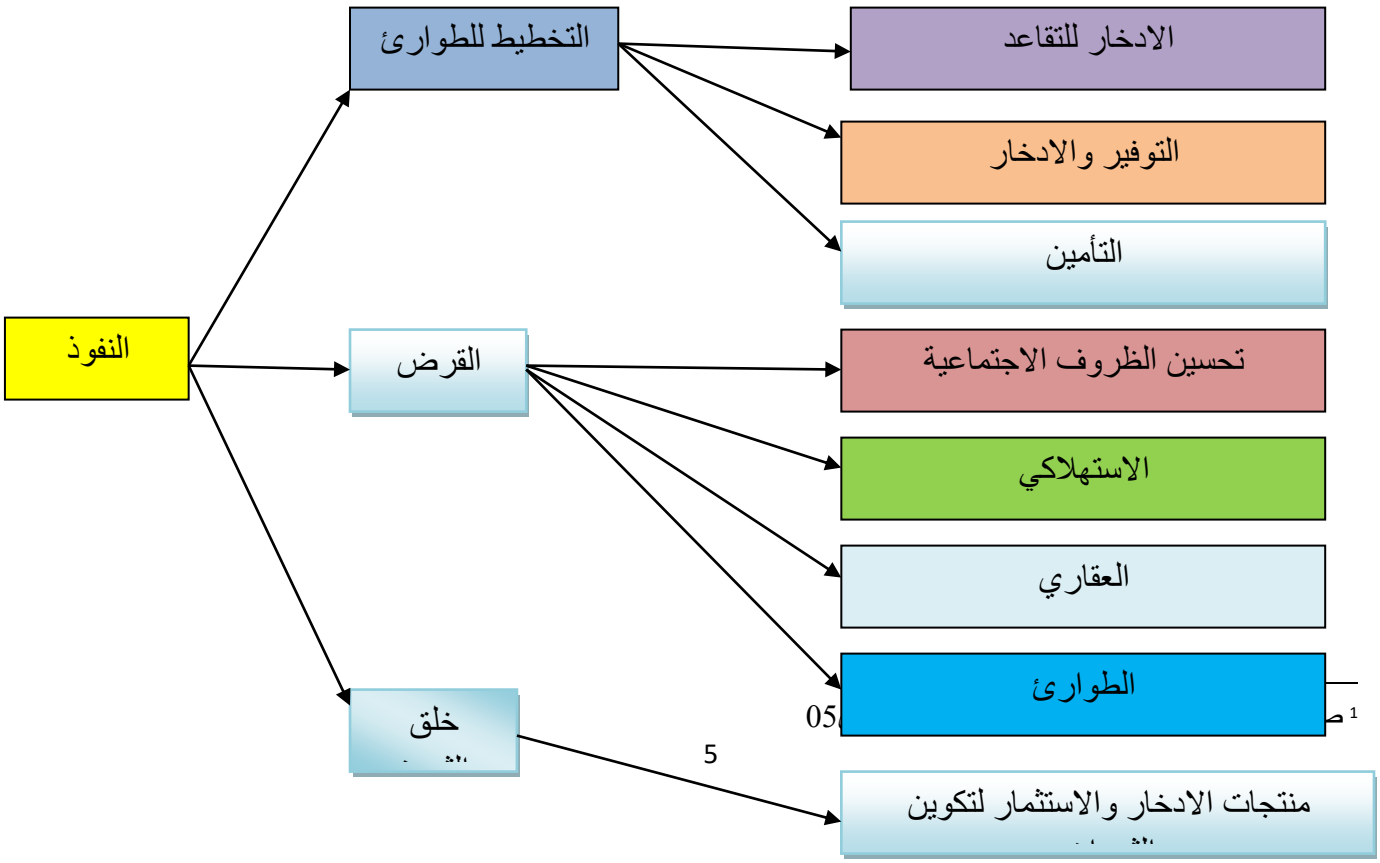

[1] ص 05، 5

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مفاهيم السابقة الذكر للشمول المالي

ويبقى أن نشير إلى أمرين هما:

- **الأمر الأول:** أن هناك مصطلحات عديدة لوصف نفس الظاهرة، فهناك من يستخدم مصطلح الشمول المالي، وهناك من يستخدم بدلا منه، مصطلح الاشتمال المالي أو الإدراج المالي أو الإدماج المالي أو التضمين المالي للدلالة على نفس الظاهرة التي حددناها بالمعنى السابق تحت اسم "الشمول المالي" وهو المصطلح الذي نتبناه لأنه أكثر المصطلحات شيوعا ومعناه اللغوي أقرب إلى المصطلح الأجنبي **(Inclusion Financière).**
- **الأمر الثاني:** ضرورة التفريق بين مفهوم الشمول المالي بالمعنى السابق، ومفهوم الحصول على الخدمات المالية، فالمفهوم الأول يتضمن توفر الخدمة المالية وتغطيتها لكافة شرائح المجتمع باستخدامهم لها. بينما يتضمن المفهوم الثاني توفر الخدمات المالية بالمواصفات المطلوبة وقدرة التمتع بها مع العزوف عن استخدامها لأسباب ذاتية تتعلق بالفرد، قد يتضح المعنى المقصود هنا عند حديثنا عن الحرمان المالي.

المطلب الثاني: أهمية وأهداف الشمول المالي

أولا : أهمية الشمول المالي

الشمول المالي هو عبارة عن إستراتيجية طويلة المدى ولكن لتحقيق أهداف هذه الإستراتيجية يمكن الأخذ بعين الاعتبار المجالات الرئيسية الذي يجب أن يتناولها الشمول المالي:

1- تكشف مجموعة متزايدة من البحوث أن هناك منافع إنمائية عديدة يمكن تحقيقها من الشمول المالي، لاسيما من استخدام الخدمات المالية الرقمية بما فيها الخدمات المالية عبر الهواتف المحمولة، وبطاقات الدفع، وغيرها من تطبيقات التكنولوجيا المالية. ورغم تفاوت الشواهد إلى حد ما، فإنه حتى الدراسات التي لم تتوصل إلى نتائج إيجابية تشير غالبا إلى إمكانية تحقيق نتائج أفضل من خلال إعطاء اهتمام كبير للاحتياجات المحلية.

2- تحقيق منافع واسعة النطاق من الشمول المالي، حيث أظهرت الدراسات أن الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول تسمح للمستخدمين بحفظ الأموال وتحويلها وبالتالي تساعد في تحسين إمكانات كسب الدخل، وبالتالي تحد من الفقر. فقد توصلت دراسة في كينيا إلى أن إتاحة الحصول على هذه الخدمات حققت منافع كبيرة من خلال تمكين الأسر من زيادة مدخراتها بأكثر من الخمس، وسمح لنحو 150000 امرأة بترك العمل بالزراعة وإنشاء المشاريع أو أنشطة لتجارة التجزئة، وبالتالي تقليص نسبة الفقر بين هذه الأسر المعيشية بحوالي 22%.

3- يمكن للخدمات المالية الرقمية أيضا أن تساعد الناس على إدارة المخاطر المالية من خلال تسهيل جمع الأموال من الأصدقاء والأقارب البعيدين في الأوقات الصعبة، ففي كينيا مثلا توصل الباحثون إلى أنه عند حدوث انخفاض غير متوقع في الدخل لم يقم مستخدموا الخدمات المالية عبر الهاتف المحمول بتقليص الإنفاق على أسرهم، فيما قام غير المستخدمين ومن يعانون من ضعف إمكانية الوصول إلى شبكة هذه الخدمات بخفض مشترياتهم من الغذاء والمواد الأخرى بنسب تتراوح بين 7% و10%. إضافة إلى ذلك تقدم الخدمات المالية الرقمية من تكلفة استلام المدفوعات، ففي النيجر أدى التحول إلى إرسال الدفعة الشهرية من الإعانات الاجتماعية الحكومية عبر الهواتف المحمولة كبديل للدفع النقدي إلى توفير 20 ساعة في المتوسط على المستفيدين من الانتقال والانتظار لاستلام دفعاتهم.

4- تساعد الخدمات المالية الناس على تراكم المدخرات وزيادة الإنفاق على الضروريات، فبعد تزويد البائعين في كينيا لاسيما النساء بحسابات ادخار. ارتفعت مدخراتهم وزاد استثمارهم في مشاريعهم بحوالي 60%، كما زاد إنفاق الأسر التي تعولها في النيبال على الأغذية الهامة (اللحوم الأسماك) بنسبة 15%، وعلى التعليم بنسبة 20%، وذلك بعد حصولهم على حسابات ادخار مجانية، كما ارتفع إنفاق المزارعين في مالاوي الذين كانوا يودعون مكاسبهم في حسابات ادخار المعدات الزراعية بنسبة 13% كما زادت قيمة محاصيلهم بحوالي 15%.

5- بالنسبة للحكومات، فالتحول من المدفوعات النقدية إلى الرقمية يمكن أن يقلل من الفساد ويحسن مستوى الكفة، ففي الهند مثلا انخفضت نسبة تسرب الأموال المخصصة للمعاشات التقاعدية بحوالي 47% عندما تم تسديد هذه المدفوعات من خلال بطاقات ذكية تستخدم بها البصمات الالكترونية. أما في النيجر، فقد أدى توزيع التحويلات الاجتماعية عبر الهواتف المحمولة إلى تقليص التكلفة المتغيرة لإدارة هذه الإعانات بنسبة 20%.[1]

الفرع الثاني: أهداف الشمول المالي

- من أهم الأهداف الرئيسية للإستراتيجية الوطنية للشمول المالي لأي دولة نذكر ما يلي:[2]
- تعزيز وصول استخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمجتمعات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي.
- نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالإستراتيجية.
- تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم.
- تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين
- تعزيز مشاريع العمل الحر والنمو الاقتصادي.
- تمكين الشركات الصغيرة والمتوسطة جدا من الاستثمار والتوسع.

خفض مستويات الفقر وتحقيق الرخاء والرفاه الاقتصادي

المطلب الثالث: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

اولا: مؤسسات الشمول المالي العالمية

من بين أهم المؤسسات العالمية التي تعمل على تطوير الشمول المالي هي[3]:

1- المجموعة الاستشارية لمساعدة الفقراء (C-GAP) (سيجاب): هي شراكة عالمية تضم أكثر من 30 منظمة رائدة تسعى إلى تعزيز خدمات الشمول المالي، وتعمل سيجاب على تطوير حلول مبتكرة من خلال البحوث العملية والحوار النشط مع مقدمي الخدمات المالية وواضعي السياسات ومؤسسات التمويل لتطبيق تلك النهج على نطاق واسع، وتجمع سيجاب التي يقع مقرها في البنك الدولي، بين نهج عملي لتنمية الأسواق المسؤولة

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019، العدد01،ص107-108

[2] صندوق النقد العربي، 2015، التقرير السنوي، ص25

[3] رفيقة صباغ، سليمة غرزي، الشمول المالي في بعض الدول العربية –واقع وأفاق-، مجلة أبعاد الاقتصادية، المجلد 10، العدد 02، الجزائر، 2020، ص 515-516

وبرنامج توعية تستند إلى الأدلة والشواهد لزيادة حصول الفقراء على الخدمات المالية التي يحتاجون إليها لتحسين أحوالهم المعيشية.

2- مؤسسة التمويل الدولية:تعد مؤسسة التمويل الدولية عضو بمجموعة البنك الدولي، وهي أكبر مؤسسة إنمائية عالمية تركز بصورة حصرية على دعم وتنمية القطاع الخاص في البلدان النامية وتستخدم المؤسسة منتجاتها وخدماتها –وكذلك منتجات وخدمات مؤسسات مجموعة البنك الدولي- بغرض تقديم حلول تنموية تلائم احتياجات المتعاملين معها، وتستخدم مواردها المالية وخبراتها الفنية وتجاربها العالمية وأفكارها المبتكرة لمساعدة شركائهم في التغلب على التحديات المالية والتشغيلية والسياسية، وتعمل المؤسسة على تقديم الاستثمارات والخبرات وبناء الشراكات طويلة الأجل التي يمكنها أن تساعد في تذليل معوقات التنمية في مجالات مثل التمويل والبنية التحتية والبيئة التنظيمية وتحسين مهارات العاملين. وتعد المؤسسة أيضا إحدى الهيئات الرئيسية التي تستطيع حشد الموارد لتنفيذ مشاريعها، إذ تمكنها رغبتها في العمل في البيئات الصعبة ودورها الريادي في توفير التمويل للقطاع الخاص من تعزيز بصمتها، وتحقيق أثر تنموي يتجاوز مواردها المباشرة.[1]

ثانيا: الهيئات الواضعة لمعايير الشمول المالي

يوجد عدد من الهيئات العالمية تهتم بشكل متزايد في الوقت الحالي، بموضوع الشمول المالي وهذه الهيئات هي:[2]

1- لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف(BCBS) .

2- اللجنة المعنية بنظم المدفوعات والتسويات (CPSS).

3- مجموعة العمل المالي "فاتف" (FATA)

رابعا: الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI)

خامسا: الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين (IAIS)

وسنعرض فيما يلي لمجهودات هذه الهيئات في تعزيز منظومة الشمول المالي:

1- لجنة بازل المعنية بالإشراف على المصارف(BCBS)

تأسست لجنة بازل للرقابة علم 1974، من محافظو البنوك المركزية لمجموعة الدول العشر العظمى، تحت رعاية بنك التسويات الدولية، وقد تكونت هذه اللجنة من ممثلي هيئات الرقابة المصرفية والبنوك المركزية في كل من بلجيكا وكندا وفرنسا وألمانيا وايطاليا واليابان ولوكسمبورغ وهولندا والسويد وسويسرا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة الأمريكية، وقد أرست اللجنة عددا من المبادئ تمثل العناصر الأساسية التي تقوم عليها نظم الرقابة الفعالة، وتغطي هذه المبادئ بصورة شاملة الشروط اللازمة لزيادة كفاءة الرقابة المصرفية، فضلا عن شروط منح التراخيص، وقواعد ومتطلبات الرقابة الحذرة، وسبل تطوير الرقابة المصرفية، ومعايير الإفصاح، وتحديات السلطات الرسمية للمراقبين، وشروط ضمان سلامة النظام المصرفي العالمي.

وقد أقرت عام 1988 لجنة بازل اتفاق **"بازل II"**، والذي استهدف وضع معايير دولية موحدة للرقابة الحذرة على متطلبات كفاية رأس المال "الواجب توافرها في البنوك لمواجهة كلا من مخاطر الائتمان، ومخاطر السوق، وتتمثل العناصر الرئيسية للاتفاق في وضع معايير موحدة لتقييم رأس المال والأصول البنكية وفقا لمخاطر الائتمان (بما فيها المخاطر الخاصة بالبنود خارج الميزانية (ووضع حد أدنى بقيمة 8% لنسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بأوزان مخاطرها).

[1] البنك العالمي، https://databank.albankaldawli.org2020

[2] عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي، جامعة الدول العربية، 2019،ص15-16

وتأتي أهمية تطبيق مقررات بازل (II) لضمان سلامة واستقرار وفعالية الجهاز المصرفي، بغرض ضمان وجود مستويات كافية ومناسبة من رأس المال تتناسب مع حجم ونوعية المخاطر، شهدت (لجنة بازل II) توسعا في 2009، حيث انضمت إليها بلدان مهمة تمثل أسواقا ناشئة كأعضاء.

وتجدر الإشارة إلى أن تركيز المبادئ الأساسية لبازل (II) لا يزال قاصرا على المؤسسات المرخص لها كالبنوك، ومع ذلك قدمت اللجنة إرشادات مبدئية بشأن الاشتمال المالي تجاوزت البنوك والنشاط المصرفي، فالاشتمال المالي له آثار واسعة النطاق على أنشطة البنوك والمؤسسات الأخرى الملتقية للودائع، حيث يتيح التوسع في الفروع تقديم منتجات جديدة، ويفتح سبلا لدخول مدخرات الأشخاص المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية إلىالنظام المالي الرسمي الذي يعمل على توجيهها نحو الاستثمار

وتطالب أصوات كثيرة في جميع أنحاء العالم بتدعيم الاشتمال المالي مع تفهم المخاطر المحتملة والتخفيف منها، ويتطلب هذا إحداث توازن بين الأمان والانفتاح على الابتكار، ويضيف اشتمال أعداد كبيرة من العملاء ذوي الدخول المنخفضة وعديمي الخبرة أبعادا جديدة تتعلق بحماية العميل، وقضايا أخرى تتعلق بتحقيق الانضباط في السوق، وهو شرط مسبق في مبادئ بازل الأساسي.

وفي أوت2010، أصدرت لجنة بازل وثيقة أنشطة التمويل الأصغر والمبادئ الأساسية للإشراف الفعال على البنوك، وتعتبر هذه الوثيقة هي الأولى من نوعها التي تصدرها بازل بشأن الاشتمال المالي

على وجه الخصوص هناك فرصة لتناول الروابط بين الاشتمال المالي والرقابة التحوطية، وحماية العميل المالي على نحو أكثر وضوحا على الرغم من اعتبار إطار مبادئ بازل الأساسية كاف بالنسبة للتمويل الأصغر، إلا أن مراجعة هذه المبادئ يتيح فرصة للنظر بعين الاعتبار في تأثير مبادئ بازل الأساسية على أجندة الاشتمال المالي الأوسع نطاقا، وتقييم جوانب الاشتمال المالي التي تتم معالجتها على نحو ملائم في هذه المبادئ بسبب الروابط مع البنوك والقطاع المصرفي (والتي قد يتم التعامل معها على نحو أكثر فعالية في إطار إرشادات فرعية).

2- اللجنة الدولية لنظم الدفع والتسويات (CPSS).

تعتبر هذه اللجنة بمثابة منتدى لأعضائها (بنوك مركزية من 24 بلدا، منها بلدان متقدمة وبلدان أسواق ناشئة كبرى، بصفتها جهات رقابية على نظم المدفوعات) الرصد وتحليل نظم المدفوعات والتسويات والمقاصة المحلية، وكذلك نظم التسويات عابرة الحدود ومتعددة العملات، ومع تزايد أهمية الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ووضوح مسؤولية المصارف المركزية في القيام بهذا الدور، أقدمت اللجنة الدولية لأنظمة الدفع والتسوية على وضع مبادئ أساسية للإشراف الفعال، وتشمل خمسة مبادئ تتمحور حول الشفافية في الإشراف، واستخدام المعايير الدولية، وتوفر الصلاحيات والقدرات اللازمة لممارسة الإشراف، واتساق عمليات الإشراف دون تمييز بين الأنظمة المتشابهة، وأخيرا التعاون مع الجهات الإشرافية الأخرى.

تشترك اللجنة بصورة متزايدة في أنشطة تركز بصورة محددة على قضايا مدفوعات الأفراد ذات الصلة المباشرة بالاشتمال المالي، مثل التحويلات ومدفوعات الأفراد المبتكرة والأدوات المبتكرة، ومن حيث المبدأ، هناك ارتباط إيجابي محتمل بين كل ما تقوم به هذه اللجنة، وتحقيق هدف الاشتمال المالي، في حدود أن يؤدي تنفيذ معايير وإرشادات هذه اللجنة ذات الصلة إلى استفادة أكبر نسبة من السكان من تحسين جودة نظم المدفوعات مع خفض التكاليف، وتتناول معايير اللجنة قضايا ذات أهمية كبرى بالنسبة للاشتمال المالي.

1. كفاءة تكاليف المدفوعات تشجيع البنوك المركزية على تقديم خدمات أكثر فعالية لأسواق محددة، وضمان خدمات مقاصة وتسوية تتسم بالكفاءة، من خلال دور هذه البنوك في العمليات ودورها الرقابي، وكذلك التشجيع على تهيئة ترتيبات لإقامة بينة أساسية فعالة تعمل على خفض تكاليف إنجاز العمليات.
2. الأمان والثقة في المال كوسيلة للتبادل بتشجيع نظم التسوية والمقاصة وأدوات الدفع الآمنة.
3. الابتكار في المدفوعات، وما يتبع ذلك من تشجيع للبنوك المركزية لمعالجة المعوقات القانونية والتنظيمية التي تقف حجر عثرة أمام الابتكار.
4. أسواق مدفوعات قادرة على المنافسة، من خلال مطالبة البنوك المركزية بتشجيع أجواء وسلوكيات المنافسة في الأسواق.
5. تشجيع الوصول المنفتح والعادل إلى نظم المدفوعات، بشرط تطبيق تدابير كافية للتخفيف من المخاطر، لضمان عدم قيام المشاركين بتهديد سلامة وأمن النظام.
6. إدخال تحسينات في أسواق التحويلات، من خلال تطبيق المبادئ العامة لخدمات التحويلات الدولية،

3- مجموعة العمل المالي "فاتف" (FATA)

قررت قمة (G7) المنعقدة في باريس عام 1989 تأسيس مجموعة العمل المالي(FATA) بحيث تتمثل مهامها في وضع المعايير وتعزيز التنفيذ الفعال للتدابير القانونية والتنظيمية والتشغيلية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل انتشار التسلح والتهديدات الأخرى ذات الصلة بنزاهة النظام المالي الدولي.

وتعتقد مجموعة العمل المالي (فاتف) بأن تعزيز انتشار الأنظمة المالية والخدمات الرسمية والوصول إليها بشكل آمن ومريح وبتكلفة معقولة مهم بشكل أساسي لأي نظام لمكافحة عمليات غسيل الأموال وتمويل الإرهاب,أعطت التوصيات الأربعين في فبراير 2012م من قبل مجموعة العمل المالي ومتطلباتها الحديثة، ، وتوفر هذه التوصيات مرونة في التطبيق، بما يساعد الدول على تصميم نظام رقابي فعال ومناسب يأخذ بعين الاعتبار تعزيز انتشار الخدمات المالية وشمولها لكل القطاعات وبتكلفة معقولة (مينا فاتف 2013)، وللاطلاع على توصيات مجموعة العمل المالي المعدلة في فبراير 2012 في ضوء الاشتمال المالي.

4- الجمعية الدولية لضامني الودائع (IADI)

تأسست الجمعية الدولية لضامني الودائع في 2002، جمعية تطوعية تضم ما يزيد على 70 عضوا ومنتسبا يمثلون أكثر من 65 جهة اختصاص، تعقد الجمعية منتدى للتعاون الدولي بين ضامني الودائع، والبنوك المركزية، والمنظمات الدولية بشأن القضايا ذات الصلة بالاستقرار المالي وتأمين الودائع وأعمال حسم النزاعات، وفي إطار هدفها المتمثل بتعزيز فعالية نظم التأمين على الودائع، نشرت الجمعية بالاشتراك مع لجنة بازل "المبادئ الرئيسية لأنظمة التأمين الفعالة على الودائع"، كما أصدرت منهجية لتقييم الالتزام بهذه المبادئ، وقد تم وضع المبادئ الأساسية للجمعية واعتمادها على نحو مشترك مع لجنة بازل للإشراف المصرفي في جوان2009

مما أظهر حقيقة مفادها أن تأمين الودائع يمثل جزءا من "شبكة أمان" مالية فعالة تتضمن أيضا أعمال مراقبة وتنظيما تحوطيا.

شكلت الجمعية اللجنة الفرعية للاشتمال المالي والابتكار عام 2010 بهدف دراسة القضايا ذات الصلة بالاشتمال المالي وتأمين الودائع، وتفكر بعض البلدان في التحديات المتمثلة في توسيع نطاق مظلة تأمين الودائع لتشمل المؤسسات غير المصرفية التي تتلقى ودائع وما شابهها مثل الأموال الالكترونية، والتي أثبتت قدرتها على إمكانية الوصول إلى العملاء المستبعدين والمحرومين من الخدمات المالية

5- الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين (IAIS)

أنشئت الاتحاد الدولي للمشرفين على شركات التأمين في العام 1994، ويضم في عضويته المشرفين على التأمين والمنظمين في أكثر من 200 هيئة إشرافية على التأمين فيما يقارب 140 دولة، وهو الهيئة المسئولة عن وضع المعايير الدولية في إطار تطوير أسواق التأمين وتشجيع استقرارها وسلامتها، ومهمة IAIS تتمثل في تعزيز الإشراف الفعال والمتسق على الصعيد العالمي في صناعة التأمين من أجل تطوير والحفاظ على أسواق التأمين عادلة وآمنة ومستقرة لصالح حملة الوثائق وحماية لهم والإسهام في الاستقرار المالي العالمي.

يأتي الاشتمال المالي كأولوية قصوى للاتحاد، تتشابك مع أهدافه التحوطية، وتلك الخاصة بحماية المستهلك، وذلك على ضوء نطاق اختصاص الاتحاد المتمثل في تطوير أسواق التأمين واتساع مظلة عضويته (التي تتضمن العديد من جهات الاختصاص والمناطق التي تعاني من معدلات استبعاد مالي مرتفعة) ومنذ الشروع في عمله الخاص بالتأمين الأصغر (الذي أصبح مرادفا لمفهوم أسواق التأمين التي تشتمل الجميع)، أدرك الاتحاد فئتين متميزتين من القضايا ذات الصلة:

1. تلك التي تنطبق على توسيع مظلة التأمين التقليدية للوصول إلى العملاء المستبعدين والمحرومين.
2. وتلك التي تنطبق على توفيق أوضاع الجهات غير الرسمية التي تقدم منتجات تأمين مع مبادئ التأمين الأساسية، وفي نهاية المطاف إخضاعها للإشراف.

أصبح الاتحاد في أواخر عام 2005 أول هيئة من الهيئات المعنية بإعداد المعايير تنشئ آلية رسمية لنظر في قضايا الاشتمال المالي، وفي جوان 2007 نشر الاتحاد مع شبكة التأمين الأصغر أول وثيقة له بشأن قضايا التأمين الأصغر بعنوان "قضايا تنظيم التأمين الأصغر والإشراف عليه"، وانتهي الاتحاد من إعداد إرشادات بشأن تنفيذ مبادئ التأمين الرئيسية في سياق أسواق التأمين الشامل للجميع

ثالثا: أبعاد ومؤشرات الشمول المالي

أ- أبعاد الشمول المالي

في السنوات السابقة تطور مفهوم الشمول المالي إلى أربعة أبعاد رئيسية وهي: سهول الوصول إلى التمويل لجميع الأسر والشركات، استرشاد المؤسسات بالقواعد التنظيمية والإشراف المالي، الاستدامة المالية للشركات والمؤسسات بالإضافة إلى المنافسة بين مزودي الخدمات المالية لتحقيق أفضل البدائل للعملاء. حيث تم قياس الشمول المالي قديما بحساب نسبة المستفيدين من البنوك التجارية وأجهزة الصراف الآلي وأحجام الودائع والقروض التي تم تغطيتها، وفيما يلي يتم وصف الأبعاد في التالي:[1]

1. **الوصول للخدمات المالية:** ويشير إلى القدرة على استخدام الخدمات المالية من المؤسسات الرسمية، حيث يتطلب تحديد مستويات الوصول إلى تحديد وتحليل العوائق المحتملة لفتح واستخدام حساب مصرفي مثل تكلفة والقرب من نقاط الخدمات المصرفية، يمكن الحصول على بيانات تتعلق بإمكانية الوصول

[1] عادل عبد العزيز السن، مرجع سابق الذكر، ص65.

للخدمات المالية من خلال المعلومات التي تقدمها المؤسسات المالية. وتكمن مؤشرات قياس بعد الوصول إلى الخدمات المالية في النقاط التالية:

- عدد نقاط الوصول لكل 10000 من البالغين على المستوى الوطني مجزأة حسب نوع الوحدة الإدارية.
- عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 1000 كيلومتر مربع.
- حسابات النفوذ الالكترونية.
- مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.

2. **النسبة المئوية لإجمالي السكان الذين يعيشون في الوحدات الإدارية بنقطة وصول واحدة على الأقل**
3. **استخدام الخدمات المالية:**يشير بعد استخدام الخدمات المالية إلى مدى استخدام العملاء للخدمات المالية المقدمة بواسطة مؤسسات القطاع المصرفي، من خلال تحديد مدى استخدام الخدمات المالية الذي يتطلب جمع بيانات حول مدى انتظام وتواتر الاستخدام عبر فترة زمنية معينة. وتكمن مؤشرات هذا البعد في:

- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب وديعة منتظم.
- نسبة البالغين الذين لديهم نوع واحد على الأقل كحساب ائتمان منتظم.

عدد حملة سياسة التأمين لكل 1000 من البالغين.

- عدد معاملات التجزئة غير النقدية للفرد الواحد.
- عدد معاملات الدفع عبر الهاتف.
- نسبة البالغين الذين يستخدمون حساب بنكي بشكل دائم ومتواتر.
- نسبة المحتفظين بحساب بنكي خلال سنة مضت.
- نسبة البالغين الذين يتلقون تحويلات مالية محلية أو دولية.
- نسبة الشركات المتوسطة أو الصغيرة التي لديها حسابات رسمية مالية.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها حسابات ودائع.
- عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة التي لديها قروض قائمة.

4. **جودة الخدمات المالية:**تعتبر عملية وضع مؤشرات لقياس بعد الجودة هو تحدي في حد ذاته، حيث أنه على مدى السنوات السابقة انتقل مفهوم الشمول المالي إلى جدول أعمال الدول النامية حيث كان لابد من تحسين الوصول إلى الخدمات المالية. عدم الوصول إلى الخدمات المالية لازال يسبب مشكلة ويختلف بحسب البلد ونوع الخدمات المالية، ومع ذلك تبقى الجهود متواصلة من أجل ضمان جودة الخدمات المالية والذي يعتبر تحديا يتطلب من المهتمين وذوي العلاقة لدراسة وقياس ومقارنة واتخاذ إجراءات تستند إلى أدلة واضحة فيما يخص جودة الخدمات المالية المقدمة. هذا البعد ليس بعدا واضحا ومباشرا، حيث يوجد العديد من العوامل التي تؤثر على جودة ونوعية الخدمات المالية مثل تكلفة الخدمات، وعي المستهلك، فعالية آلية التعويض بالإضافة إلى خدمات حماية المستهلك والكفالات المالية، وشفافية المنافسة في السوق بالإضافة إلى عوامل غير ملموسة مثل ثقة المستهلك.[1]

وقد وضع تحالف الشمول المالي مجموعة من المؤشرات لقياس بعد الجودة والتي تم توضيحها كالتالي:

- **القدرة على تحمل التكاليف:** مدى تكلفة الاحتفاظ بالحساب البنكي وخاصة لذوي الدخل المنخفض.

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص109-110

- **الشفافية:** يلعب الوصول إلى المعلومات دورا حاسما في الشمول المالي، حيث يجب على مقدمي الخدمات المالية أن يضمنوا حصول جميع العملاء على معلومات ذات صلة بالخدمات المالية لتمكينهم من اتخاذ قرارات سليمة بشأن استخدام الخدمات المالية. ويجب التأكد من سلامة ووضوح هذه المعلومات حيث تكون سهلة وخالية من أخطاء اللغة.
- **الراحة والسهولة:** يقيس هذا المؤشر وجهة نظر العملاء حول سهولة الوصول والراحة في استخدام الخدمات المالية.
- **حماية المستهلك:** ينظر هذا المؤشر في القوانين والأنظمة المصممة لضمان حقوق المستهلك وحمايتها ومنع الشركات من الحصول على مزايا غير عادلة عن طريق الاحتيال والممارسات غير العادلة.
- **التثقيف المالي:** ويقيس المعارف الأساسية المالية وقدرة المستخدمين على التخطيط وموازنة دخلهم.
- **المديونية أو السلوك المالي:** وهي سمة هامة للعميل في النظام المالي، ومن الضروري معرفة كيف يتأخر المقترضين بالسداد ضمن فترة زمنية معينة.
- **العوائق الائتمانية:** الشمول المالي لا يشمل فقط استخدام الخدمات المالية ولكنه يمنح أيضا العملاء القدرة على اختيار الخدمات والمنتجات المالية ضمن مجموعة من الخيارات

- **الشكل رقم (02): أبعاد الشمول المالي**

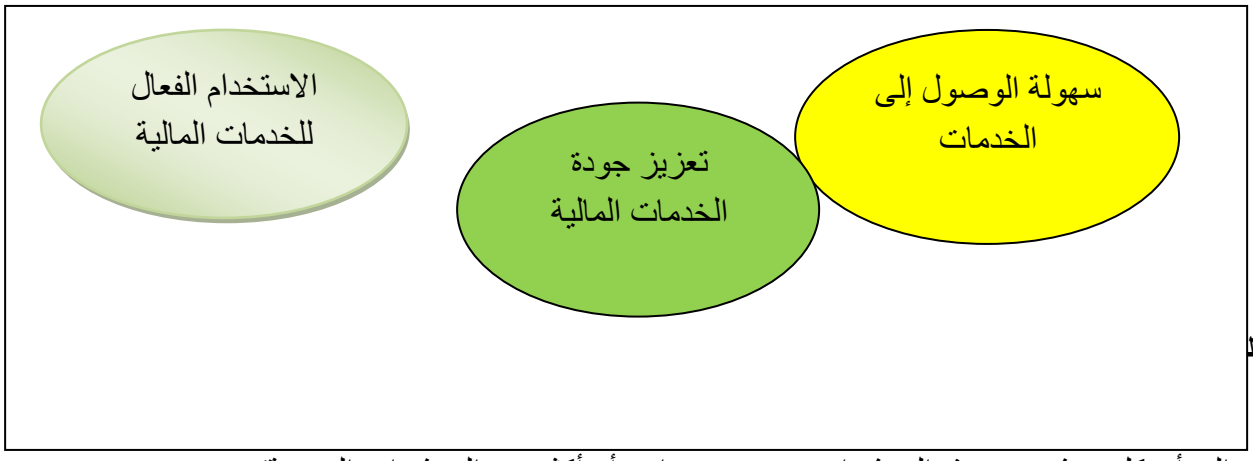

ال

يشتمل

الإشارة إلى أن كل مؤشر من هذه المؤشرات يعبر عنه بواحد أو أكثر من المؤشرات الفرعية)

الجدول رقم (01): مؤشرات قياس الأبعاد الأساسية للشمول المالي

الأبعاد	المؤشرات
الوصول إلى الخدمات المالية	- عدد نقاط الوصول إلى الخدمات. - حسابات النقود الالكترونية. - مدى الترابط بين نقاط تقديم الخدمة.
استخدام الخدمات المالية	- البالغين الذين لديهم تعامل مصرفي. - البالغين الذين لديهم حساب ائتمان منتظم. - البالغين حملة وثائق التأمين. - عدد معاملات الدفع غير النقدية. - عدد معاملات الدفع عبر الهاتف. - ارتفاع وتيرة استخدام الحسابات المصرفية. - المحتفظين بحساب بنكي.

	- التحويلات. - الشركات التي لديها حسابات رسمية مالية. - الشركات التي لديها قروض قائمة أو خطوط ائتمان لدى مؤسسات نظامية.
جودة الخدمات المالية	- المعرفة المالية. - السلوك المالي. - متطلبات الشفافية. - حل النزاعات. - تكاليف استخدام الخدمات المالية. - العوائق الائتمانية.

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على مؤشرات قياس الأبعاد الأساسية للشمول المالي السابقة الذكر

ب- مصادر بيانات قياس الشمول المالي

أصبحت مصادر بيانات الشمول المالي في السنوات الأخيرة أكثر ثراء، كما أنها أكثر تعقيدا عند تصفحها في الوقت نفسه، فعلى جانب الطلب، هناك العديد من مصادر: المؤشر العالمي للشمول المالي الذي طرح في عام 2012، والعديد من الاستقصاءات على المستوى القطري مثل فين سكوب (Fin Scope)، وفين أكسس(Fin Access) ، واستقصاء تتبع الشمول المالي، على سبيل المثال لا الحصر، وبالمثل فقد زاد عدد مصادر البيانات على جانب العرض وزاد عمقها فشملت تركيزا أكبر على البيانات المحلية وضمت المزيد من المؤشرات
إذ لابد من معرفة مصادر البيانات عن الشمول المالي لجانبي الطلب والعرض، وفق الآتي:[1]

1-مصادر بيانات جانب الطلب:

- يعتبر استقصاء فين سكوب الذي يقيس انطباعات المستهلكين عن الخدمات المالية، أول مصدر بيانات معترف به عالميا لجانب الطلب يتيح قياس مؤشرات الشمول المالي على المستوى الوطني. وكانت نشأته عام 2002، وسجلت علامته التجارية لصندوق فين مارك لاستئماني، مما يعني أنها المؤسسة الوحيدة المصرح لها باستخدام هذه المنهجية, ويعد استقصاء فين سكوب ممثلا للمستوى الوطني ويوضح كيفية إدارة الأفراد لحياتهم المالية. وهو يقدم لمحة أيضا عن المواقف والتصورات تجاه الأدوات والخدمات المالية ويتفاوت حجم العينة تفاوتا كبيرا فيما بين البلدان، وحتى تاريخه، شملت الاستقصاءات مشاركات من عدد تراوح بين 1000 و21 ألف شخص، والفرد هو وحدة العينة في الاستقصاء، ولكنه يمكن من استنباط بعض الاستنتاجات على مستوى الأسرة المعيشية، وحتى تاريخه، أجرى ما يقرب من 17 بلدا استقصاءات فين سكوب، أو كان في طريقه إلى ذلك. وغالبا ما تسهم الأطراف الفاعلة في المجال في تكلفة الاستقصاء وتساعد على مواءمة أسئلة الاستبيان مع الاحتياجات المتعددة للأطراف صاحبة المصلحة، والبيانات التي تقدمها استقصاء فين سكوب غير قابلة للمقارنة على مستوى البلدان في جميع المؤشرات التي يشملها.

[1] نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي، متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس ، ط1، دار الايام للنشر والتوزيع، الاردن، ص62-63.

وهي تعاني من نفس عيب فين سكوب، فهي غير مصممة للمقارنة القطرية. وعلاوة على ذلك، فإن هذ الاستقصاء يتم التكليف بها وتنفيذها من قبل كيانات متنوعة، مما قد يتسبب في عدم اتساق جودة البيانات، وإضافة إلى ذلك فلا يوجد على مستوى استقصائي فين سكوب ، تعريف قياسي "للمدمج ماليا"، ولهذا يتفاوت معنى هذه المصطلح تبعا لتعاريف أصحاب المصلحة المحليين. فعلى سبيل المثال، قد تشمل بعض البلدان بطاقات الدفع والمحافظ المتنقلة غير المرتبطة بحساب كمؤشرات للشمول المالي، في حين لا تقوم أخرى بذلك.

2. مصادر بيانات جانب العرض:

أ. **استقصاء الاتحاد العالمي للاتصالات المتنقلة لاعتماد الأموال المتنقلة**: في عام 2011 بدأ برنامج الأموال المنتقلة لغير المتعاملين مع البنوك استقصاء عالميا لاعتماد الخدمة لمنح مديري برامج الأموال المتنقلة تصورات أفضل بمدى أداء الخدمات التي يقدمونها مقارنة بعضها ببعض، وفي أكتوبر 2013 نشر البرنامج النتائج الأولية لاستقصاء اعتماد الأموال المتنقلة لهام 2013، وقد نشرت النتائج الكاملة للاستقصاء ضمن تقرير برنامج الأموال المتنقلة لغير المتعاملين مع البنوك لعام 2013 حول حالة القطاع في 24 فيفري 2014 بالمؤتمر العالمي للاتصالات المتنقلة، ويمثل استقصاء عام 2013 (114) مقدم خدمة من (57) بلدا، حيث قدم (100) منهم معلومات عن الأموال المتنقلة، و(18) عن التأمين عبر الاتصالات المتنقلة، و(12) عن خدمات القروض والمدخرات عبر الاتصالات المتنقلة. وعلى الرغم من أن قاعدة البيانات ذاتها غير متاحة للجمهور، إلا أن البرنامج ينشر تحليلا بالنتائج المجمعة، ويقدم الاستقصاء لمحة عن صناعة الأموال المتنقلة كل عام، كما يزود الجهات المقدمة لخدمة الأموال المتنقلة بمصدر لبيانات المقارنة المرجعية.

ب. **استقصاء البنك الدولي لأنظمة الدفع العالمية:** يعد استقصاء أنظمة الدفع العالمية استقصاء شاملا يجرى في 139 بلدا، ويقدم معلومات عن وضع الأنظمة الوطنية للدفع وتسوية الأوراق المالية في جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يقود ذلك جهود الإصلاح في ميدان أنظمة الدفع على الصعيدين الوطني والعالمي. ويقدم كل من استقصائي عام 2008 و2010

لمحة عن أنظمة الدفع وتسوية الأوراق المالية في الاقتصادات المتقدمة والناشئة على حد سواء.

ت. **Fspmaps.com**:هو موقع إلكتروني ممول من قبل مؤسسة بيل وميليندا غيتس بالاشتراك مع المؤسسة الدولية للتنمية المكانية، يقدم أدوات تحليلية للإجابة على العديد من الأسئلة حول القدرة على الحصول على التمويل، ومثله مثل مركز ميكس، يستفيد الموقع الإلكتروني من المعلومات الجغرافية المكانية في تتبع الشمول المالي وتحليله، ويزخر الموقع ببيانات شاملة عن نقاط الوصول المالي مدعومة بمراجع جغرافية مكانية، وكذلك بيانات عالية الدقة عن تعداد السكان بما في ذلك كثافة معدلات الفقر وغيرها من السمات السكانية الأخرى، ويمكنك من خلال الأدوات التحليلية الحصول على معلومات تفصيلية عن أماكن إقامة السكان –بما في ذلك الفقراء منهم- نسبة إلى نقاط الوصول إلى الخدمات المالية، وبهذه الطريقة يمكن الكشف عن المناطق المحرومة من الخدمات بصورة أفضل، وتتيح لك أداة تحليلية أخرى إسقاط المؤشر على الخريطة وحساب تعداد السكان الذين يحصلون على خدمات التغطية بالاتصالات المتنقلة ولكنهم يفتقرون في الوقت ذاته إلى وصول كاف إلى الخدمات المالية، ويتيح الموقع

الإلكتروني أيضا للمستخدمين استيراد مجموعات البيانات الخاصة من خلال وظيفة السحب البيانات من الموقع.

ج. أبعاد الشمول المالي ومؤشرات قياسه العالمية

- **قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي [1](Global Findex):**

يعد المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex)مصدر البيانات العالمي الذي يتيح تحليلا عالميا وإقليميا على مستوى البلدان ويشمل بيانات مستقاة من 148 بلدا، ويجمع معلومات عن 506 مؤشرات من 1000 شخص على الأقل، فوق سن 15 عاما داخل كل بلد، والعينة ممثلة للمستوى الوطني ومختارة عشوائيا ، فهو يجمع بين المعلومات المتعلقة بالظروف الاجتماعية والسكانية والقدرة على الحصول على الخدمات المالية أو استخدامها، ويستخدم المؤشر العالمي للشمول المالي بصفة أساسية في تحليل الاتجاهات العالمية والمقارنة القطرية لإلقاء الضوء على مؤشرات الشمول المالي الرئيسية مثل عدد البالغين الذين يتمتعون بالقدرة على الوصول إلى حسابات بنكية رسمية، ويعيبه أن البيانات غير ممثلة للمستوى الوطني، مما يعني قلة نفعه لواضعي السياسات داخل البلد في عملية اتخاذ القرار لعدم كفاية تفاصيله، وكذلك يستند تعريف الخدمات المالية الرسمية إلى اعتبار الجهة المقدمة لخدمة مؤسسة مالية رسمية وفقا لتصور الناس، وهو الأمر الذي قد لا يتفق بالضرورة مع الإطار التنظيمي والرقابي للبلد، وتختار العينة عشوائيا على المستوى الفردي، مما يتيح للمستخدمين تجميع البيانات على حسب الخصائص الشخصية، مثل الدخل والنوع الاجتماعي، ولكن ذلك يجعل البيانات في الوقت نفسه غير متوافقة مع الاستقصاءات على مستوى الأسر المعيشية , فيما يلي مختلف أبعاد الشمول المالي حسب المؤشر العالمي للشمول المالي (Global Findex):

البعد الأول: استخدام الحسابات المصرفية

- نسبة البالغين الذين لهم حساب مالي في المؤسسات الرسمية، مثل البنوك، ومكاتب البريد، ومؤسسات التمويل الصغرى.
- الغرض من الحسابات (شخصية أو تجارية).
- عدد المعاملات (إيداعا وسحبا).
- طريقة الوصول إلى الحسابات المصرفية، مثل أجهزة الصرف الآلي، وفروع البنك والمؤسسات المالية.

البعد الثاني: مجال الادخار

- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام المؤسسات المالية الرسمية (مثل البنوك ومكاتب البريد وغيرها).
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلال 12 شهر الماضية باستخدام مؤسسة توفير غير رسمي أو أي شخص خارج الأسرة.
- النسبة المئوية للبالغين الذين قاموا بادخار خلاف ذلك (على سبيل المثال في المنزل) خلال 12 شهر الماضية.

البعد الثالث: الاقتراض

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية في مؤسسة مالية رسمية.

[1] بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، العدد 98، 2020

- النسبة المئوية للبالغين الذين اقترضوا في 12 شهر الماضية من مصادر تقليدية غير رسمية (بما في ذلك الاقتراض من الأسرة والأصدقاء).

البعد الرابع: المدفوعات

- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي الأجور أو المدفوعات الحكومية في 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا حسابا رسميا لتلقي أو إرسال الأموال إلى أفراد الأسرة الذين يعيشون في أماكن أخرى خلال 12 شهر الماضية.
- النسبة المئوية للبالغين الذين استخدموا الهاتف المحمول لدفع فواتير أو إرسال أو تلقي أموال في 12 شهر الماضية.

البعد الخامس: التأمين

- النسبة المئوية للبالغين الذين يقومون بتأمين أنفسهم.
- النسبة المئوية للبالغين الذين يعملون في الزراعة والغابات أو صيد الأسماك ويقومون بتأمين أنشطتهم (محاصيلهم ومواشيهم) ضد الكوارث الطبيعية (هطول الأمطار والعواصف).

يشتمل هذا الإصدار من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي على مؤشرات محدثة عن إمكانية الحصول على الخدمات المالية الرسمية واستخدامها، وبالإضافة إلى ذلك يحتوي هذا الإصدار على بيانات عن استخدام التكنولوجيا المالية، بما في ذلك استخدام الهواتف المحمولة والانترنت لإجراء المعاملات المالية، ويستند إلى أكثر من 150 ألف مقابلة أجريت في بلدان مختلفة من العالم.

المطلب الرابع: آليات وسياسات الشمول المالي

أولا: آليات تعزيز الشمول المالي

مازالت هناك العديد من الفرص المتاحة التي يمكنها أن تساهم في تحسين وصول الخدمات المالية إلى عدد أكبر من الأفراد والمنشآت من خلال تعزيز الشمول المالي بتقليص الفجوة الموجودة بين العرض والطلب يمكن تحقيق ذلك من خلال مجموعة من الآليات نذكر منها:[1]

[1] نادية لوزري، واقع الشمول المالي في الدول العربية وآليات تعزيز، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، المجلد 02-العدد 02، 2022. ص 20

- **تحسين فرص الحصول على الخدمات المالية:** حيث يعد التوسع في استخدام التكنولوجيا الجديدة ونماذج الأعمال المبتكرة من أهم سبل تعزيز عرض الخدمات المالية وإيصالها مثل سداد الفواتير وإجراء المعاملات المالية ومن خلال الهاتف المحمول.
- **التثقيف المالي:**تعاظمت أهمية التثقيف المالي بعد الأزمة المالية العالمية وهو مزيج من الوعي والمعرفة والمهارات الضرورية لاتخاذ قرارات مالية سليمة وذلك لتحقيق الرفاهية المالية للأفراد، كما يساهم التثقيف المالي في زيادة عدد المنتجات والخدمات المالية وتحفيز مقدمي الخدمات المالية على التطوير وزيادة معدلات الادخار
- **بيئة تشريعية مواتية:** يتطلب تحول المجتمع إلى الشمول المالي توافر بيئة تشريعية مناسبة تحدد الحقوق والواجبات، حيث يعتبر القانون بمثابة الإطار التشريعي الذي يتيح مواجهة الجرائم الالكترونية. **رقمنة الخدمات المالية:** وجود نظام دفع حديث وآمن وفعال مثل نظام الدفع بالهاتف النقال والصراف الآلي ونظام عرض وتحصيل الفواتير الكترونيا، يخلق مجالا متكافئا لمقدمي الخدمات المالية وتمكين العملاء الماليين، والاستفادة من خلال خفض التكاليف وتقليل المخاطر، حيث تمثل الخدمات المالية الرقمية بوابة مريحة فعالة للوصول للخدمات المالية الرسمية، وهي محرك أساسي لأتمتة العمليات المالية من قطاع الأعمال للأفراد ومن الحكومة للأفراد.

البيانات والأبحاث: تلعب البيانات والأبحاث في تمكين الجهات الرقابية وصناع القرار من تحديد التفاصيل في استخدام الخدمات المالية من قبل العملاء من جهة وتحديد المعوقات التي تواجه مقدمي الخدمات من جهة أخرى، تساهم البيانات والأبحاث في وضع أهداف وطنية مبينة على أدلة لتعزيز الشمول المالي

ثانيا: سياسات الشمول المالي

لمقارنة ومعرفة السياسات الناشئة للدول النامية، قامت المؤسسة الألمانية للتعاون التقني بوضع 35 حلا وسياسة لتعزيز الشمول المالي عبر 10 دول، ووجدت المؤسسة الألمانية ست سياسات فعالة للشمول المالي، أربعة منها قد تحسن وصول الفقراء للخدمات المالية عبر قنوات مختلفة وتشمل كل من: الوكيل البنكي، الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول، تنويع مقدمي الخدمات وإصلاح البنوك الحكومية، في حين الحلين المتبقيين هما: حماية المستهلك وسياسات الهوية المالية والتي تلعب دورا رئيسيا في تمكين الشمول المالي.

وتشير بعض سياسات الشمول المالي كالتالي:[1]

1-الوكيل البنكي: أثبتت سياسات تعاقد البنوك مع نقاط البيع بالتجزئة غير المصرفية كوكلاء للخدمات المالية نجاحا كبيرا في تحسين عجلة الشمول المالي، حيث أن فروع البنوك وحدها ليست مجدية اقتصاديا، مثل هذه السياسات تعتبر نفوذا لقنوات البيع بالتجزئة الموجودة حاليا، ولا تحول الصيدليات ومكاتب البريد ومحلات السوبر ماركت إلى وكلاء للبنوك فحسب بل وكلاء للشمول المالي، إن التعاون بين البنوك والوكلاء أصبح ممكنا حيث أن التكنولوجيا خفضت تكاليف ومخاطر معلومات الصرف عن بعد لإجراء التحويلات المالية إلى جانب إجراءات فتح حسابات بسيطة وغيرها من الحوافز لاستخدام هذه القناة مثل التحويلات النقدية، والتوعية بالنظام المالي بالإضافة إلى زيادة إعداد المستخدمين بشكل كبير

2-الدفع عبر وسائل الاتصال المحمول: انتشار الهواتف النقالة يفتح قناة أخرى لتوصيل الخدمات المالية للفقراء، هذه التكنولوجيا الجديدة قللت بشكل كبير من تكلفة المعاملات بالإضافة إلى أنه أصبحت التحويلات المالية أكثر سهولة حيث يتم وصولها بنفس الوقت وأيضا عملت على توسيع نطاق نقاط الوصول وقللتالحاجة لحمل النقود

[1] صورية شنبي، السعيد بن لخضر، مرجع سبق ذكره، ص111-112.

بسبب وجود النقود الالكترونية وأيضا عملت على جذب الزبائن غير المتعاملين مع البنوك سابقا، حيث أظهرت عدة دول نجاحا باستخدام آلية الدفع عبر الهاتف المحمول للشمول المالي

3-تنويع مقدمي الخدمات: اعتمد صناع القرار استراتيجيات تنظيمية ورقابية مختلفة لإدارة مخاطر تراخيص مجموعة واسعة من المؤسسات لتقديم خدمات تأمينية وإبداعية، تدعى بإستراتيجيات التكيف مع الأنظمة المصرفية الخاصة بالتمويل الأصغر وتشمل: تراخيص متخصصة للمؤسسات العاملة في مجال الإيداع

الصغير، تراخيص بنكية للتحويلات البنكية للمنظمات غير الحكومية بالإضافة إلى تراخيص المؤسسات المالية غير المصرفية.

4-إصلاح البنوك الحكومية: في الكثير من البلدان تلعب البنوك الحكومية دورا هاما في القطاع المصرفي، وفي تحسين توصيل الخدمات المالية، حيث من 73 إلى 102 دولة يمتلكون ما يعادل 15% من البنوك كأصول، تعتبر البنوك العمومية هي المؤسسات المالية الوحيدة في المناطق الريفية بفروعها الكبيرة خاصة وأن البنوك العمومية تستخدم بشكل واسع لتشجيع الادخار والائتمان في مجالات ذات أهمية تجارية قليلة مثل الزراعة والإسكان

5-حماية المستهلك: تباين المعلومات بين المستهلكين والبنوك فيما يتعلق بالمنتجات والخدمات المالية يضع هؤلاء العملاء في دائرة سلبية، يتعاظم هذا الخلل عندما يكون العملاء لديهم خبرة قليلة في حين أن الخدمات المالية تكون أكثر تعقيدا، ومنه فإن التقدم بالشمول المالي يحمل خطر وجود المزيد من العملاء الضعفاء وعديمي الخبرة، تتأكد العديد من المؤسسات المالية أن العملاء يتلقون الخدمة بشكل جيد ولكن بعضهم أساءوا ميزة استخدام المعلومات لزيادة أرباحهم على حساب العملاء الذين هم مثقلون بالديون أو ليس لديهم تأمين أو عائد على استثماراتهم، بشكل عام تعتبر عملية فشل حماية المستهلك هي استجابة تنظيمية لفشل السوق، من هنا يجب على التنظيمات والقوانين أن تصحح عملية عدم توازن المعلومات وتشجيع استدامة توسع السوق من خلال تقديم المعلومات للعملاء في الوقت المناسب قبل وبعد عقد الاتفاق بين المؤسسة والعميل، حيث يساعد ذلك العملاء في معرفة حقوقهم وواجباتهم في الوقت المناسب.

6-سياسة الهوية المالية: في معظم البلدان يتم تقديم المعلومات الائتمانية فقط لبعض القروض ويتم إعفاء العملاء الفقراء من معلومات تقليل فوائد خفض التكاليف المقدمة من سجلات الائتمان، والأهم من ذلك أن بعض العملاء لا يوجد لديهم الوثيقة الشخصية المطلوبة لفتح حساب، بدأ صناع القرار في معالجة العوائق التي تحول دون وصول العملاء للخدمات المالية بواسطة تضييق الفجوة بين الوثائق المرتبطة بحسابات البنوك وبين جودة الوثائق المنتشرة بين العملاء ذوي الدخل المنخفض، ونتيجة لذلك هذه السياسات تزود العملاء ذوي التاريخ المالي وتقوم بتحويل تاريخ معاملاتهم المالية إلى الأصول المالية التي يمكن استخدامها للاستفادة من الحصول على الخدمات المصرفية والائتمانية الأخرى

- **واقع الشمول المالي في حقبة كوفيد-19:**[1]

أدت جائحة فيروس كورونا (كوفيد-19) وقيود التباعد الاجتماعي إلى تسريع وتيرة اعتماد أنظمة المدفوعات الرقمية، فعلى سبيل المثال قام أكثر من 80 مليون بالغ في الهند وأكثر من 100 مليون بالغ في الصين بسداد أول دفعة رقمية للتجار، سواء عبر الانترنت أو داخل المتجر، لأول مرة بعد بدء الجائحة وفي البلدان النامية، وحتى باستثناء الصين قام 20% من البالغين (720 مليونا) بمدفوعات رقمية للتجار في عام 2021.

[1] Asli Demirgüç-Kunt, LeoraKlapper, Dorothe Singer ,SaniyaAnsar, The Global Findex Database 2021 Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19,WORLD BANK GROUP, 2022,page 176

كما أدت جائحة كوفيد-19 إلى تغييرا كاملا في وضع الخدمات المالية الرقمية فالأسر منخفضة الدخل والشركات الصغيرة يمكن أن تحقق منافع كبيرة من الانجازات المحققة في مجال النقود الالكترونية المحمولة، وخدمات التكنولوجيا المالية، والصيرفة عبر شبكة الانترنت ويمكن أيضا أن يؤدي الشمول المالي الناتج عن الخدمات المالية الرقمية إلى إعطاء دفعة للنمو الاقتصادي، وبينما ينتظر أن يزداد الاعتماد على هذه الخدمات بسبب الجائحة، نجد أنها خلقت تحديات أيضا أمام نمو الكيانات الأصغر نسبيا في هذه الصناعة وسلطت الضوء على عدم المساواة في فرص الاستفادة من البنية التحتية الرقمية، وفي الفترة المقبلة ينبغي اتخاذ عدة إجراءات لضمان تحقيق أقصى درجات الشمول.

أصبح الشمول المالي حجر الزاوية لجهود الإغاثة قصيرة الأجل والتعافي المستدام منذ جائحة كورونا، ولكن مازالت هنالك تحديات كبيرة، وفي الوقت الذي نسعى فيه إلى التعافي من الجائحة، وفي الوقت الذي تسعى فيه الحكومات إلى تعزيز الزخم وتوسيع نطاق الحصول على الخدمات المصرفية الرقمية، يجب أن تسهم السياسات في توفير الحماية للفئات الأكثر احتياجا بيننا، بما في ذلك النساء والفقراء وذوي التحصيل العلمي المحدود أو الإلمام بالشؤون المالية، تم جمع أحدث إصدار من قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي أثناء جائحة كورونا، مع تحديث مؤشرات الشمول المالي التي تم تسجيلها من قبل في 2011 و2014 و2017، استكشف النتائج الكاملة في تقرير قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021.

بارتفاع نسبة ملكية الحسابات المصرفية على مستوى العالم من 51% إلى 76% بين عامي 2011 و 2021 الكشف عن قاعدة بيانات المؤشر العالمي للشمول المالي 2021

المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول الاستقرار المالي

أظهرت الأزمة المالية العالمية 2008 أن الإستقرار المالي عنصر أساسي لتعزيز الاستقرار الاقتصادي ,لهذا اهتمت الدول و السلطات النقدية بمحددات و مؤشرات الاستقرار المالي لتجنب حدوث الأزمات المالية

المطلب الأول: مفاهيم حول الاستقرار المالي

أولا: تعاريف الاستقرار المالي : لقد تعددت تعاريف الاستقرار المالي نذكر منها:

يعرف موقع البنك المركزي الأوروبي الاستقرار المالي أنه "... حالة يكون فيها النظام المالي الذي يتكون من الوسطاء الماليين والأسواق المالية والبنى التحتية للسوق قادرا على تحمل الصدمات، وبالتالي تقليل احتمالية حدوث اضطرابات في عملية الوساطة المالية والتي تكون شديدة بما يكفي لإعاقة تخصيص المدخرات بشكل كبير لربح فرص الاستثمار"

ويعرف الاستقرار المالي بأنه القدرة على تحقيق الاستقرار في كل عناصر القطاع المالي بصورة متوازنة، ويتكون القطاع المالي من ثلاثة عناصر أساسية تتمثل في "المؤسسات المالية" ومكوناتها من البنوك وشركات التأمين والمؤسسات المالية الأخرى، والثانية "الأسواق المالية" تتمثل في أسواق رأس المال وأسواق النقد، والثالثة هي "البنية التحتية" برز مفهوم الاستقرار المالي بقوة على ساحة الاقتصاد الدولية، وسط متغيرات متلاحقة محليا وإقليميا ودوليا، ويعنى بمدى قدرة النظام المالي على مواجهة الصدمات غير المتوقعة، لذا فأي نظام مالي مكون من مؤسسات وأسواق وبنية أساسية يعتبر مستقرا إذا استمر في ضمان توزيع موارده المالية بفاعلية وتحقيق أهدافه الاقتصادية الكلية حتى في أوقات الضغوط أو الأزمات، ونظرا للتكلفة الاقتصادية

والاجتماعية الضخمة التي يتكبدها جراء الأزمات المالية، فإن تحقيق الاستقرار المالي يظل في مقدمة أهداف البنوك المركزية والجهات الرقابية في مختلف دول العالم، وفقا لتقرير اتحاد المصارف العربية.[1]

إن مفهوم الاستقرار المالي يتعدى المفهوم البسيط لعدم وقوع الأزمات، فالاستقرار المالي يعني العمل على التأكد من قوة وسلامة عمل جميع مكونات النظام المالي مما ينطوي على غياب التشنجات والتوترات في هذا الجهاز بما ينعكس سلبا على الاقتصاد.[2]

- كما يعرف الاستقرار المالي على أنه "الحرص على عدم دخول عناصر النظام المالي في سلسلة من الاختلافات الدورية التي تهدد الفعالية الاقتصادية، لأن الاستقرار المالي هو شرط ضروري ضمن الميكانيزمات الاقتصادية بغرض تقييم، تحديد وإدارة المخاطر المالية من أجل تعظيم الفعالية الاقتصادية".[3]
- ولعل أبسط تعريف للاستقرار المالي هو تجنب وقوع الأزمات لأن الأزمة المالية هي فقدان الثقة في عملة البلد أو أصوله المالية الأخرى مما يتسبب في سحب المستثمرين لرؤوس أموالهم من البلد.[4]
- كما يعرف الاستقرار المالي على أنه "قدرة النظام المالي على المقاومة والتصدي للصدمات والتخفيف من حدة الاختلالات الناتجة من الاقتصاد الحقيقي والقطاع النقدي، كون هذه الاختلالات تنقص من قدرة النظام المالي على التخصيص الأمثل للموارد".[5]

ويمكن اعتبار النظام المالي مستقرا إذا ما اتسم بالإمكانيات التالية:

1- تسيير كفاءة توزيع الموارد الاقتصادية، حسب المناطق الجغرافية ومع مرور الوقت، إلى جانب العمليات المالية والاقتصادية الأخرى (كالادخار والاستثمار، والإقراض والاقتراض، وخلق السيولة وتوزيعها، وتحديد أسعار الأصول، وأخيرا تراكم الثروة ونمو الناتج).
2- تقييم المخاطر المالية وتسعيرها وتحديدها وإدارتها.
3- استمرار القدرة على أداء هذه الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية أو في حال تراكم الاختلالات.[6]

ومن خلال التعاريف يمكن القول أن الاستقرار المالي هو:" الحالة التي يكون فيها القطاع المالي قادرا على التحوط ضد الأزمات الداخلية والخارجية، والاستمرار في حالة وقوع الأزمات في أداء وظيفتها المتمثلة في توجيه الموارد المالية إلى الفرص الاستثمارية بكفاءة، كما يمكن أن تحدد درجة الاستقرار المالي بحسب قدرة النظام المالي على التخفيف من وطأة تداعيات الأزمات على الاقتصاد الحقيقي".

أي بمعنى آخر: "إن الاستقرار يرتبط بالنظام المالي ومكوناته والأنشطة المرتبطة به وعلى رأس ما يولى له الأهمية والعناية، أسواق المال والبنوك التجارية، ومن أهم الجهات المسؤولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال السياسات النقدية المالية التي تنتهجها.[7]

---

[1] أحمد مهدي بلوافي، البنوك الإسلامية والاستقرار المالي: تحليل تجريبي، مجلة جامعة الملك عبد العزيز، الاقتصاد الإسلامي، جدة 2008، ص72.

[2] MoheddineYounsi , Amine Nafla ,Financial Stability, Monetary Policy, and Economic Growth: Panel Data Evidence from Developed and Developing Countries,New York 2017,page 20.

[3] زواوي الحبيب، الاستقرار المالي والبنوك الإسلامية، تحليل تجريبي، مجلة دراسات اقتصادية مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد16، الجزائر، 2010، ص72.

[4] مشتاق محمود السبعاوي وسلام أنور أحمد وفاتح سليمان يالجين، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، 2012، ص68.

[5] عبد الرحمان بن ساعد، اتجاهات وآليات الاستقرار المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2013-2014، ص89.

[6] غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، 2005، ص2.

[7] بن عيين رحيمة،مرجع سبق ذكره، ص25.

يعرف الاستقرار المالي على أنه مجموع الشروط التي يكون فيها النظام المالي بما فيها الوسطاء الماليون والأسواق والبنية الأساسية للأسواق قادرا على تحمل الاختلالات والصدمات والأزمات المالية، ومنه التحقيق من احتمالية تعطل وظائف الوساطة المالية وإضعاف القدرة على تخصيص المدخرات وتوجيهها نحو فرص استثمارية مربحة، وبهدف توضيح الإطار الخاص بمفهوم الاستقرار المالي الذي اهتمت به هيئات دولية (صندوق النقد الدولي وبنك التسويات الدولية) والتي حاولت إعطاء مفهوم واضح فقد اعتبرته بأنه يتجاوز المفهوم البسيط في عدم الوقوع في الأزمات، فالاستقرار يستوجب حضور إمكانيات معينة (تيسير كفاءة الموارد الاقتصادية وتوزيعها حسب المناطق الجغرافية) إضافة إلى مختلف العمليات المالية والاقتصادية كالادخار والاستثمار والإقراض والاقتراض وخلق السيولة وتوزيعها وتراكم الثروة ونمو الناتج مع تقييم المخاطر المالية وإدارتها بشكل صحيح حتى أوقات الأزمات والاختلالات، وعليه فالاستقرار المالي يستند إلى استقرار جميع مكونات النظام المالي من جهة، واستقرار أسواق المال والبنوك التجارية والأنشطة المتعلقة بها من جهة ثانية، ومن أهم الجهات المسئولة عن تحقيق ذلك البنوك المركزية من خلال مدى صلاحية وسلامة السياسة النقدية والمالية التي تنتهجها لتفادي وقوع الأزمات.[1]

ثانيا: أسباب عدم الاستقرار المالي

هنالك عدة أسباب لعدم الاستقرار المالي يمكن إيجازها في أربع فئات رئيسية[2]:

1. **العوامل الداخلية للمؤسسة:** تتمثل في تباين المعلومات وسوء تدفقها والذي يعيق كفاءة الأسواق المالية خاصة تلك المعلومات المتعلقة بحجم المخاطر المحتملة والعائد على الاستثمار، فعدم توفر معلومات كافية يؤدي إلى مخاطر عدم السداد.
2. **العوامل المؤسسية:**والتي تؤثر بدورها في الاقتصاد الكلي والموازنة العامة، إذ أن وجود سياسات اقتصاد كلي غير متناسقة وغير مستقرة تؤدي إلى إحداث أزمات أسعار الصرف، وقد نقوم بعض الدول بزيادة الديون الخارجية وزيادة عجز الموازنة مما يؤدي إلى عدم استقرار مالي سببه مخاطر أسعار الصرف.
3. **العوامل الخارجية:** تتمثل في بنية الأسواق المالية الدولية والتي تنجم عنها أزمات أسعار الصرف.
4. ضعف قواعد الحوكمة والسياسات غير المستقرة: إذ تؤدي الممارسات الغير سليمة إلى تسهيل الاحتيال وتغذية الجوانب غير الأخلاقية مما يقود إلى عدم وجود استقرار مالي، ويمكن تعزيز ذلك من خلال تحسين حوكمة المؤسسات وتعزيز الشفافية المالية.

المطلب الثاني: أهمية الاستقرار المالي

1- إن الاضطرابات المالية تقف على رأس المخاطر التي تهدد استقرار الاقتصاد العالمي، فقد اشار تقرير منتدى الاقتصاد العالمي الذي صدر مطلع عام 2008م وحمل عنوان "المخاطر العالمية 2008"، أن النظم

[1] أمساء دردور، بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017، مجلة الباحث، الجزائر، 2019، ص174.

[2]Béchir Ben Lahouel,LotfiTaleb, Younes Ben Zaied,ShunsukeManagi,Financial stabilityliquidity risk and income diversification:evidence from European banks using the CAMELS–DEAapproach,Springer Nature 2022,page 17

المالية المضطربة، وخاصة أزمة الرهن العقاري التي تفاقمت في أمريكا منتصف وأواخر عام 2007، تمثل تحديا كبيرا يؤثر على استقرار الاقتصاد العالمي، لهذا فقد طالب التقرير بزيادة التدخل في أسواق المال لتقليل حدة المخاطر وتحسين حوكمة النظام المالي العالمي من خلال شبكة مسؤولين لإدارة المخاطر، وأكد التقرير على أن التركيز المتزايد على الأسواق المالية المضطربة والتوترات السياسية المتفاقمة في عام 2008 قد يدفعان الحكومات والشركات إلى تجاهل المخاطر الأقل إلحاحا مثل التغيرات المناخية، وهذا من شأنه أن يزيد في صعوبة التعامل مستقبلا مع هذه القضايا الحرجة بعيدة المدى.[1]

2- غياب الاستقرار المالي يؤثر على النمو الاقتصادي، ففي ظل تداعيات أزمة الرهن العقاري التي انطلقت شرارتها من أمريكا وامتدت إلى غيرها أعاد صندوق النقد الدولي النظر في توقعاته بشأن النمو الاقتصادي، ففي مراجعاته التي أصدرها في أفريل من نفس العام (2008)، ذكر الصندوق أنه كلما زادت حدة الأزمات المالية وطالت فترة بقائها كلما قلت معدلات النمو الاقتصادي.

3- انتشار الاضطرابات المالية على نطاق واسع على مستوى الاقتصاد المحلي وعلى المستوى العالمي، فالاهتزازات المالية تحدث تأثيرا متزايدا على كل من قنوات الائتمان المصرفية وغير المصرفية في الاقتصاديات المتقدمة، فحسب دراسة قام بها صندوق النقد الدولي وجد أنه منذ الثمانينيات من القرن الماضي فإن 130 دولة من أصل 180 دولة عضو في الصندوق تعاني من اضطرابات مالية مرتبطة بأسواق المال، وأن هذا الوضع ازداد بعد الأزمة التي أصابت دول جنوب شرق أسيا في أواخر التسعينات من القرن الماضي.

كما أن انتشار هذه الاضطرابات يبين مدى هشاشة النظام المالي القائم، فقد ذكر صندوق النقد في تعليقه على أزمة الرهن العقاري الأمريكية على اثر نشره للتقرير الدوري عن الاستقرار المالي الصادر في عام 2008 أن أحداث الفترة الممتدة من أكتوبر 2007 إلى أفريل 2008 برهنت على الهشاشة التي يتسم بها النظام المالي العالمي والتي أثارت تساؤلات جوهرية حول مدى فعالية الاستجابة التي أصدرتها مؤسسات القطاعين الخاص والعام.

- نتائج الاضطرابات المالية كارثية على جميع الأصعدة، الاقتصادية والاجتماعية وممتدة لسنوات بعد حدوثها، وما الأزمة الأسيوية أو مصارف اليابان في نهاية الثمانينات وطلع التسعينات، ثم الأزمة المالية التي أصابت تركيا عامي 2001 و2002، ثم أزمة الرهن العقاري سنة 2008 وأزمة الديون السيادية التي يعيش الاتحاد الأوروبي، إلا نماذج من أمثلة كثيرة ممتدة عبر تاريخ طويل لم تتعدى فيه حدوثها الواحد تلو الأخرى أكثر من عشر سنوات كما يذكر مؤرخ ومحلل الأزمات المالية "كيندليرجر"، وغره مثل الاقتصادي الشهير "هيمان مينسكي" الذي توصل إلى نتيجة مفادها أننا نحاول تحقيق الاستقرار لنظام هش بطبيعته، وغير مستقر ومعرض للأزمات.

نتيجة لما سبق ذكره من أثار للاضطرابات المالية، فقد أصبح أمر تحقيق الاستقرار المالي يحتل مركز الصدارة ضمن الاهتمامات الرئيسية التي تشغل بال وأعمال واجتماعات الجهات المعنية من أفراد ومؤسسات
على المستوى العالمي.

[1] ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2012-2013، ص21-22.

المطلب الثالث: محددات مؤشرات قياس الاستقرار المالي

أولا: مؤشرات قياس الاستقرار المالي[1]

تدل مؤشرات قياس الاستقرار المالي على تقييم مدى قابلية القطاع المالي لمواجهة الأزمات المالية والاقتصادية، كما تعمل كمعايير رقابية للإنذار المبكر وتضم جانبين:

أ- **أنظمة الإنذار المبكر:** لقد لجأت العديد من الدول والمنظمات الدولية إلى ابتكار وتطبيق العديد من الأنظمة لقياس مدى سلامة أداء البنوك ومن ضمنها المعايير الرقابية للإنذار المبكر.

1. **نظام التقييم البنكي الأمريكي (CAMELS):** من أوائل الدول التي استخدمت معايير الإنذار المبكر الولايات المتحدة الأمريكية منذ سنة 1975، إذ تمكنت السلطات البنكية من التنبؤ بالانهيار البنكي قبل حدوثه سنة 1998 حسب معيار(CAMELS)والذي ضم خمسة عناصر ثم أضيف عنصر الحساسية لمخاطر السوق لنشير إلى معنى الحروف الستة كما يلي:

C (Capital adequacy) كفاية رأس المال وقد استخدمنا نسبة الملاءة في دراستنا.

A(Assets quality) مؤشرات جودة الأصول.

M(Management) مؤشرات سلامة الإدارة.

E (Earnings) مؤشرات الربحية وقد استخدمنا نسبة العائد على الأصول (ROA) ونسبة العائد على رأس المال (ROE).

L (Liquidity) مؤشرات السيولة.

S (Sensitivity of market risk) مخاطر السوق.

ومن الركائز الأساسية التي تقوم عليها نظم الإنذار المبكر:

- حسن اختيار المتغيرات التي يقوم عليها التنبؤ.
- توافر بيانات موثوقة للمدخلات.
- ترافق القياس الكمي بالنوعي.
- استخدام الأساليب الإحصائية الرياضية للقيام بالتنبؤ.
- استخلاص التجارب من الأزمات السابقة.

2. **نماذج الإنذار المبكر بمعادلة واحدة:** عبارة عن نماذج قياسية تستخدم للتنبؤ بالأزمات والوقاية منها، ومن بينها نموذج ألتمان 1968، نموذج **taffler&tishow**، نموذج **kida**(1980) ونموذج **Fulmer**(1984).

ب- **مؤشرات الحيطة الكلية:** تستند عملية تقييم سلامة القطاع المالي إلى مجموعة من المؤشرات والتي يتم من خلالها مراقبة ورصد الاتجاهات الهيكلية للتوجيه والإنذار المبكر والتحذير من عدم الاستقرار المالي قبل وقوع الحدث.

وتنبع أهمية مؤشرات الحيطة الكلية باعتبارها تدل على مدى سلامة واستقرار النظام المالي وتعمل كأداة للإنذار المبكر في حالة تعرض الجهاز البنكي المالي للخطر، وتضم مؤشرات متغيرات الاقتصاد الكلي المرتبطة بسلامة النظام المالي ككل وتلك المؤشرات الجزئية المجمعة لتقييم سلامة مؤشرات القطاع المالي بشكل منفرد.

وتتمثل مؤشرات الحيطة الكلية في:

[1] أمساء دردور، مرجع سبق ذكره، ص175-176.

- مؤشرات النمو الاقتصادي: تتمثل في معدلات النمو الاقتصادي الإجمالي (إذ أن انخفاض هذه المعدلات يعمل على زيادة مخاطر الائتمان مما يقود إلى كساد وإعسار مالي) وتدهور بعض القطاعات حيث تتركز فيها قروض المؤسسات المالية واستثماراتها مما يهز وضع محافظها المالية ويقلل من التدفقات النقدية واحتياطاتها.
- **مؤشرات ميزان المدفوعات**: يمكن الإشارة إلى المؤشرات التالية:
  - **عجز الميزان التجاري:** إذ أن ارتفاع عجز الميزان التجاري مؤشر على احتمالية حدوث أزمات في سعر الصرف الأمر الذي يجبر المستثمرين الأجانب على الخروج من الاقتصاد.
  - **الاحتياطات والدين الخارجي**: إذ أن انخفاضها يعبر عن مؤشر عدم استقرار مالي.
  - **شروط التبادل التجاري**: أسعار الصادرات والمستوردات، إذ أن تركيبة وأجال التدفقات المالية يؤثر على سلامة الجهاز البنكي من خلال آجال هذه التدفقات.
- **مؤشرات التضخم**: تذبذب التضخم يقلل من دقة التقييم لمخاطر الائتمان والمخاطر السوقية، بينما انخفاض التضخم يؤثر سلبا على مستوى السيولة.
- مؤشرات معدلات الفائدة وأسعار الصرف.
- ازدهار الإقراض وأسعار الأسهم: والذي يعبر عنه بالفرق بين نسبة النمو في الائتمان ونسبة نمو الناتج المحلي الإجمالي وهو ما يميز الأزمات الحادة ويزيد من مخاطر الائتمان في الاقتصاد ككل، أما أسعار الأسهم فسببها السياسة النقدية.
- أثار الانتقال بالعدوى: وذلك بسبب ارتباط النظم المالية وأسواق رأس المال والتجارة الخارجية في إطار مفهوم العولمة.

لمؤشرات الحيطة الكلية أهمية بالغة للأسباب التالية:

- تسمح بالتقييم الموضوعي للسلامة المالية.
- تكرس مبدأ الشفافية والإفصاح وإتاحة المعلومات لكل الأطراف.
- تسمح بمقارنة الأوضاع والمؤشرات بين الدول.
- تكشف مخاطر انتقال عدوى الأزمات المالية والتقليل من حدتها.[1]

[1] أمساء دردور، مرجع سبق ذكره، ص175-176.

الجدول رقم (02): مؤشرات الحيطة الكلية

مؤشرات الحيطة الجزئية		مؤشرات الاقتصاد الكلي
***كفاية رأس المال:** -مجموع معدلات رأس المال. -التوزيع التكراري لمعدلات رأس المال. ***نوعية الأصول لمؤسسات الإقراض:** -تركيز الائتمان القطاعي. -الإقراض المقيم بالعملة الأجنبية. -القروض والمخصصات. -القروض الممنوحة للقطاع العام. -وضع المخاطر الخاصة بالأصول. -معدلات المديونية. ***حالة الاقتراض:** -نسبة الديون على رأس المال. -ربحية المؤسسات. -مديونية القطاع العائلي. ***سلامة الإدارة:** -معدلات الاتفاق. -نسبة الإيرادات لكل موظف. -التوسع في عدد المؤسسات المالية. ***الإيرادات والربحية:** -العائد على الأصول. -العائد على حقوق الملكية (الأسهم). -معدلات الدخل والإنفاق.	***السيولة:** -قروض البنك المركزي للمؤسسات المالية. -تجزئة في معدلات الإقراض بين البنوك. -الودائع بالنسبة للإجمالي النقدي. -نسبة القروض إلى الودائع. -هيكل استحقاق الأصول والخصوم. ***الحساسية بالنسبة لمخاطر السوق:** -مخاطر الصرف الأجنبي. -مخاطر سعر الفائدة. -مخاطر سعر السهم. -مخاطر سعر السلع. ***مؤشرات خاصة بالسوق:** -أسعار السوق للأدوات المالية. -تصنيف الائتمان.	***النمو الاقتصادي:** -معدل النمو. -تدهور القطاعات. ***ميزان المدفوعات:** -عجز الحساب الجاري. -مستوى الاحتياطي من النقد الأجنبي. -الدين الخارجي. -معدل التبادل التجاري. ***التضخم:** -عدم استقرار التضخم. ***أسعار الفائدة والصرف:** -التغلب في أسعار الفائدة والصرف. -مستوى أسعار الفائدة الحقيقية المحلية. -ثبات معدلات الصرف. ***ازدهار الإقراض وسعر الأصول:** -نوبات ازدهار الإقراض. -نوبات ازدهار أسعار الوصول. ***أثار العدوى:** -ارتباط الأسواق المالية. ***عوامل أخرى:** -القروض والاستثمارات الموجهة. -لجوء الدولة للنظام المصرفي. -تأخر عمليات السداد في الاقتصاد.

المصدر: أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، أفريل 2005، ص6-7.

ثانيا: معايير لجنة بازل الأولى والثانية والثالثة لتعزيز الاستقرار المالي

أ. **اتفاقية بازل I:** تبعا للجهود المتناسقة لأعضاء لجنة بازل والاجتماعات المتوالية منذ فيفري 1975 إلى سنة 1987 من أجل التوصل إلى معيار موحد لكفاية رأس المال كمعيار دولي، فقد تم إقرار أولى توصيات هذه اللجنة من مجلس المحافظين في جويلية من سنة 1988 والتي عرفت باتفاقية بازل I، حيث وضعت أواخر سنة 1992 كآخر أجل للالتزام بها، "أهم ما توصلت إليه هذه اللجنة هو وضع معيار موحد لكفاية رأس المال يطبق ويلزم على كافة البنوك العاملة في النشاط المصرفي والذي يعتبر كمعيار عالمي الهدف منه استرجاع الثقة بين المودعين والبنوك، وبمقتضى هذا الإتفاق يتعين على كافة البنوك أن تلتزم بأن تصل نسبة رأسمالها إلى مجموع أصولها الخطرة والتي ترجح بأوزان المخاطرة الائتمانية إلى 8%، هذه النسبة سميت بنسبة كفاية رأس المال أو نسبة كوك أو نسبة بال وعلاقتها هي: نسبة كوك= رأس مال البنوك/ إجمالي المخاطر المرجحة "0.08<

تم في سنة 1995 اقتراح إدراج المخاطر السوقية في صيغة معيار كفاية رأس كما تم إضافة شريحة ثالثة لرأس المال متمثلة في القروض المساندة لأجل سنتين، وأصبحت صيغته جاهزة في سنة 1998.

ب. اتفاقية بازل II: رغبة في معالجة أوجه القصور التي تميزت بها مقررات اتفاقية لجنة بازلI فقد أسهمت هذه اللجنة سنة 1999 بمقترحات جديدة على صياغة معدل كفاية رأس المال مع فتح المجال للهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي لإبداء الرأي حولها إلى غاية سنة 2001 إلا أن الجدل حولها قد أخرها إلى غاية سنة 2004 لتصبح قابلة للتنفيذ في نهاية سنة 2006 والتي عرفت باتفاقية بازل IIالرقابةالإشرافية، وتهدف إلى خلق نوع من التناسق بين المخاطر التي يواجهها بنك معين وحجم أمواله الخاصة، والتأكيد على أن الإشراف على البنك ليس مجرد التزام بعدة معدلات كمية، ولكنه يتضمن أيضا القيام بتقديرات نوعية حول كفاءة إدارته وقوة أنظمته[1]

ت. إتفاقية بازل III

عملت لجنة بازل للرقابة الاحترازية، نتيجة نشوب الأزمة المالية العالمية للعام 2008 وعدم تمكن مقررات بازل II من تحقيق الاستقرار المطلوب للنظام المصرفي، على إعادة النظر في القواعد الاحترازية السابقة وإجراء تعديلات جوهرية على المقررات، وتوصلت في الأخير إلى إصدار قواعد ومعايير جديدة عرفت باتفاقية بازل III. أعلنت الجهة الرقابية للجنة بازل للرقابة المصرفية، وهي مجموعة مكونة من محافظي البنوك المركزية ومديري الإشراف فيها، عن إصلاحات للقطاع المصرفي بتاريخ 12 سبتمبر 2010 وذلك بعد اجتماعها في مقر اللجنة في بنك التسويات الدولية في مدينة بازل السويسرية، وتم المصادقة عليها من زعماء مجموعة العشرين في اجتماعهم في 12 نوفمبر 2010 في سيول العاصمة الكورية الجنوبية، تهدف الإصلاحات المقترحة بموجب اتفاقية بازل III إلى زيادة متطلبات رأس المال وإلى تعزيز جودة رأس المال للقطاع البنكي حتى يتسنى له تحمل الخسائر خلال فترات التقلبات الاقتصادية الدورية، حيث أن الانتقال إلى نظام بازل الجديد يبدو عمليا إذ أنه سوف يسمح للبنوك بزيادة رؤوس أموالها خلال فترة ثماني سنوات على مراحل، إذ أن تبني المعايير المقترحة سوف يتطلب من البنوك الاحتفاظ بنسب عالية من رأس المال وكذلك برأس مال ذي نوعية جيدة، تدخل الاتفاقية حيز الالتزام بصفة تدريجية انطلاقا من بداية العام 2013 وتمتد حتى العام 2019،[2]

[1] عباي وسام، بويهي محمد، نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل III كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، 2020, ص201-202.

[2] محمد قلي، سماعيلي نبيلة، مقررات بازل III وتطبيقاتها في الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية، الجزائر، 2020،العدد 4، ص22-23.

1. دعائم اتفاقية بازل III

أ. الدعامة الأولى (مكونات رأس المال): أوصت اللجنة بما يلي:

- إلزام البنوك بالاحتفاظ بقدر من رأس المال الممتاز "رأس مال أساسي" من المستوى الأول يتألف من رأس المال المدفوع والأرباح المحتفظ بها ويعادل على الأقل 4.5% من أصولها التي تكتنفها المخاطر بزيادة عن النسبة الحالية والمقدرة ب2% وفق اتفاقية بازل II.
- تكوين احتياطي جديد "هامش الحفاظ على رأس المال" منفصل يتألف من أسهم عادية ويعادل 5.2% من الأصول، إذ على البنوك زيادة كمية رأس المال الممتاز المحتفظ به لمواجهة الخسائر المحتملة إلى ثلاث أضعاف ليبلغ نسبة 7%، ويمكن للسلطات المالية فرض قيود على توزيع البنوك للأرباح على المساهمين أو منح المكافآت المالية لموظفيهم في حالة عدم الوفاء بهذه النسبة.
- احتفاظ البنوك بنوع من الاحتياطي لمواجهة الآثار السلبية المترتبة على حركة الدورة الاقتصادية بنسبة تتراوح بين 0% و2.5%من رأس المال الأساسي مع توفير حد أدنى من مصادر التمويل المستقرة ونسب محددة من السيولة لضمان قدرتها على الوفاء بالتزاماتها.
- رفع معدل المستوى الأول من رأس المال الإجمالي الحالي من 4% إلى 6% وعدم احتساب الشريحة الثالثة في معدل كفاية رأس المال.
- متطلبات أعلى من رأس المال وجودة رأس المال إذ تقترح لجنة بازل زيادة نسبة كفاية رأس المال من 8% حاليا إلى 10.5%، والتركز على جودة رأس المال حيث تتطلب قدرا أكبر من رأس المال المكون من حقوق المساهمين في إجمالي رأس مال البنك.

وبالتالي يصبح معدل كفاية رأس المال حسب اتفاقية بازل 10.5% III بدلا من 8% وتحسب كما يلي:

$$\text{نسبة كفاية رأس المال حسب بازلIII} = \frac{\text{الشريحة الأولى(رأس المال الأساسي+رأس المال المساند)+الشريحة الثانية}}{\text{مخاطر الائتمان+مخاطر السوق+مخاطر التشغيل}} \geq \mathbf{10.5\%}$$

ب. اقتراح الاتفاقية الجديدة اعتماد نسبيتين للوفاء بمتطلبات السيولة[1]: شملت اتفاقية بازل III نسبيتين لمواجهة متطلبات السيولة للبنوك نسبة تغطية السيولة (LCR) ونسبة صافي التمويل المستقر (NSFR).

- **نسبة تغطية السيولة (LiquidityCoverage Ration):** تنص على أن البنوك ينبغي أن تحتفظ بالأصول السائلة الكافية لتلبية جميع المطالب المحتملة للسيولة خلال 30 يوما وذلك في ظل ظروف ضاغطة وشادة.

وتقاس نسبة الأصول ذات السيولة المرتفعة التي يحتفظ بها البنك إلى حجم 30 يوما من التدفقات النقدية لديه يجب أن لا تقل عن 100% وذلك لمواجهة احتياجاته من السيولة ذاتيا ويتم حسابها وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة تغطية السيولة} = \frac{\text{مخزون الأصول السائلة عالية الجودة}}{\text{التدفقات النقدية الصافية خلال } \mathbf{30} \text{ يوم}} \geq \mathbf{100\%}$$

- **نسبة صافي التمويل المستقر (Net Stable Funding Ration):** يعمل هذا المقترح على تشجيع احتفاظ البنك بالمزيد من الأصول متوسطة وطويلة الأجل لتمويل أنشطته المصرفية، بحيث تحدد الحد

[1] مجدوب بحوصي، عمار عريس، مكانة مقررات بازل III من اصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية 2008 مقارنة بقانون دود فرانك، مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية، الجزائر، 2017، ص113-115.

الأدنى من التمويل المستقر القائم على خصائص السيولة للأصول وأنشطة البنك على مدى أفق سنة واحدة.
وتقاس بنسبة مصادر التمويل لدى البنك (المطلوبات وحقوق الملكية) إلى استخدامات هذه المصادر (الأصول) ويجب أن لا تقل عن 100 وتحسب حسب الصيغة التالية:

$$\text{نسبة صافي التمويل المستقر} = \frac{\text{قيمة التمويل المستقر المتوفر}}{\text{قيمة التمويل المستقر المطلوب}} \geq 100\%$$

- **الرافعة المالية (Leverage Ration):** تهدف هذه النسبة إلى وضع حد أقصى لتزايد نسبة الديون في النظام المصرفي، وهي نسبة بسيطة ولا تستند للمخاطر على المالية نسبة الرافعة المالية من متطلبات رأس المال الانتهاء الذي يوفر ضمانات إضافية في مواجهة نماذج المخاطر والخطأ المعياري ويعمل كمعيار إضافي موثوق به للمتطلبات الأساسية للمخاطر وتمثل نسبة الأصول داخل وخارج الميزانية بدون أخذ مخاطرها بعين الاعتبار إلى الشريحة الأولى من رأس المال ويجب أن لا يقل عن 3%، وتحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{نسبة الرافعة المالية(الإستدانة)} = \frac{\text{رأس المال الشريحة الثانيالأولى}}{\text{إجمالي الموجودات بدون مخاطر}} \geq 3\%$$

المبحث الثالث: العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

من الصعب تحقيق الشمول المالي دون وجود استقرار في النظام المالي، كما أنه من الصعب تصور استمرار الاستقرار المالي مع وجود نسبة متزايدة من المجتمع والقطاع الاقتصادي التي لا تزال مستبعدة من الناحية المالية.

المطلب الأول: علاقة وارتباط الشمول المالي بالاستقرار المالي

أولا: العلاقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي

تؤكد بعض الدراسات أن الشمول المالي يساعد على تحسين الظروف المالية ورفع مستوى معيشة الفقراء، كما يؤدي إلى قطاع عائلي وقطاع أعمال صغيرة أكثر قوة من خلال التنمية المالية التي تدعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي، مما يؤدي بدوره إلى زيادة استقرار النظام المالي، كما يمكن للشمول المالي أن يحسن من كفاءة عملية

الوساطة بين الودائع والاستثمار، فضلا عن زيادة نصيب القطاع المالي الرسمي على حساب القطاع غير الرسمي مما يدعم فاعلية السياسة النقدية ويلاحظ أن تنوع محافظ الأصول والالتزامات يعزز من توزيع المخاطر وتفادي تركزها

يركز الاستقرار المالي على جودة الأصول، فمؤسسات الائتمان (بما في ذلك البنوك) بحاجة إلى أن تكون أكثر انتقائية بشأن من تقرض وتقدم الخدمات المالية، في المقابل يركز الشمول المالي على زيادة الكمية، مثل حجم الأصول وعدد العملاء وهذا ما يتطلب من المؤسسات أن تخفض معايير الإقراض وتقلل من متطلبات الحد الأدنى للرصيد أو الرسوم المرتبطة بفتح أو الاحتفاظ بحساب مصرفي.

فعلى جانب الالتزامات، تفرض بعض الدراسات أن القطاع المالي الشامل عادة ما يتميز بقاعدة ودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا ويتحقق هذا التنوع عن طريق حصول على الودائع المصرفية من عدد أكبر من الأفراد الأمر الذي يؤدي بدوره إلى زيادة تحقيق الشمول المالي وبناء عليه فإن تحقيق نطاق أوسع من الشمول المالي في الودائع المصرفية يؤدي إلى استقرار قاعدة الودائع، وبالتالي يدعم الاستقرار المالي بشكل عام، وتوجيه الأرصدة الخامدة إلى استخدامات أكثر إنتاجية وتحويلها إلى ودائع تدر عائد. وعلى جانب الأصول تشير نتائج بعض الدراسات إلى أن خسائر القروض الصغيرة تشكل مخاطر نظامية أقل من الخسائر المحققة من القروض الكبيرة، وبالتالي فإن زيادة الشمول المالي من حيث تيسير منح ائتمان القروض الصغيرة يؤدي إلى قدر أكبر من الاستقرار على مستوى مقدمي الخدمات المالية.

كما يرى Khan زيادة الشمول المالي تساهم بشكل كبير في الاستقرار المالي فتوسيع مجموعة المقرضين يؤدي إلى الانخفاض في معايير الإقراض (أزمة الرهن العقاري)، فزيادة مخاطر السمعة إذا استعانة البنوك بمصادر خارجية لوظائف مختلفة مثل تقديم الائتمان من أجل الوصول إلى المقترضين الأصغر، عدم تنظيم مؤسسات التمويل الأصغر بشكل صحيح يزيد من مخاطر النظام المالي.

كما أن الفئات ذات الدخل المنخفض محصنة نسبيا من الدورات الاقتصادية، فإن المدخرين والمقترضين ذوي الدخل المنخفض حافظوا على "سلوك مالي" قوي خلال فترات الأزمات، لذا فإن إدراجها في القطاع المالي يؤدي إلى زيادة استقرار قواعد الودائع والقروض.[1]

ثانيا: الارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي[2]

أثبتت الدراسات أن هناك علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يهدف الشمول المالي إلى حصول الشرائح السكانية المستبعدة على الخدمات المالية الرسمية بتكاليف مقبولة، وقد تبين وجود بعض التحديات في كيفية قياس الشمول المالي والوصول إلى مؤشر له وقد قام عدة باحثون بإجراء مقارنة بعلاقته مع المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى، واستنادا إلى هذه الأبحاث تم الوصول إلى وجود ارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي حيث يدعم كلا منهما الآخر.

ويوحي ذلك إلى وجود ارتباط بيم الشمول المالي والاستقرار المالي في كلا الاتجاهين وهما:

1. **اتجاه الارتباط من الشمول المالي إلى الاستقرار المالي يؤدي إلى النتائج الآتية:**

وجود قطاع مالي شامل يتصف بالآتي:

- يكون أكثر تنوعا له قاعدة ودائع تجزئة مستقرة تؤدي إلى زيادة الاستقرار، كما يحسن من تنوع محفظة قروض العملاء (بخلاف المقترضين الكبار)، وبالتالي تخفيف المخاطر النظامية.

[1] بن عيين رحيمة، مرجع سبق ذكره، ص195.

[2] صندوق النقد العربي، العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي، 2015.

- يقلل من مخاطر عدم الاستقرار السياسي والاجتماعي.
- لديه القدرة على تعزيز الاستقرار الاقتصادي، وهو عنصر أساسي من عناصر الاستقرار المالي.

2. اتجاه الارتباط العكسي من الاستقرار المالي إلى الشمول المالي تؤدي إلى النتائج الآتية:

- الاستقرار يبني ويعزز ثقة المستهلك في القطاع المالي ككل، مما يجعله أكثر إقبالا على الانضمام إلى القطاع المالي.
- الاستقرار يؤثر بشكل إيجابي على العوامل التالية على سبيل المثال: التضخم، أسعار العائد، بما ينعكس إيجابيا على تخفيض أسعار بعض المنتجات والخدمات الرئيسية، وبالتالي إتاحة الخدمات المالية للفقراء بأسعار معقولة.

الشكل رقم (03): مصفوفة الحالات الممكنة للارتباط بين الشمول المالي والاستقرار المالي

الأثر في الاستقرار المالي	الأثر في الشمول المالي			
		إيجابي	لا يوجد	سلبي
	إيجابي	تعزيز الاستقرار، تخفيض الشمول	الاستقرار من دون مفاضلة الشمول	تآزر
	لا يوجد	الخسارة للهدفين	سياسة غير فعالة	الشمول من دون مفاضلة الاستقرار
	سلبي			تعزيز الشمول، تخفيض الاستقرار

المصدر: من إعداد الباحثين قاسمي يسمينة، مزيان محمد توفيق، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، 2022.

تتناول هذه الورقة فيما يلي فاعلية الارتباط الثنائي بين الشمول المالي والاستقرار المالي وكل من العناصر الثلاثة الأخرى (الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك)، ويظهر ذلك بوضوح استخدام مصفوفة يتم من خلالها إدراج الشمول المالي على المحور الأفقي وإدراج كل عنصر من العناصر الأخرى على حدة على المحور الأساسي، وعلى سبيل المثال يوضح الشكل التالي الارتباط الثنائي بين الشمول المالي على المحور الأفقي والاستقرار المالي على المحور الأساسي، وتعكس تلك المصفوفة مختلف التوليفات الممكنة لتقييم الارتباط الثنائي فيما بين الشمول المالي والاستقرار المالي، والتي قد ينتج عنها إما ارتباط سلبي (أي المفاضلة Tradeoff حيث يحول تحقيق هدف واحد دون تحقيق الهدف الآخر)، أو ارتباط محايد (بلا تأثير) أو ارتباط إيجابي (أي التآزر Synergy حيث يدعم تحقيق هدف واحد تحقيق الهدف الآخر).

المطلب الثاني: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

أولا: تأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

شهدت بداية القرن الحادي والعشرين تعزيزا سريعا للاندماج المالي من خلال توفي منتجات وخدمات مالية سهلة ومستدامة بتكلفة معقولة للفقراء والمهمشين، من خلال إتباع الاتجاهات المالية العالمية نحو تطبيق الشمول المالي حيث تختلف الرؤى والآراء التي تبحث في مجال الشمول المالي وآليات تطبيقه، هذا ويعتبر صناع السياسات المالية العالمية الاستقرار المالي أولوية ملحة لضمان النمو الاقتصادي، حيث أن هذه السياسات الاحترازية عادت للظهور لتقليل المخاطر وتحقيق الاستقرار من خلال التوازن في تحقيق السياسات بين الشمول المالي والاستقرار المالي

هذا ويؤدي استخدام السياسات الاحترازية إلى خفض الائتمان لتحقيق استقرار مالي، ويعود السبب في هذا غاليا إلى توفير استقرار في خدمات الوساطة المالية للاقتصاد، حيث أن الزيادة السريعة في الشمول المالي من خلال توسع الائتمان يعرض الاستقرار المالي للخطر وأكبر دليل على هذا الأزمة المالية العالمية، والتي كان للرهن العقاري السبب الأكبر بها بسبب الإفراط في الاقتراض للغير المؤهلين بالحصول عليه، وبالتالي المزيد من الشمول المالي يؤدي إلى استقرار مالي أقل إذن يبقى السؤال كيف نقوم بتوسيع الشمول المالي مع خلق استقرار مالي داخل الاقتصاد؟

يجيب (Khan H.R,2011) على هذا السؤال من خلال اقتراح عدة أسباب يرى من خلالها تأثير إيجابي للشمول المالي على الاستقرار المالي من خلال:

أولا : زيادة مبلغ الإقراض للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم يمكن أن ينوع أصول البنك ويقلل الحجم النسبي للقرض لأي مقترض واحد في المحفظة الإجمالية، مما يؤدي بدلا من ذلك إلى تحقيق الاستقرار المالي عن طريق تقليل القروض المتعثرة واحتمال التخلف عن السداد.

ثانيا: يزيد الشمول المالي من عدد صغار المودعين مما يزيد من قاعدة الودائع وحجمها مما يعمل على زيادة استقرار البنك في المدى الطويل وبشكل مستمر

ثالثا: يميل الشمول المالي الأكبر إلى مزيد من الاستقرار المالي من خلال تحقيق انتقال أفضل من أدوات السياسة النقدية

هذا ويرى (Khan H.R,2011) ثلاث طرق يمكن للشمول الملي من خلالها أن يؤثر سلبا على الاستقرار المالي، فهو ينصح المصارف ومؤسسات الإقراض بالابتعاد عنها أو الحرص عند إتباعها وهي أولا: أن المشاركة الواسعة للأشخاص ذوي الدخل المنخفض في النظام المالي الرسمي تؤدي إلى زيادة تكلفة المعاملات والمعلومات مما يزيد من عدم الكفاءة في النظام المالي لذا يجب على المصارف تنظيم تكاليف المعلومات والمعاملات بحسب مستوى الدخل الشخصي للعميل لضمان شرائح أكبر من العملاء والحفاظ على البنك من مخاطر عدم الكفاءة.

أما السلبية الثانية فهي يمكن للمصرف وهي مخاطر السمعة والتي تنشأ من خلال الاستعانة بمصادر خارجية لوظائف مختلفة مثل تقييم الائتمان من أجل الوصول إلى المقترضين الصغار والمتوسطين مما يسبب مخاطر عدم السداد مما يؤدي إلى المخاطرة بسمعة البنك، وثالثا: المشاركة الواسعة للتمويل المتناهي الصغر (MFIs) يزيد القاعدة الائتمانية ولكنها ستخلق صعوبات في تقييم الائتمان واسترداده، ويمكن أن تزيد من احتمالية التخلف عن سداد الائتمان، مما سيؤدي إلى أزمات سيولة في المصرف ويضعف التنظيم العام للنظام المالي (Baron).

ثانيا: دراسات تتعلق بتأثير الشمول المالي على الاستقرار المالي

أما بعض الدراسات فقد ذهبت إلى توج دراسة اثر الشمول المالي على الاستقرار المالي مثل دراسة (Duc Hong et al,2021) والتي درست العلاقة بين الشمول المالي واستقرار السوق المالية باستخدام مجموعة بيانات من 3071 بنكا في منطقة آسيا خلال الفترة من 2008 إلى 2017 واستخدمت طريقة اللحظات المعممة (GMM). وتوصلت إلى أن المستوى الأعلى من الشمول المالي من إتاحة الوصول إلى التسهيلات المصرفية يساهم بشكل إيجابي وكبير في استقرار القطاع المصرفي، مما يؤدي إلى زيادة مرونة البنك، وأخرى ،لى رأس المال البشري حيث أنه وفي دراسة (Thathsaraniet al,2021) حول دور الشمول المالي في النمو الاقتصادي ورأس المال البشري في جنوب آسيا، حيث حاولت معالجة هذه الفجوة باستخدام بيانات ثانوية من

ثمانية بلدان في جنوب آسيا من عام 2004 إلى عام 2018، حيث تم تطوير مؤشر شمول مالي من خلال تحليل المكونات الرئيسية باستخدام نهج اقتصادي قياسي لبيانات مع نماذج تصحيح خطأ المتجهات واختبار سببية جرانجر، وفقا لنتائج الدراسة فإن الشمول المالي له تأثير طويل المدى على تنمية رأس المال البشري في دول جنوب آسيا، في حين أن له تأثير إيجابي قصير المدى على النمو الاقتصادي.

وذكر (Hannig& Jansen,2010) بأن الشمول المالي لديه أيضا القدرة على تحسين الاستقرار المالي، لأن وصول الفقراء إلى مدخرات المؤسسات المالية الرسمية يمكن أن يزيد من قدرة الأسرة على إدارة نقاط الضعف المالية الناجمة عن الآثار السلبية للأزمة، وتنويع قاعدة التمويل من مؤسسة مالية يمكنها الحد من الصدمات عند حدوث أزمة عالمية، وأضاف (Pearce,2011) أنه وعلى مستوى الدولة يمكن للشمول المالي زيادة الكفاءة في الوساطة المالية من خلال المدخرات المحلية له أثر إيجابي على زيادة الاستثمار لتشجيع الاستقرار المالي. وفي دراسة (Aduda& Kalunda,2012) عن الشمول المالي والاستقرار المالي في كينيا، ووجدوا أن الشمول المالي شرط أساسي للنمو الاقتصادي والتنمية لأن البرامج المالية المختلفة لها تأثير على الاستقرار المالي في كينيا، وذكر (Dienillah& Anggraeni,2018) في دراسة ذات نهج قياسي إلى أنه يمكن أن يكون لزيادة الشمول المالي والأصول المصرفية ونصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي واستثمار المحفظة إستراتيجية جيدة لتحسين الاستقرار المالي بشكل إيجابي.[1]

المطلب الثالث: انعكاسات تطبيق سياسة الشمول المالي على الاستقرار المالي

إن سياسة الشمول المالي هي سياسة ذكية تنطوي بالفعل على إمكانية دعم الاستقرار المالي الذي هو هدف الشمول المالي، حيث يستند تطبيق هذه السياسة على نقاط رئيسية هي:

يمكن لسياسات الشمول المالي حسب توصيات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ومعهد ماكيتري العالمي أن تكون محركا للنمو الاقتصادي والاستقرار المالي، كما يمكن للاستبعاد المالي أن يشكل مخاطر شديدة على الاستقرار والسلامة المالية.

- يمكن للشمول المالي أن يعزز قاعدة رأس المال المحلية، ومن ثم تقليل الاعتماد على تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية وتخفيض مخاطر الصدمات الخارجية.
- تستطيع سياسة الشمول المالي المساهمة في تحقيق الحماية المالية للمستهلك وبالتالي التعزيز من الاستقرار المالي.
- يسمح الشمول المالي بتحسين كفاءة الوساطة المالية بين الادخار والاستثمار من خلال تغيير بنية النظام المالي والاعتماد على المنتجات والمعاملات المستحدثة واستخدام التكنولوجيا الحديثة.
- يعمل الشمول المالي على زيادة حصة القطاع المالي الرسمي مقابل القطاع غير الرسمي بما يدعم السياسة النقدية، حيث تعد البيئات التي تتميز بنسبة مرتفعة للمستبعدين ماليا والتي يلجأ فيها هؤلاء إلى خدمات التمويل غير الرسمية بيئات أكثر هشاشة وعرضة لعدم الاستقرار المالي.
- تطبيق سياسة الشمول المالي تساهم في توزيع أفضل للمخاطر وتحسين إدارتها من خلال تنويع محافظ الأصول والخصوم، فالقطاع المالي الشامل يتميز بودائع مستقرة إذا كانت أكثر تنوعا، ولا يتحقق ذلك إلا

[1] مصطفي صالح عبد المعطي عمرية، تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010-2020، رسالة الماجستير، فلسطين،2022, ص 30 .

في ظل مستوى معين من الشمول المالي، مما يساهم في تخفيف آثار "السحب المكثف" للودائع باعتباره واحدا من محركات الأزمة المالية بحيث يعمل السحب على خلق الأزمة وتسريع انتشارها.[1]

خلاصة الفصل الأول :

لقد تم التطرق في هذا الفصل إلى مفاهيم عامة للشمول المالي من خلال تقديم تعاريف عديدة و التي لخصت على أنه مجموعة من الإجراءات والوسائل الهادفة إلى تعميم استخدام أكبر قدر ممكن من الخدمات المالية ذات التكلفة المعقولة عن طريق احتواء أكبر قدر ممكن من المجتمع داخل النظام المالي الرسمي، تبيان أهميتة و أهدافه و إيضاح مؤشراته و أبعاده

كما تم تطرق إلى الإستقرار المالي من حيث مفهومه و أهميته مع إبراز مؤشراته القياسية، ثم تم التطرق إلى العلاقة المتداخلة بين الشمول المالي و الإستقرار المالي من خلال تبيان دور الشمول المالي في تعزيز الإستقرار المالي .

[1] قاسمي يسمينة، مزيان محمد توفيق، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، 2022،العدد01، ص148.

الفصل الثاني

تحليل واقع الشمول المالي و الإستقرار المالي في بعض الدول العربية

المبحث الأول : واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية

رغم المجهودات التي تبذلها الدول العربية لتعزيز الشمول المالي إلا أنه يبقى أقل من المستوى المطلوب مقارنة بدول العالم, و هذا لعدت صعوبات و تحديات التي تواجه الدول العربية عند محاولتها تدعيم الشمول المالي

المطلب الأول :تحليل وضعية الشمول المالي في بعض الدول العربية

بغرض تعرف على واقع الشمول المالي في العالم العربي سنتناول تحليلا لأهم مؤشرات الشمول المالي (و هذا بإعتماد على قاعدة البيانات البنك العالمي) من خلال ما يلي :

1. نسبة ملكية الأفراد لبطاقات الائتمان في بعض الدول العربية :

عرفت المنطقة العربية تسجيل نسب منخفضة في إمتلاك بطاقات الإئتمان , حيث كانت سنة 2011 تقدر ب 5,7 % لتنخفض إلى 4,6 % سنة 2017 و ليشهد إرتفاع طفيف عام 2021 تقدر ب 6,2 %

و لإلقاء نظرة أكثر تعمقا على واقع هذا المؤشر لدى الدول العربية , يمكن إبراز أهم المعطيات بشأنه من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 04 :نسبة ملكية الأفراد لبطاقة ائتمان في بعض الدول العربية (% العمر 15+)

الدولة	2011	2014	2017	2021
الجزائر	1,2	6,1	3,2	2,8
الأردن	3,5	2,3	2,5	2,8
لبنان	11,4	10,7	14,9	3,0
المغرب	..	..	0,2	1,1
عُمان	26,6	..	..	..
المملكة العربية السعودية	16,9	11,5	16,3	25,4
قطر	32,3	..	..	..
السودان	0,6	0,4	..	..
الإمارات العربية المتحدة	30,0	37,4	45,4	26,8
اليمن	0,3	0,4	..	..
البحرين	19,3	27,6	29,9	..
مصر	1,4	1,9	3,3	2,8
إيران	..	4,5	26,3	12,4
تونس	..	6,8	7,1	2,4

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion

الشكل رقم 03 : التمثيل البياني لنسبة ملكية الأفراد لبطاقة ائتمان في بعض الدول العربية (% العمر 15+)

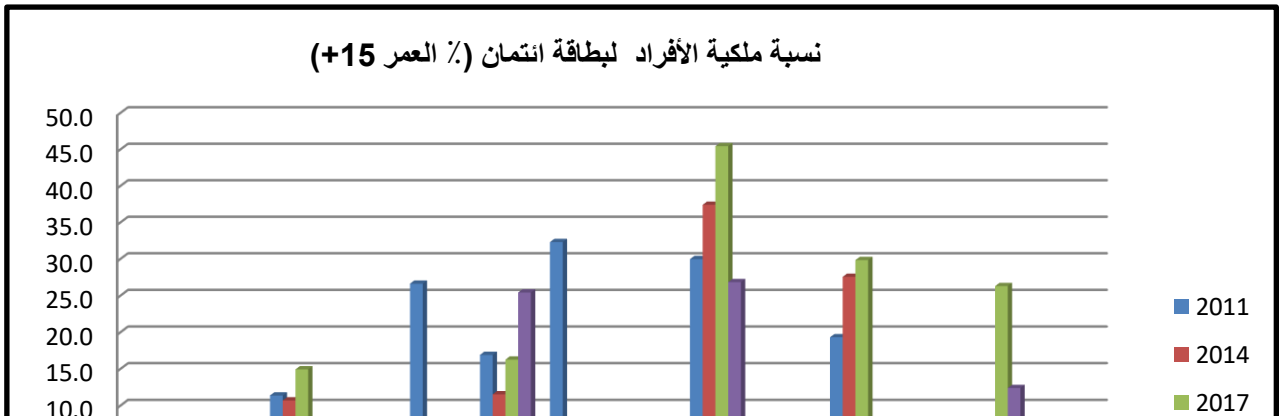

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 04

يتضح من خلال الجدول رقم 04 أن نسبة ملكية بطاقات الائتمان سجلت مستويات مرتفعة في الإمارات , قطر البحرين و المملكة العربية السعودية , في حين عرفت الدول الأقل نموا على غرار الجزائر , مصر ,تونس مصر المغرب و اليمن مستويات منخفضة .

يتضح من خلال الشكل أعلاه سيطرة واضحة لدول الخليج العربي من ناحية ملكية بطاقة الائتمان تأتي في مقدمتها الإمارات العربية المتحدة بواقع نسبة 45,4 % سنة 2017 أين عرفت ارتفاعا مقارنة مع سنة 2011 و لكن شهدت انخفاض عام 2021 قدر ب 26,8 % و رغم ذلك بقيت في المقدمة ، تأتي خلفها البحرين ب 29,9% عام 2017 و تأتي خلفها السعودية ب 16,3 % التي عرفت ارتفاعا عام 2021 قدر ب 25,4 % ,غير أن هذا الاستحقاق كان متفاوتا على مستوى المنطقة العربية إذ عرفت باقي الدول تسجيل نسب متواضعة إلى منخفضة جدا , حيث سجلت دول المغرب العربي نسب منخفضة جدا وصلت في الجزائر عام 2021 إلى 2,8 % وتونس 2,4 % و المغرب 1,1 % , مما يدل على الإقبال المحتشم و العزوف لامتلاك الأفراد لبطاقة إئتمان و هذا بسبب نقص ثقافة المتعاملين , مما وجب ضرورة تكثيف الجهود من أجل تعميم استخدام بطاقات الائتمان بدل الإعتماد على المعاملات الورقية التقليدية

2. **نسبة إمتلاك الأفراد البالغين لدى الدول العربية لحسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية**:

يعتبر هذا المؤشر من أهم القياسات الدالة على نجاعة و فعالية الوساطة المالية ، فيما يلي عرض هذا المؤشر في بعض الدول العربية :

جدول رقم 05 : نسبة إمتلاك الأفراد البالغين لدى الدول العربية لحسابات مصرفية في مؤسسة مالية رسمية

الدول العربية	2011	2014	2017
دول ذات مستويات شمول مرتفعة			
الإمارات	59,7	83,2	87,4
الكويت	86,8	72,9	79,8
البحرين	64,5	81,9	82,6
السعودية	46,4	69,4	71,7
دول ذات مستويات شمول متوسطة			
الجزائر	33,3	50,5	42,8

لبنان	37	46,9	44,8
تونس	32,2	27,3	36,8
الأردن	25,5	24,6	42,1
المغرب	39,1	..	28,4
ليبيا	..	..	65,7
دول ذات مستويات شمول منخفضة			
موريتانيا	17,5	20,4	19,0
مصر	9,7	13,7	32,1
العراق	10,6	11,0	20,3

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion

من خلال الجدول رقم 02 نجد أن دول الخليج العربي تأتي في صدارة الترتيب حيث سجلت الإمارات المرتبة الأولى بواقع 87,4 % تليها البحرين 82,6 % الكويت 79,8 % و السعودية 71,7 % , في حين سجلت الدول النفطية الأخرى كالجزائر معدلات متوسطة بنسبة 42,8 % سنة 2017 بعدما عرفت انخفاضا محسوسا مقارنة بسنة 2014 , نفس الأمر بالنسبة لكل من تونس المغرب الأردن و ليبيا ,أما الدول العربية ذات الشمول المالي المنخفض فيسلط الضوء على كل من موريتانيا , مصر و العراق التي إحتلت المراتب الأخيرة رغم الخطط و البرامج و السياسات المنتهجة في سبيل تعزيز الشمول المالي في المنطقة ،يمكن

إرجاع سبب هذا التخلف إلى وجود فجوة في إمتلاك حسابات لدى مؤسسات مالية بين الرجال و النساء حيث لا تزال المرأة العربية تعاني من التهميش خصوصا في منطقة الأرياف و قد ارتفعت الفجوة سنة 2017 بما يقارب 22,1 نقطة (47,6 % للرجال , 25,5 % للنساء)

3. نسبة الأفراد البالغين المقترضين لدى مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية:

إن مصدر القروض يعتبر أحد أهم المؤشرات التي تعكس مستوى الشمول المالي و مدى كفاءة المؤسسات المالية الرسمية في الدول العالم العربي خلال سنوات 2011 , 2014 , 2017 موضحة في الجدول التالي:

جدول رقم 06 : **نسبة الأفراد البالغين المقترضين لدى مؤسسات مالية رسمية في بعض الدول العربية**

الدولة	2011	2014	2017
الجزائر	1,5	2,2	3,0
الأردن	4,5	13,6	16,6
لبنان	11,3	15,6	16,6
المغرب	..	..	2,6
ليبيا	..	..	4,7

المملكة العربية السعودية	2,1	12,2	11,2
تونس	..	8,0	8,5
العراق	8,0	4,2	2,8
الإمارات العربية المتحدة	10,8	15,4	18,9
موريتانيا	7,9	7,7	7,5
البحرين	21,9	21,3	16,8
مصر	3,7	6,3	6,3
الكويت	20,8	14,1	16,5

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion

الشكل رقم 04: التمثيل البياني لنسبة الأفراد البالغين المقترضين لدى مؤسسات مالية رسمية في الدول العربية

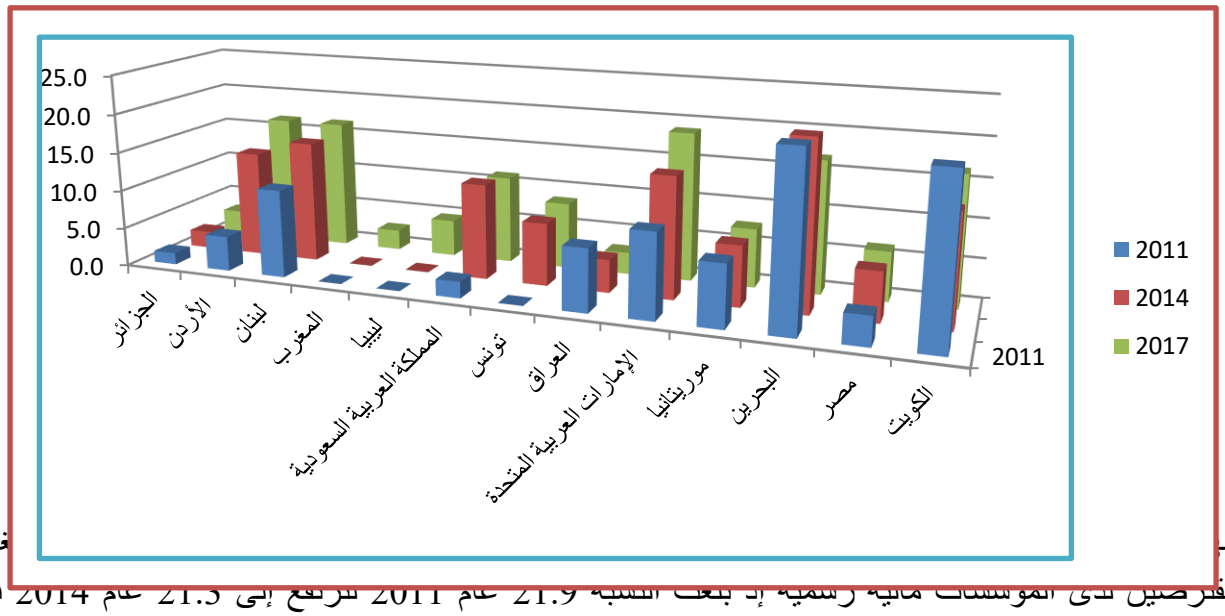

يظ غين المقترضين لدى المؤسسات مالية رسمية إذ بلغت النسبة 21.9 عام 2011 لترتفع إلى 21.3 عام 2014 في البحرين, كما عرفت كل من الإمارات و السعودية و الكويت إرتفاع في النسب و هذا يعود لإرتفاع عدد الفروع البنكية و تطور قطاعاتها المصرفية ,أما دول المغرب العربي فعرفت انخفاض في هذا المؤشر خاصة الجزائر التلم تتعدى 3.0 عام 2017 و هذا لضعف أداء القطاع المصرفي .

4. **مؤشر أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ في بعض الدول العربية :** يعتبر هذا المؤشر أحد فروع نقاط الخدمة المالية و من البيانات مجموعة العشرين للشمول المالي

جدول رقم 07 :أجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ

الدولة	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الجزائر	6,069695	6,179048	6,481332	7,467152	8,236331	8,668604	9,384573
إيران	35,65315	45,45011	50,89287	56,32764	66,60899	71,68607	76,48814
الأردن	25,04246	25,005	25,11037	25,3925	24,42211	27,1225	27,99815
مصر	9,013179	10,09519	10,73322	11,84933	13,44592	..	..
العراق	2,112672	2,131299	1,066988	1,608678	1,87582	2,400321	2,678396
المغرب	21,29166	22,81857	24,16561	25,16134	25,93249	26,6965	26,97931
قطر	50,6922	58,05015	59,47997	58,64685	60,09073	60,73017	59,04195
المملكة العربية السعودية	58,54226	60,6726	63,69629	68,64838	73,75148	74,42395	74,37504
تونس	21,52774	22,23864	23,14434	24,46932	26,36385	27,44094	..
الإمارات	55,6454	58,41299	59,95477	61,9097	64,86117	65,68304	65,50585
اليمن	3,569311	4,077455	4,75998	6,320969	6,276559	..	..
سودان	3,701432	4,101659	4,247188	4,419425	4,749324	5,110219	5,423853
لبنان	37,83885	38,20099	37,75657	37,66554	38,37964	39,05448	40,65849

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion
World Bank,2022/10/24.

الشكل رقم 05 : التمثيل البياني لأجهزة الصراف الآلي لكل 100,000 شخص بالغ

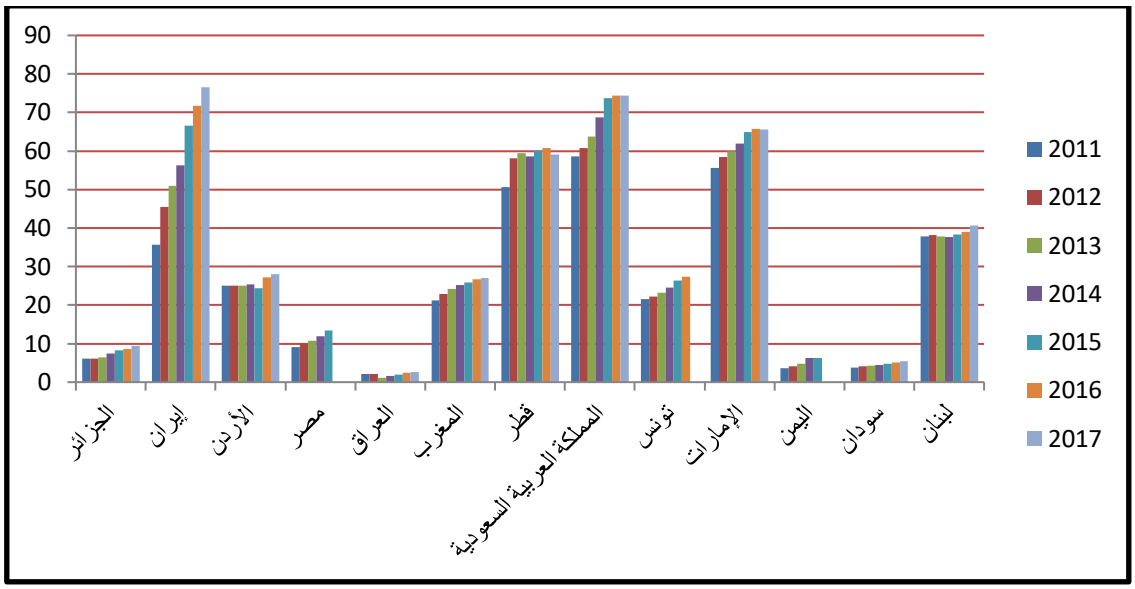

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 04

نلاحظ من خلال الجدول 07 أن عدد أجهزة عدد أجهزة الصراف الآلي قد ارتفع تقريبا طيلة سنوات الدراسة , حيث نجد أن دول الخليج العربي تأتي في صدارة الترتيب حيث سجلت السعودية المرتبة الأولى ثم تليها الإمارات , قطر , إيران , في حين سجلت الدول الأخرى كالأردن , المغرب , تونس معدلات متوسطة, أما باقي الدول العربية كالجزائر ,سودان , اليمن ,العراق , مصر إحتلت المراتب الأخيرة

المطلب الثاني : تحليل وضع الشمول المالي في الجزائر

واقع الشمول المالي في الجزائر:

تنتمي الجزائر للمجموعة الثانية عالميا و التي تشمل كل من لبنان و الأردن و فلسطين و دول المغرب العربي و هي دول ذات معدلات شمول المالي متوسطة تتراوح بين 24 % - 62 %

و لمعرفة الوضع الحالي للشمول المالي في الجزائر سنعرض أهم المؤشرات التي تمثلها الجداول التالية:

الجدول رقم 08 : نسبة البالغين الذين إقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في الجزائر

	2011	2014	2017
الجزائر	1,5	2,2	5

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على

https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion: World Bank, 2021

الشكل رقم 06 : التمثيل البياني لنسبة البالغين الذين إقترضوا من المصارف التجارية أو من المؤسسات المالية في الجزائر

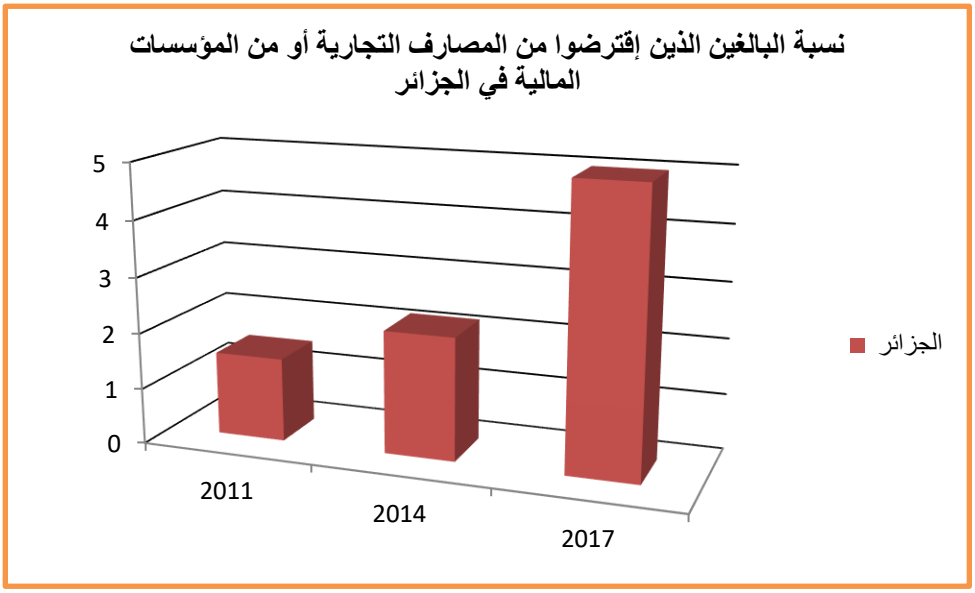

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 08

نلاحظ من خلال الجدول إرتفاع هذا المؤشر, حيث إنتقل من 1,5 % عام 2011 إلى نسبة 5 % عام 2017 , إلا أن هذه النسبة تبقى منخفضة و هذا يدل على الإقبال المحتشم للأفراد على الإقتراض من المؤسسات المالية الرسمية و الذي يعود سببه إلى تعقيد الاجراءات المتبعة و تفضيل اللجوء إلى جهات خارج هذا القطاع

الجدول رقم 09 : نسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إدخار في مؤسسة مالية رسمية

المؤشرات	2011	2014	2017
نسبة الأفراد الذين يقومون بإدخار أموالهم لدى مؤسسة مالية رسمية - بالغين	4	14	11
نسبة الأفراد الذين يقومون بإدخار أموالهم لدى مؤسسة مالية رسمية - ذكور	6	22	14
نسبة الأفراد الذين يقومون بإدخار أموالهم لدى مؤسسة مالية رسمية - إناث	3	6	8

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على

https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion:World Bank, 2021

الشكل رقم07 : التمثيل البياني لنسبة الأفراد البالغين الذين يمتلكون حسابات إدخار في مؤسسة مالية رسمية

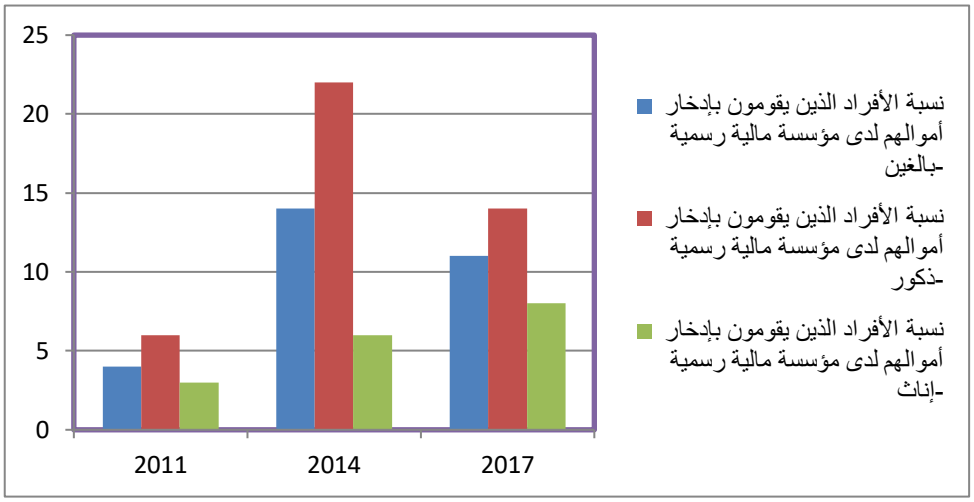

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 09

نلاحظ من خلال الجدول رقم 09 أن نسبة البالغين الذين يمتلكون حسابات إيداع في الجزائر بلغت حوالي 11% من إجمالي السكان البالغين لعام 2017 و تعتبر أقل نسبة في البلدان ذات شمول مالي متوسط
و يفسر سبب إنخفاض هذه النسبة سنة 2017 مقارنة بسنة 2014 التي بلغت حوالي 14 % إلى إرتفاع معدلات التضخم الذي أدى إلى تاكل الأجور بسبب إنخفاض أسعار البترول , كما تظهر الفجوة بين الجنسين جلية في نسبة من يمتلكون حسابات للإيداع في الجزائر ، حيث بلغت نسبة الذكور الذين لديهم حسابات إيداع حوالي 14 % مقابل 8 % للإناث لعام 2017 ,

- **مؤشر النفاذ إلى الخدمات المالية عبر شبكة الانترنت أو الهاتف المحمول :**

يقيس هذا المؤشر التوسع في تقديم الخدمات المالية و المصرفية عبر الإنترنت و الهاتف المحمول في ضوء التنامي العالمي لأهمية التقنيات المالية الحديثة

الجدول رقم 10 : نسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساب مؤسسة مالية رسمية

	2017
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساب مؤسسة مالية	5
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساب مؤسسة مالية - ذكور	3
نسبة الأفراد الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساب مؤسسة مالية - إناث	1

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على:https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion

الشكل رقم 08 : التمثيل البياني لنسبة الأفراد البالغين الذين يستخدمون الإنترنت أو الهاتف المحمول للوصول إلى حساب مؤسسة مالية رسمية

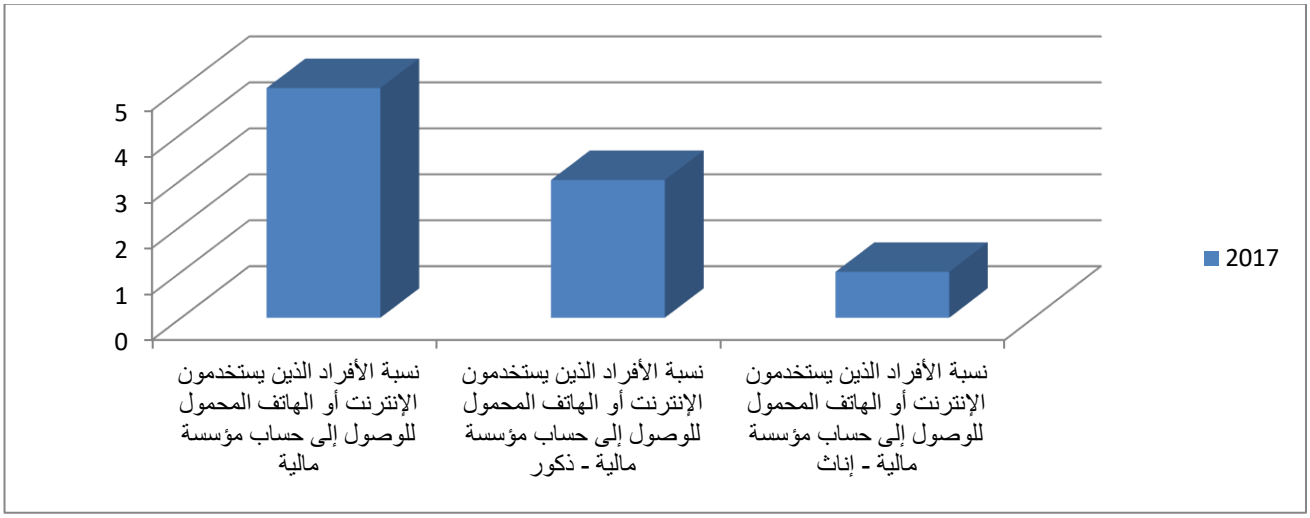

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 10

نلاحظ من خلال الجدول رقم 10 أن نسبة البالغين الذين يستخدمون الانترنت أو الهاتف المحمول للنفاذ إلى الخدمات المالية و المصرفية في الجزائر بلغت 5 %لسنة 2017 و هي نسبة منخفضة جدا مقارنة بالدول العربية المقدرة ب 14 %, كما نسجل في النسب حسب النوع , حيث بلغت نسبة الذكور المستخدمين للانترنت أو الهاتف المحمول في النفاذ إلى الخدمات المالية و المصرفية 3 % فيما بلغت نسبة الإناث 1% يفسر تدني هذه النسب إلى جملة من العوامل نذكر منها : ضعف البنية التحتية للإتصالات ، عدم مواكبة القطاع المصرفي التطورات الحديثة في مجال و سائل الدفع الإلكتروني و التي تعتبر الأداة المستخدمة في إتمام الصفقات مالية (تقرير سنوي عن الإستقرار المالي على مستوى الدول العربية

- **مؤشرات وصول الخدمات المالية و المصرفية في الجزائر :**

يقيس مؤشر الوصول المالي و المصرفي مدى مقدرة القطاع المالي على تيسير وصول كل الخدمات و المنتجات إلى كافة أفراد المجتمع ، و يتم التوصل ذلك عن طريق مجموعة من المؤشرات الجزئية كعدد الفروع المصرفية أو عدد أو عدد أجهزة الصرف الآلي , و الجدول رقم 11 يوضح بعض المؤشرات الجزئية

جدول رقم11: وصول الخدمات المالية و المصرفية للأفراد في الجزائر

المؤشرات	2015	2016	2017	2018	2019
عدد أجهزة الصراف الآلي لكل 100.000 بالغ	8,35	8,57	9,13	9,54	9,64
إجمالي عدد أجهزة الصراف الآلي البنكية النشطة	..	1370	1443	1441	1621

	2020	2021
إجمالي وكلات شبكة البنوك و المؤسسات المالية	1664 فرع	..
عدد وكلات شبكة البنوك و المؤسسات المالية لكل 100 ألف بالغ	5,2 فرع (المعيار العالمي : 20 وكالة لكل 100 ألف بالغ)	..
عدد البنوك و المؤسسات المالية	..	28 (20 بنك تجاري و 8 مؤسسة مالية)
إجمالي محطات الدفع الإلكتروني النشطة	33945 محطة	..
عدد محطات الدفع الإلكتروني لكل 100 ألف بالغ	110,5 محطة	..
إجمالي البطاقات البنكية (تصدرها البنوك)	2160417 بطاقة بنكية CIB	..

إجمالي لبطاقات الذهبية (يصدرها بريد الجزائر	6000000	..
إجمالي فروع بريد الجزائر	4000 مكتب	..
عدد مكاتب بريد لكل 100ألف بالغ	13 مكتب	..

المصدر :(FMI .2020) (GIE.2021) (Satim .2021) (Algérie Poste.2020)(ONS 2018)
تقييم الشمول المالي والمصرفي في الجزائر وفق مؤشرات الوصول المالي خلال الفترة: 2015-2021 رشيد نعيمي ، عيد الحفيظ بن ساسي , جامعة ورقلة

تظهر بيانات الجدول رقم 11 أن نسبة إنتشار وكلات شبكة البنوك و المؤسسات المالية تصل إلى نحو 5 فروع مصرفية لكل مائة ألف نسمة من سكان الجزائر أي أقل من المتوسط للدول النامية

تنتشر في الجزائر مراكز الصكوك البريدية التي تقدم الخدمات المالية لشرائح كبيرة في المجتمع و خاصة المناطق الريفية و النائية و يرتبط ذلك بالإنتشار الجغرافي الواسع لهذه المراكز , حيث يتميز مركز الصكوك البريدية بكثافة أكبر من كثافة شبكة و كالات البنوك , حيث قطعت مؤسسة بريد الحزائر أشواطا كبيرة في مسار التطور و العصرنة بغية تحقيق خدمات بريدية و خدمات مالية و خدمات شمولية لفائدة كافة الشرائح المجتمع , تغطي حاجة ما يفوق عن 40 مليون نسمة حيث تمتلك أكبر شبكة بريدية إفريقية تضم 4000 مكتب بريدي موصولة كليا بشبكة الأنترنت

تصل عدد الحسابات الشبكات المسجلة لدى بريد الجزائر إلى 22616402 حساب نهاية 2020 , أما نسبة الإنتشار عدد المكاتب بريد الجزائر لكل 100 ألف بالغ بلغت 13 مكتب , و إجمالا بلغ عدد الوكالات البنوك و المؤسسات المالية و مكاتب بريد الجزائر 5664 و كالة أي بنسبة 18 و كالة لكل 100 ألف بالغ و هي نسبة تفوق المتوسط العالمي المعبر عنه ب 12.2 و كالة لكل 100 ألف بالغ

بالنسبة لأجهزة الصراف الآلي شهدت تطور في الجزائر , كما تظهره البيانات في الجدول رقم 11 حوالي 9 جهاز صراف آلي لكل مائة ألف نسمة ، إلا أنها دون المستوى المطلوب مقارنة بالمتوسط في بعض الدول العربية و البالغ 32,9 جهاز لكل مائة ألف نسمة .[1]

المبحث الثاني : تحليل وضع الاستقرار المالي في بعض الدول العربية

تسعى الدول العربية إلى التدقيق في مستوى مقاومة النظام المالي من أجل معرفة مهددات الإستقرار المالي من خلال تطوير مؤشر الإستقرار المالي الخاص بها

المطلب الأول : المؤشرات المستخدمة في إحتساب الاستقرار المالي في بعض الدول العربية

I. **إعداد و تطوير مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية**:(AFSIndexStabilityFinancialArabThe)

[1]أطلق صندوق النقد العربي في عام 2020 مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية وإطلاق هذا المؤشر يكون

[1] صندوق النقد العربي 2019 التقرير السنوي.

سنويا، في ضوء أهمية وجود مؤشر كمي يقيس مستوى الاستقرار المالي بموضوعة ويعمل كأداة للتوجيه والإنذار المبكر كما يسمح المؤشر بأن تكون عملية تقييم سلامة النظام المالي بشكل مبني على مقاييس كمية وموضوعية ، كمؤشر الاستقرار المالي الكلي، بما يسهل عملية المقارنة بين الدول وتحليل حالة الاستقرار المالي عبر الزمن، علما أنه من الممكن أن تختلف المنهجيات من دولة إلى أخرى حسب طبيعة النظام المالي والبيئة الاقتصادية لتلك الدول. في ضوء أن عدد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية قامت بتطور مؤشر استقرار مالي يراعي خصوصية أنظمتها المالية والاقتصادية، فمن الصعوبة بمكان استخدام منهجية بمتغيرات موحدة على مستوى كل دولة عربية. في ضوء ذلك، قام صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي في بعض الدول العربية بتطوير مؤشر تجميعي للاستقرار المالي في الدول العربية، يهدف إلى قياس مستوى الاستقرار المالي على صعيد المنطقة العربية ككل .يسعى صندوق النقد العربي بالتعاون مع فريق عمل الاستقرار المالي باستمرار إلى مراجعة وتطوير المؤشر بصفة دورية، أخذاً بالاعتبار التطورات الحاصلة في القطاع المالي والبيئة الاقتصادية والاستثمارية

أ- **المتغيرات المستخدمة في منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في بعض الدول العربية**:

يتكون المؤشر من أربعة مؤشرات رئيسة على النحو التالي،[1]

1.**مؤشر القطاع المصرفي**: بتكون من 10 مؤشرات فرعية، وهي: نسبة كفاية رأس المال، ونسبة الديون غير العاملة إلى إجمالي الديون، ونسبة صافي الديون غير العاملة إلى قاعدة رأس المال، ونسبة تغطية مخصصات القروض، ونسبة الأصول السائلة إلى الالتزامات السائلة، ونسبة إجمالي الديون إلى إجمالي ودائع العملاء،

2.ونسبة العائد على الأصول، ونسبة العائد على حقوق الملكية، ونسبة إجمالي المصروفات من غير الفوائد إلى إجمالي الدخل، ونسبة هامش الفائدة إلى إجمالي الدخل

2 .**مؤشر الاقتصاد الكلي**: يتكون من 6 مؤشرات فرعية، وهي: معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية، ونسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي، ونسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي، ومعدل نمو الإيرادات الحكومية، ومعدل التضخم، ونسبة الاحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي

3 .**مؤشر سوق رأس المال**: يتكون من مؤشرين فرعيين، وهما: المؤشر المركب لصندوق النقد العربي، ونسبة القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية

4 .**مؤشر الدورة المالية**: يتكون من مؤشر واحد يقيس فجوة الائتمان، أي الفرق بين نسبة الائتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي، وبين اتجاه هذه النسبة على المدى الطويل باستخدام هودريك - بريسكوت فلتر

ب- طريقة إحتساب المتغيرات المستخدمة في المؤشر ودلالاتها: نستعرض فيما يلي طريقة احتساب مؤشرات ودلالاتها

1 - نسبة كفاية رأس المال: وفقا لمعيار بازل، فإن نسبة كفاية رأس المال تشمل جميع عناصر رأس المال. (Teir2+Tier1)بعد استبعاد التعديلات الرقابية (الطروحات) إلى الموجودات المرجحة لمخاطر الائتمان والسوق والتشغيل في جميع الأوقات. ولعل أهم التعديلات ضمن معيار بازل تتمثل في تعزيز وتحسين نوعية وكمية رؤوس الأموال لدى البنوك من خلال احتفاظها برؤوس أموال بجودة ونوعية عالية، تمتاز بقدرة مرتفعة

[1] صندوق النقد العربي, تقرير الاستقرار المالي للدول العربية 2022.

على مواجهة المخاطر واستيعاب الخسائر. وحسب هذا المعيار، فإن تعريف رأس المال يرتكز على الجزء الذي يتصف بأعلى جودة والمسمى "حقوق حملة الأسهم العادية"، علما انه بموجب مقررات بازل،فإن رأس المال التنظيمي للبنوك يجب ألا يقل عن 10.5 في المائة من الأصول المرجحة بالمخاطر .في هذا الإطار، تعتبر نسبة كفاية رأس المال من أهم النسب التي تقيس سلامة ومتانة المراكز المالية للبنوك، حيث تعزز كفاية رأس المال قدرة البنوك على مواجهة الصدمات والمخاطر المرتفعة وبالتالي حماية أموال المودعين. وكلما زادت هذه النسبة ضمن حدود معينة كلما كان لها تأثير إيجابي على الإستقرار المالي

2- نسبة الديون غير العاملة إلى اجمالي الديون: تعكس هذه النسبة جودة أصول القطاع المصرفي، فكلما انخفضت كلما زاد مستوى الإستقرار المالي تعتبر هذه النسبة من أهم النسب التي تقيس جودة الأصول لدى البنوك، حيث إن مخاطر الإعسار المالي للبنوك تبدأ في أغلبها من نوعية الأصول .

3- نسبة صافي الديون غير العاملة (بعد طرح المخصصات) إلى قاعدة رأس المال: إن انخفاض هذه النسبة يدل على انخفاض مخاطر الائتمان لدى القطاع المصرفي، وبالتالي مستوى استقرار مالي أعلى

4- **نسبة التغطية (المخصصات إلى الديون غير العاملة):** تشمل هذه النسبة جميع المخصصات أخذا بالاعتبار المعيار الدولي للتقارير المالية (IFRS9) ، حيث إن حجم المخصصات يعبر بشكل أكبر عن قدرة القطاع المصرفي على مواجهة مخاطر الائتمان. إن تطبيق معيار (IFRS9) وبناء مخصصات إضافية بشكل تحوطي منذ اليوم الأول لمنح الإئتمان، وبحيث يأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي لتعثر الإئتمان، سيعزز من قدرة البنوك على مواجهة مخاطر الإئتمان

5-نسبة الأصول السائلة إلى إجمالي الإلتزامات السائلة: تقيس هذه النسبة قدرة القطاع المصرفي على الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل من الأصول السائلة عالية الجودة أو قاعدة الأموال المستقرة (حسب التعريف المستخدم في الدولة). يمكن قياسها بإستخدام معيار تغطية السيولة (LCR)

6- نسبة اجمالي القروض إلى اجمالي ودائع العملاء: تعتبر نسبة القروض إلى الودائع أداة هامة للتنبؤ بإمكانية تعرض القطاع المصرفي لتحديات إضافة لقياس قدرته على تغطية القروض بتمويل مستقر، غالبا يتكون من ودائع الأفراد وودائع الشركات غير المالية. فعندما تتجاوز القروض قيمة الودائع، تواجهً البنوك فجوة تمويل تؤدي إلى تقييد دخولها إلى الأسواق المالية. وكلما كانت فجوة التمويل كبيرة كلما زادت إحتمالية تعرض البنوك لمخاطر السيولة، لكن في المقابل، فإن هذه النسب لا تراع هيكل الإستحقاق لكل من التسهيلات والودائع، حيث من المعروف أن آجال التسهيلات تكون عادة أطول زمنيا من آجال الودائع

7- **نسبة العائد على الأصول (ROA)** :يشير معدل العائد على الموجودات بصورة أساسية إلى كفاءة عملية منح الإئتمان، وقدرة القطاع المصرفي على المحافظة على الأصول، وتنميتها من خلال تحقيق عوائد مناسبة عليها، مما يعزز من تدفق الاستثمارات للقطاع المصرفي، وزيادة درجة الثقة في سلامته

8- نسبة العائد على حقوق الملكية (ROE)إن بقاء معدل العائد على حقوق الملكية ضمن مستويات موجبة جيدة يشير إلى الأداء الجيد للبنوك وفاعليتها في استخدام رأسمالها، الأمر الذي يعزز من قدرتها على مواجهة الخسائر التي من الممكن أن تتعرض لها مستقبلا

9-نسبة اجمالي المصروفات(من غير الفوائد) إلى اجمالي الدخل: تعتبر نسبة إجمالي المصروفات (من غير الفوائد) إلى إجمالي الدخل من أهم النسب التي تقيس الكفاءة التشغيلية (CIR) للبنوك، فارتفاع النسبة يدل على وجود ضعف لدى القطاع المصرفي في التحكم في مصاريفه

10-نسبة هامش الفائدة إلى اجمالي الدخل: يقيسهذا المؤشر الكفاءة التشغيلية للبنوك، من خلال إعتمادها على تحقيق إيرادات من أعمالها الرئيسة المتمثلة في دورها كوسيط بين المدخرين والمستثمرين.

11- معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي: من المعروف أن إرتفاع نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يعكس حالة الإقتصاد وقوته. كما أن انخفاض معدل النمو الاقتصادي يؤدي إلى زيادة الديون غير العاملة نتيجة تراجع النشاط الإقتصادي، وبالتالي تراجع قدرة العملاء على سداد ديونهم.

12-**نسبة عجز الحساب الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي:** إن وجود عجز جوهري في الحساب الجاري يبين فيما إذا كان هنالك خلال في الاقتصاد الكلي، الأمر الذي يؤثر بشكل سلبي على الاستقرار المالي.

13- نسبة الدين الحكومي إلى الناتج المحلي الإجمالي: إن ارتفاع الدين الحكومي بشكل كبير قد يكون له أثر سلبي على الإستقرار المالي

14- معدل نمو الإيرادات الحكومية : إن ارتفاع معدل نمو الإيرادات الحكومية (من غير المنح) وتنوعها له أثر إيجابي على الإستقرار المالي

15- معدل التضخم: إن استقرار الاقتصاد الكلي هو في المقام الأول إستقرار الأسعار على المدى المتوسط والطويل، أي أنه كلما زادت نسبة التضخم قلت القوة الشرائية للعملة، مما يحدث أثر سلبي على الإستقرار المالي

16- نسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي: كلما زادت الإحتياطيات الأجنبية لدى البنك المركزي كلما تعزز إستقرار العملة المحلية، مما ينعكس ايجابا على الاستقرار النقدي والمالي والإقتصادي

17- المؤشر المركب لصندوق النقد العربي: يقوم الصندوق بإحتساب مؤشر خاص بكل سوق,وهذه المؤشرات مرجحة بالقيمة السوقية باستخدام مؤشر باش المتسلسل. وتحتسب الأسعار بالدولار الأمريكي في نهاية الفترة. ويتم قياس التغير في قيمة المكونات، معدلة لإستيعاب التغيرات في القيمة السوقية الناتجة عن إضافة أو حذف أسهم من المؤشر, يقيس المؤشر المركب أداء الأسواق المالية العربية مجتمعة

18-القيمة السوقية للأسهم إلى الناتج المحلي الإجمالي: بحسب معايير المؤسسات المالية العالمية، فإن مؤشر القيمة السوقية للأسهم المدرجة بأسواق المال إلى الناتج المحلي الإجمالي، يعتبر من أهم المؤشرات التي يتم أخذها بعين الاعتبار عند إعداد تقارير التنافسية للدول على المستوى الدولي. في كثير من الأحيان يكون النمو في القيمة السوقية سببه عدة عوامل إيجابية، بما يشمل تحسن أسعار أسهم الشركات المتداولة في الأسواق، وإدراج شركات جديدة أو زيادة رؤوس أموال شركات مدرجة، وتدفق استثمارات أجنبية جديدة، وثقة المستثمرين.

19-.فجوة الإئتمان (الفرق بين نسبة الإئتمان الممنوح للقطاع الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي وبين إتجاه النسبة طويل الأجل):فيما يخص منهجية احتساب فجوة الائتمان فسيتم استخدام المنهجية التالية :

-إيجاد ناتج جمع الإئتمان الخاص لجميع الدول في بسط النسبة. وكذلك إيجاد ناتج جمع الناتج المحلي الاجمالي في مقام النسبة

- تم إحتساب الاتجاه باستخدام(Hodrick–Prescott filter) والفجوة لهذه النسبة

II. تحليل نتائج إحتساب مؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية:

.يُمكّن المؤشر الاستقرار المالي الذي نشره صندوق النقد العربي عام 2022 في بعض الدول العربية من تقييم سلامة النظام المالي بناءً على مقاييس كمية وموضوعية و يعد مؤشر الإستقرار المالي أداة تكميلية لأنظمة الإنذار المبكر وإختبارات الأوضاع الضاغطة، من خلال ما يعكسه ويحدده من درجة مخاطر أو تقلبات محتملة في النظام المالي.

يتكون مؤشر الاستقرار المالي العربي من **أربعة مؤشرات رئيسة** تشمل: **مؤشر القطاع المصرفي** (10 مؤشرات فرعية)، **ومؤشر الإقتصاد الكلي** (6 مؤشرات فرعية)، **ومؤشر سوق رأس المال** (مؤشرين فرعيين)، **ومؤشر الدورة المالية** (مؤشر فرعي واحد), تم وضع أوزان نسبية لهذه المؤشرات. تجدر الإشارة إلى أن قيمة المؤشر تتراوح بين صفر وواحد. كلما إقتربت القيمة من واحد (100 في المائة) كلما ارتفعت درجة الإستقرار المالي، سنعرض فيما يلي مؤشرات الإستقرار المالي في بعض الدول العربية في فترة 2015-2021.

الجدول رقم 12 : مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية

المؤشر	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية	0,321	0,406	0,527	0,548	0,564	0,487	0,526

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير صندوق النقد العربي للاستقرار المالي للدول العربية 2022

الشكل رقم 09 : التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في الدول العربية

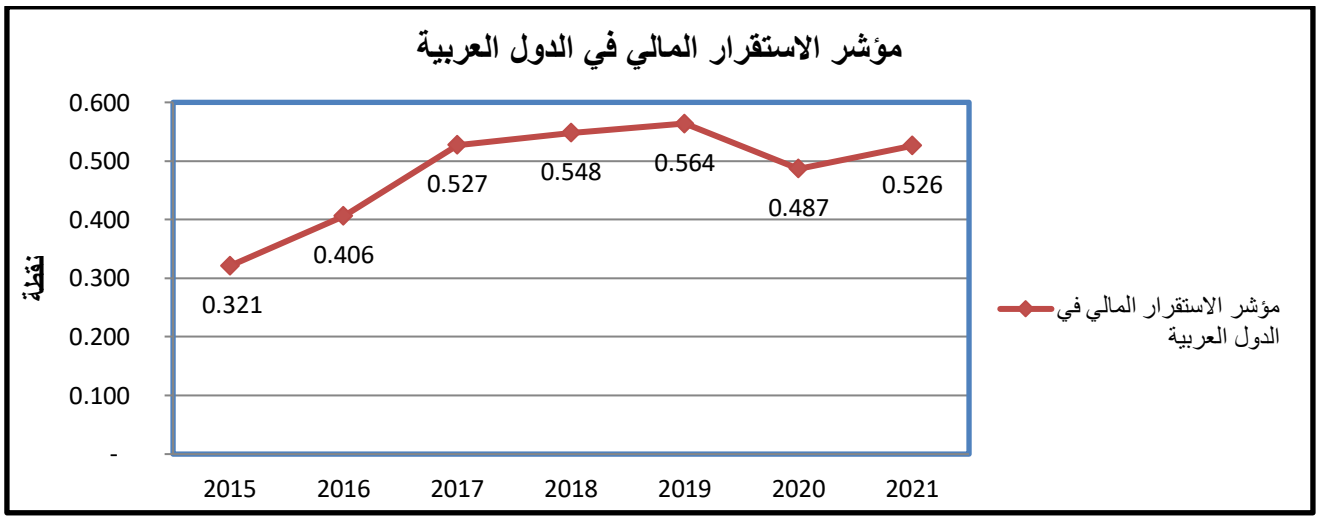

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 12

ارتفع مؤشر الاستقرار المالي حسب الجدول رقم 12 في عام 2021 ليصل إلى 0.526 نقطة مقابل 0.487 نقطة في نهاية عام 2020، بسبب تحسن المؤشرات المالية والإقتصادية نتيجةً للجهود التي بذلتها الدول العربية للحد من تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد، الأمر الذي إنعكس بشكل إيجابي على الاستقرار المالي. تجدر الإشارة إلى أن المؤشر شهد نسقاً تصاعدياً حيث بلغ حوالي 0.564 نقطة في نهاية عام 2019، مقابل 0.321 نقطة في نهاية عام 2015. بالرغم من تداعيات جائحة كورونا وإنعكاساتها على اقتصادات الدول العربية، إلا أن المؤشر سجل تحسناً عن عام 2021 مقارنةً بعام 2020. إذ بلغ مقدار الإرتفاع 0.039 نقطة، علماً أن قيمة المؤشر في عام 2021 حققت مستوى أعلى من متوسط قيمة المؤشر للسنوات الخمس قبل جائحة كورونا (2015-2019) الذي بلغ حوالي 0.473 نقطة كمتوسط عن تلك الفترة .أما بالنسبة للمؤشرات الفرعية، فقد ارتفعت جميعها عن عام 2021 باستثناء **مؤشر سوق رأس المال**، وذلك بسبب تراجع مؤشر القيمة السوقية إلى الناتج المحلي الإجمالي كأمر طبيعي ومتوقع بفعل تعافي الاقتصاد (مقام النسبة في المؤشر). وصل مؤشر سوق

رأس المال 0.102 نقطة عن عام 2021 مقابل 0.150 نقطة عن عام 2020، علماً أنه كان قد بلغ 0.071 نقطة عن عام 2019 .

فيما يخص **مؤشر القطاع المصرفي** (المكون الأكبر لمؤشر الإستقرار المالي في الدول العربية)، فقد سجل إرتفاعاً ملحوظاً في عام 2021، حيث بلغ 0.293 نقطة مقابل 0.214 نقطة في عام 2020، ذلك بفعل تحسن مؤشرات السلامة المالية، خصوصاً **مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة والربحية والكفاءة التشغيلية**. يعكس تحسن مؤشرات كفاية رأس المال والسيولة، مرونة ومتانة وقدرة القطاع المصرفي على استيعاب الصدمات. يذكر في هذا الصدد، أن أهم التعديلات ضمن معيار بازل تتمثل في تعزيز وتحسين نوعية وكمية رأس المال لدى البنوك من خلال إحتفاظ البنوك برأس مال ذا جودة ونوعية عالية، يمتاز بقدرة مرتفعة على مواجهة المخاطر وإستيعاب الخسائر، إضافةً إلى أن وضع متطلبات كمية للسيولة تعزز من قدرة البنوك على الوفاء بالتزاماتها في الأجلين القصير والطويل باستخدام أصول سائلة عالية الجودة .

فيما **يخص كفاية رأس المال،** فقد إتبعت المصارف المركزية العربية نهجاً تحفظياً بخصوص متطلبات بازل III المتعلقة بكفاية رأس المال، ذلك من خلال إصدار تعليمات ومتطلبات رقابية تتضمن إلزام البنوك التجارية بالإحتفاظ بنسب أعلى من تلك المقررة في متطلبات بازلIII ، إضافةً إلى وضع قيود على توزيع الأرباح في القطاع المصرفي بنهاية عام 2020 عززت قاعدة رأسمال البنوك ودعمت متانتها وقدرتها على مواجهة المخاطر .

يعزى من جهة أخرى، تحسن مؤشرات السيولة لدى القطاع المصرفي في بعض الدول العربية إلى عدة جوانب، منها: قيام المصارف المركزية بضخ سيولة إضافية في القطاع المصرفي من خلال تخفيض أسعار الفائدة على أدوات السياسة النقدية، وتعزيز تطبيق معياري نسبة تغطية السيولة وصافي التمويل المستقر، إضافةً لقيام بعض المصارف المركزية بتخفيض أو تحرير بعض هوامش رأس المال، وعدم رغبة البنوك بالمخاطرة، وغيرها. بصورة عامة وعلى الرغم من المخاطر والتحديات التي فرضتها أزمة فيروس كورونا المستجد والتحديات والمخاطر الأخرى، إلا أن نتائج تحليل مؤشر القطاع المصرفي بيّنت وجود توجه عام في بعض الدول العربية نحو تبني سياسات إحترازية متحفظة أسهمت في تعزيز الإستقرار المالي .

في السياق نفسه، ساهم تطبيق المعيار الدولي للتقارير المالية رقم 9 في تخفيف تأثر القطاع المصرفي بمخاطر الإئتمان، حيث بناءً على تطبيق هذا المعيار، تقوم البنوك ببناء المخصصات بشكل يأخذ في الإعتبار الجانب التنبؤي لتعثر عملاء البنوك. بالتالي، فإن تطبيق المعيار المذكور أدى إلى تعزيز متانة وملاءة البنوك والتحوط للصدمات المحتملة، فالمخصصات الإضافية التي قد تنتج عن تطبيق المعيار (خاصة في بداية التطبيق) تزيد من قدرة البنوك على مواجهة المخاطر وتمثل حماية إضافية لرأس المال، حيث يعزز هذا المعيار من تحوط البنوك للمخاطر من خلال بناء مخصصات تأخذ بالإعتبار البعد التنبؤي للخسائر (بما يشمل البعد الإقتصادي) من اليوم الأول لمنح الإئتمان، وهذا بدوره يمثل هامش تحوط إضافي يقلل العبء على رأس المال ويعزز من ملاءة البنوك.

في نفس الإطار، تحسنت مؤشرات الربحية والكفاءة التشغيلية لدى القطاع المصرفي في الدول العربية، الأمر الذي يُشير إلى فعالية إدارة المخاطر وكفاءة توظيف موجودات البنوك وتمتعها بقدرة تشغيلية على توفير الأرباح اعتماداً على أعمالها الرئيسة .

على صعيد آخر، أظهرت نتائج تحليل المؤشر تحسن طفيف في **مؤشر الإقتصاد الكلي** في الدول العربية، حيث إرتفعت قيمته لتبلغ 0.116 نقطة في نهاية عام 2021، مقابل 0.115 نقطة في نهاية عام 2020، بسبب تحسن معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ونسبة الإحتياطيات الأجنبية إلى الناتج المحلي الإجمالي[1].
إلا أن ارتفاع معدل التضخم ونسبة عجز الميزان الجاري إلى الناتج المحلي الإجمالي حدّ من ارتفاع مؤشر الاقتصاد الكلي. تجدر الإشارة إلى أن انخفاض مؤشر الاقتصاد الكلي في عام 2020 كان بسبب الانعكاسات السلبية الكبيرة لجائحة فيروس كورونا المستجد على الأنشطة الاقتصادية، وكذلك بسبب ارتفاع الكلف والأعباء على مالية الحكومة لمواجهة تداعيات الأزمة والحفاظ على الاستقرار المالي والاقتصادي والاجتماعي، ودعم القطاعات الاقتصادية المتضررة جراء الأزمة
من جانب آخر، أظهرت نتائج تحليل فجوة الائتمان للقطاع المصرفي العربي وجود تحسن بقيمة المؤشر، الأمر الذي يشير إلى تحسن مساهمة الائتمان المصرفي في تمويل النشاط الاقتصادي وخصوصا القطاعات الإنتاجية تجدر الإشارة إلى أن فجوة الائتمان تقيس مدى الانسجام ببن نمو الائتمان الموجه للقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ,حيث ينظر لهذا المؤشر عند تفعيل هامش رأس المال لمواجهة التقلبات الدورية كأداة إحترازية كلبة، بسبب توجيه التسهيلات الائتمانية إلى القطاعات الاقتصادية الاستهلاكية بشكل أكبر من الإنتاجية، الأمر الذي ينعكس إيجابيا النمو الاقتصادي وتعزيز الشمول المالي

المطلب الثاني : تحليل مؤشرات الإستقرار المالي في بعض الدول العربية :

1- مصر:

أظهر تقرير الاستقرار المالي لعام 2020، الصادر عن البنك المركزي المصري نجاح النظام المالي المصري في احتواء تداعيات جائحة كورونا دون الإخلال بدوره الرئيسي في القيام بالوساطة المالية، مع استمرار الاقتصاد في تحقيق معدلات نمو موجبة خلال العام المالي 2021/2020، بالرغم من تعرض العالم لانكماش اقتصادي خلال عام 2020 تأثرًا بتبعات الجائحة.
جاء ذلك بفضل مرونة وتنوع الاقتصاد المصري والإجراءات والسياسات الاستباقية الفعالة التي تم اتخاذها لمواجهة تداعيات جائحة كورونا، مدعومة بمكتسبات برنامج الاصلاح الاقتصادي، مما ساهم في تخفيف حدة الأثار الاقتصادية والاجتماعية للجائحة على القطاعات المختلفة وانعكس بالإيجاب على استقرار التصنيف الائتماني للدولة، والحفاظ على ثقة المستثمرين الأجانب في الاقتصاد المصري وإعطاء نظرة إيجابية ومتفائلة حول مستقبل أدائه خلال السنوات المقبلة.
ورغم أن الجائحة تسببت في ارتفاع مستوى عدم اليقين لدى المستثمرين الاجانب مما أدى إلى تراجع صافي التدفقات الأجنبية للأسواق الناشئة خلال عام 2020، إلا أن مقومات الاقتصاد المصري بالإضافة الي تمتع القطاع المصرفي بنسب مرتفعة من السيولة بالعملتين المحلية والأجنبية قد ساهما في احتواء الخروج المفاجئ لاستثمارات الأجنبية

كما أدى صافي الاحتياطات الدولية دوره الأساسي في صد التبعات الأولى للجائحة وظل في النطاق الكافي نسبةً إلى الالتزامات قصيرة الأجل من العملة الأجنبية، وقد مكنت هذه المقومات من الحفاظ على استقرار سعر الصرف وانخفاض مخاطر السوق للقطاع المصرفي وعدم تكون مخاطر نظامية ناتجة عن تقلبات رؤوس الأموال الأجنبية.

[1] صندوق النقد العربي ,تقرير الإستقرار المالي في الدول العربية 2022.

وكشف التقرير عن نجاح البنك المركزي في تعزيز بيئة الائتمان، مدعوماً بحزمة من السياسات الاقتصادية والاحترازية، وإطلاقه للعديد من المبادرات التي تتناسب مع طبيعة كل نشاط اقتصادي على حدي وذلك دون الإسراف في المخاطرة، مما أدى إلى عدم تكوُّن مخاطر نظامية خاصة بإخفاق المقترضين، كما استمرت المالية العامة في إجراءات الضبط المالي مع تحقيق مؤشرات أداء جيدة وتنويع لمصادر التمويل بين الأسواق المحلية والخارجية، وهو ما يحد من تعرض القطاع المصرفي لمخاطر اضطرابات أداء المالية العامة.

قيام البنك المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي باستخدام منهجية التطبيع التجريبي، ونشره بشكل سنوي، ويتم الإعتماد على 4 مؤشرات فرعية لإحتساب المؤشر , وقد بلغت قيمة المؤشر العام للإستقرار المالي في مصر 0.51 نقطة في عام 2021 ،مقابل 0.49 علما 0.49 نقطة و 0.51 نقطة في عامي 2018 و2019 على التوالي, ويشير تحسن قيمة مؤشر الاستقرار المالي في مصر إلى تجاوز تبعات أزمة فيروس كورونا المستجد، حيث شهد مؤشر الإستقرار المالي في عام 2020 إنخفاضا مقارنة مع عام 2019 و ذلك نتيجة لتبعات جائحة كورونا على الاقتصادات والأنظمة المالية العالمية، حيث سجل معظم الشركاء التجاريين لمصر معدلات نمو سالبة للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، كما شهد مؤشر الأسواق المالية انخفاضا بشكل ملحوظ نتيجة للاضطرابات التي شهدتها الأسواق المالية الناشئة ومن بينها مصر وخروج رؤوس الأموال الأجنبية، وهو ما أدى إلى إرتفاع كل من أسعار مبادلة مخاطر الائتمان ومؤشر تقلبات العائد للبورصة المصرية، بالإضافة الي الإنخفاض الملحوظ في نسبة رأس المال السوقي إلى الناتج المحلي الإجمالي الإسمي .علما أن القطاع المصرفي في مصر أثبت متانته خلال جائحة كورونا وقدرته على مواجهة وإمتصاص العديد من الصدمات وإحتواءت داعياتها بفعل المستويات الجيدة من كفاية رأس المال والسيولة[1]

ولفت التقرير إلى أن البنك المركزي يولي اهتمامًا كبيرًا بتعزيز الشمول المالي وتوفير خدمات وأنظمة دفع مناسبة تلبي احتياجات العملاء في ظل التطور التكنولوجي المستمر والمتلاحق في القطاع المصرفي، مع التأكيد على ضرورة استمرار تلك الخدمات وضمان إتاحتها على نحو يرضي كافة المستخدمين، وذلك في إطار دعم النمو الاقتصادي وأهداف التنمية المستدامة التي هي محور استراتيجية "رؤية مصر2030".[2]

الجدول رقم 13 : مؤشر الاستقرار المالي في مصر

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر الاستقرار المالي في مصر	0,46	0,49	0,51	0,49	0,51

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير صندوق النقد العربي للاستقرار المالي للدول العربية 2022 والبنك المركزي المصري

الشكل رقم 10 : التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في مصر

[1] صندوق النقد العربي, تقرير الاستقرار المالي في بعض الدول العربية 2022.

[2] البنك المركزي المصري يصدر تقرير الاستقرار المالي لعام 2020

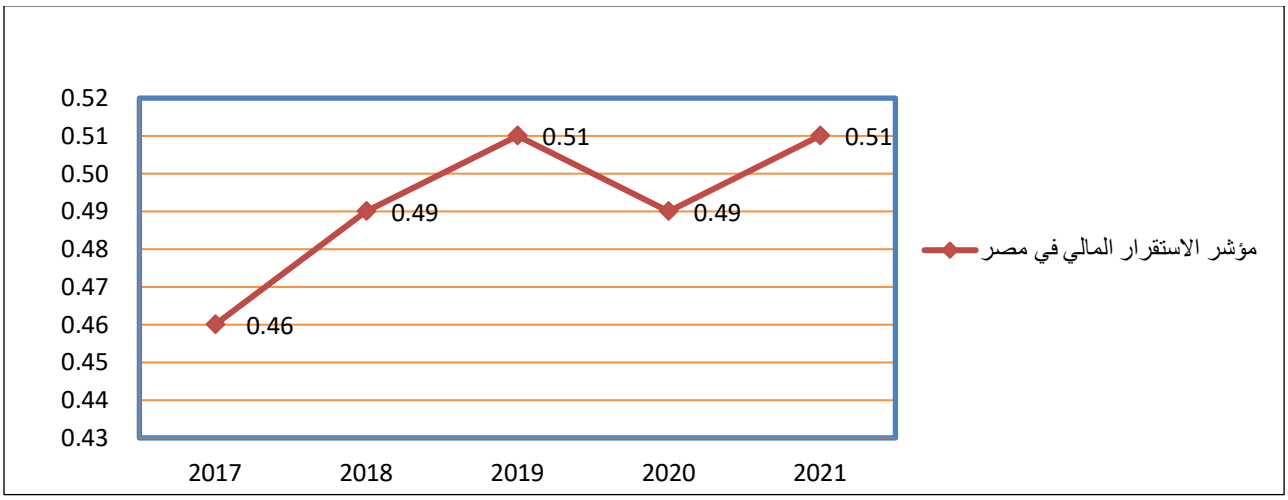

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 13

2- المملكة الأردنية :

فيما بخص قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الأردن ، فقد بدأت قيمة مؤشر الاستقرار المالي في الأردن بقيمة 0,64 نقطة في نهاية عام 2007 ما قبل الأزمة المالية ثم إنخفض بسبب الأزمة المالية العالمية ليسجل 0,50 نقطة في نهاية عام 2008 ،ثم إرتفع المؤشر ليصل 0,64 نقطة في نهاية 2009 ليعاود الانخفاض خلال الفترة (2010-2021) حيث سجل أدنى قيمة له في نهاية 2012 وهي 0,36 نقطة وذلك بسبب الظروف الاقتصادية الصعبة التي مرت بها المملكة خاصة في عام 2012 ،ثم بدأ بعدها بالتعافي ليسجل في نهاية العام 2016 ما قيمته 0,49 نقطة ثم تراجع بشكل بسبط في عام 2017 إلى 0,46 نقطة ليستقر عند نفس النتيجة للعام 2018 .أما في عام 2019 فقد ارتفعت قيمة المؤشر لتصل إلى 0,55 نقطة، كنتيجة طبيعية لتداعيات جائحة كورونا وأثرها على الاقتصاد والقطاع المالي، فقد تراجع المؤشر بشكل مقبول في عام 2020 ليصل 0.44 نقطة.

وهنا نستطيع القول من خلال النظر إلى قيمة المؤشر التجميعي للإستقرار المالي، بأن درجة إستقرار النظام المالي في الأردن تعتبر جيدة ، أخذا بالاعتبار التطورات الاقتصادية في المنطقة والمملكة وأثرها على الاستقرار المالي، مما يؤكد أن الأردن يتمتع بقطاع مصرفي سليم ومتين ومستقر بدرجة كبيرة

الجدول رقم 14 : مؤشر الاستقرار المالي في الأردن

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
مؤشر الاستقرار المالي في الأردن	0,57	0,49	0,46	0,46	0,55	0,44

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير صندوق النقد العربي للاستقرار المالي للدول العربية 2022

الشكل رقم 11 : التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في الأردن

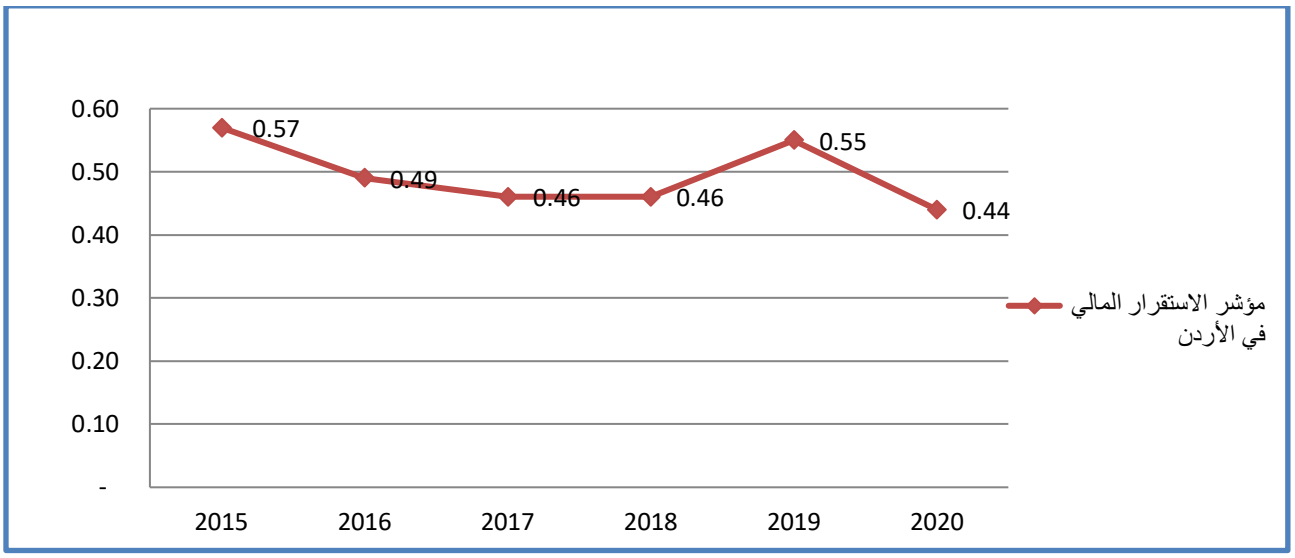

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 14

الإمارات العربية المتحدة:

يقوم مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي بشكل سنوي اعتمادا على 18 متغير، منها 10 مؤشرات تخص القطاع المصرفي، و5 مؤشرات تخص الاقتصاد الكلي
و3 مؤشرات تخص سوق رأس المال

فيما يخص منهجية إحتساب مؤشر الإستقرار المالي لدى مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزي فيتم معالجة (تسوية) المؤشرات عن طريق التسوية الإحصائية بطرحها من متوسطها، ومن ثم قسمتها على إنحرافها المعياري ومن ثم جمعها كل حسب تأثيره (سلبي أم إيجابي). تحسن المؤشر العام للإستقرار المالي في دولة الإمارات العربية بشكل ملحوظ في عام2021 إذ قفز ليصل إلى 0.71 نقطة تعتبر هذه القيمة الأفضل خلال الفترة 2017-2021 ،حيث بلغت قيمة المؤشر العام للاستقرار المالي في عام 2020- 0.26 نقطة مقابل 0.32. في عام 2019 ,يشير تحسن المؤشر في عام 2021 إلى تحسن وإستقرار البيئة المالية والإقتصادية الكلية بعد تجاوز تداعيات أزمة فيروس كورونا المستجد

حيث عاد مؤشر اتجاه الاستقرار المالي إلى مستويات ما قبل الجائحة خلال العام 2021 بعد أن شهد انخفاضاً إلى المنطقة السلبية في العام 2020 بسبب التأثير السلبي لجائحة كوفيد-19 .وكانت دليل التعافي واضحة منذ بداية العام 2021 مع تحول المؤشر نحو الارتفاع، الأمر الذي يشير إلى تحسن البيئة المالية الكلية .وكان المؤشر الفرعي للاقتصاد الدافع الرئيسي للارتفاع الكلي للمؤشر، متبوعاً بالمؤشرات الفرعية للبنوك ولسوق الأوراق المالية.

وبصفة عامة، أشار اثنا عشر مؤشراً إلى أوضاع مالية كلية داعمة. وتضمنت هذه المؤشرات الرئيسية تعافي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي، وارتفاع أسعار نفط خام برنت، وانخفاض احتمالات التخلف المصرفي، وتحسن جودة الأصول في فترة زمنية معينة. وعلى الجانب الآخر، تمثلت المؤشرات الرئيسية للضعف في التذبذب المحقق في السوق والانخفاض الطفيف في النسبة الإجمالية لكفاية رأس المال لدى البنوك الإماراتية، ويعود ذلك جزئياً إلى تطبيق مقاييس أكثر تحفظاً

الجدول رقم 15 : مؤشر الاستقرار المالي في الإمارات

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر الاستقرار المالي في الإمارات	0,15	0,14	0,05	0,32	-0,26	0,71

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير صندوق النقد العربي للاستقرار المالي للدول العربية 2022 و مصرف الإمارات العربية المتحدة المركزية.

الشكل رقم 12 : التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في الإمارات

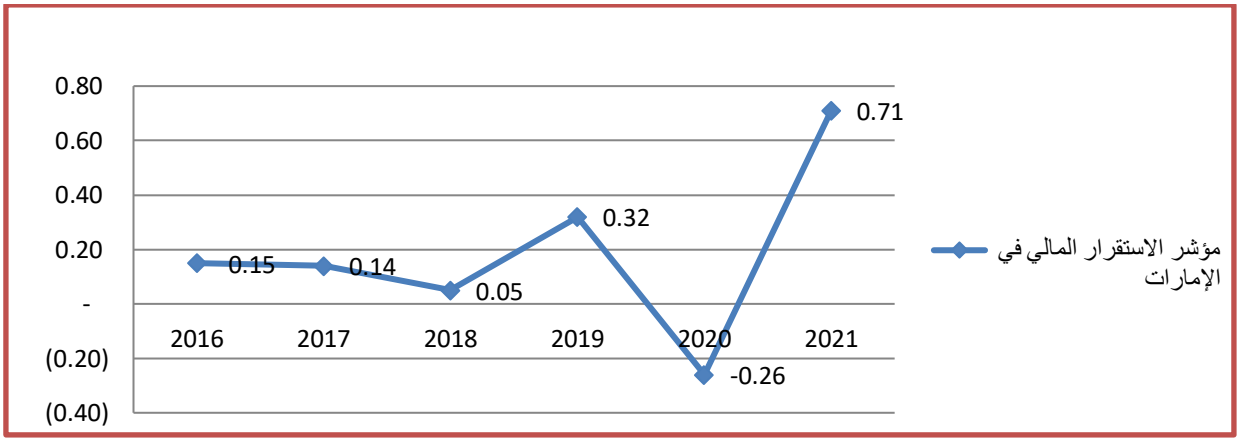

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 15

4-البحرين:

يقوم مصرف البحرين المركزي باحتساب مؤشر الاستقرار المالي ونشره سنويا و يعتمد المؤشر على متغيرات تخص القطاع المصرفي، والإقتصاد الكلي، وسوق رأس المال ، حيث يتكون المؤشر من مجموعة من ثلاثة مؤشرات فرعية هي: مؤشر الإستقرار المصرفي ، ومؤشر الاستقرار الاقتصادي ومؤشر سوق رأس المال ، تم إ حتسابها وتحليلها بصورة تاريخية خلال الفترة من 2008 إلى 2021 .يهدف مؤشر الاستقرار المصرفي إلى تقييم المخاطر على إستقرار القطاع المصرفي، من خلال التركيز على مجموعة من مؤشرات السلامة المالية الرئيسية لمصارف التجزئة في البحرين. يتكون المؤشر الإقتصادي أيضا من مجموعة من المتغيرات التي قد يكون لها تأثير على الإستقرار المالي، ويستخدم مؤشر سوق رأس المال متغيرات يمكن أن تلعب دورا حاسما في ضمان الإستقرار المالي في البحرين.

فيما يخص قيمة مؤشر الاستقرار المالي في البحرين، فبعد أن إنخفضت قيمة المؤشر في عام 2020 وذلك بفعل أزمة فيروس كورونا المستجد، إذ بلغت قيمة المؤشر حوالي 0.641. نقطة، إلا أنها إرتفعت في عام 2021 لتبلغ 0.663 نقطة في عام 2021 ،في حين بلغت قيمة المؤشر 0.687 نقطة و 0,6255 نقطة في عامي 2019 و2018 على التوالي,علما أن قيمة المؤشر بلغت 0.605 نقطة و 0.482 نقطة في الأعوام

2017 و2016 على التوالي.[1]

الجدول رقم 16 : مؤشر الاستقرار المالي في البحرين

السنوات	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر الاستقرار المالي في البحرين	0,604	0,625	0,687	0,641	0,663

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير صندوق النقد العربي للاستقرار المالي للدول العربية 2022 و مصرف البحرين المركزي

الشكل رقم 13 : التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في البحرين

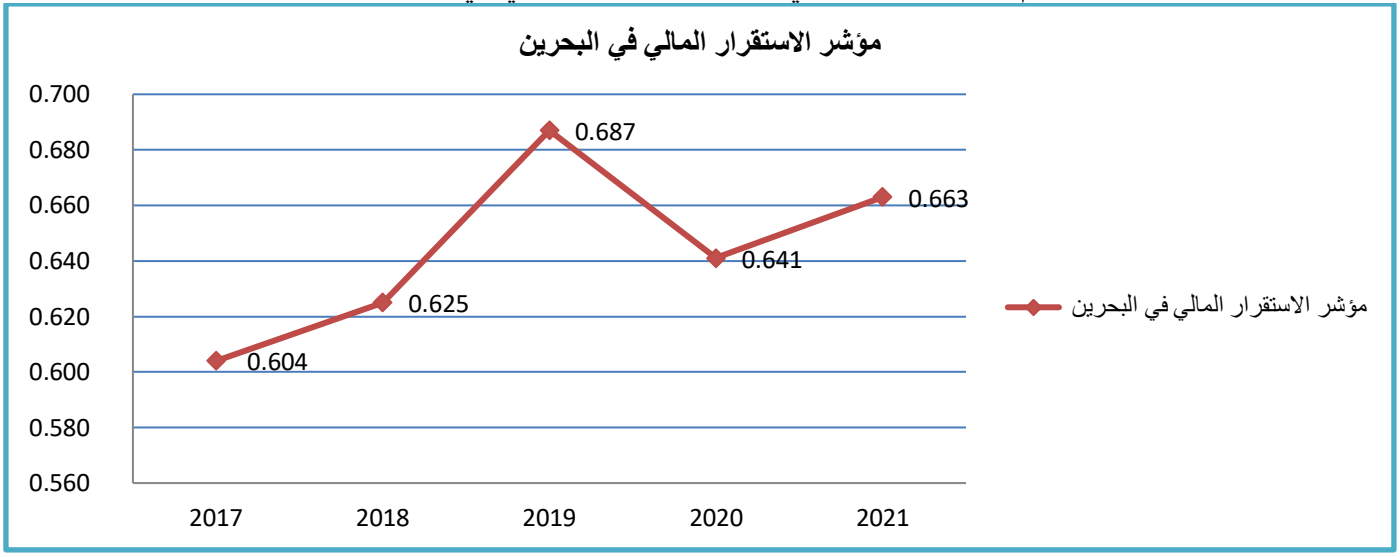

المصدر : من إعداد الطالبة بالإعتماد على بيانات الجدول رقم 16.

5-تونس :

يقوم البنك المركزي التونسي باحتساب مؤشر الإستقرار المالي حيثيبلغ عدد المؤشرات الفرعية المستخدمة 6 مؤشرات فرعية: مؤشر متانة القطاع المالي، مؤشر مخاطر النمو المفرط للائتمان ، مؤشر مخاطر السيولة، مؤشر مخاطر التركز، مؤشر الخطر المعنوي، مؤشر مخاطر الإقتصاد الكلي

أما فيما يخص قيمة مؤشر الإستقرار المالي في تونس، فقد سجل المؤشر في عام 2021 0.58 نقطة مقابل 0.42 نقطة في عام 2020 ،حيث سجل المؤشر تراجعا في عام 2020 مقارنة بالمستوى المسجل في عام 2019 ، نتيجة لإتساع الفجوة ما بين نمو القروض ونمو الإقتصاد الذي سجل تقلصا في عام 2020 تبعا لتداعيات جائحة فيروس كورونا المستجد علما أن قيمة المؤشر بلغت حوالي 0.61 نقطة في عام 2019 [2]

الجدول رقم 17 : مؤشر الاستقرار المالي في تونس

السنوات	2016	2017	2018	2019	2020	2021
مؤشر الاستقرار المالي في تونس	0,46	0,39	0,42	0,6	0,42	0,58

المصدر: من إعداد الطالبة بالإعتماد على تقرير صندوق النقد العربي للاستقرار المالي للدول العربية2022والبنك المركزي التونسي

[1] صندوق النقد العربي, تقرير الاستقرار المالي في بعض الدول العربية 2022

[2] صندوق النقد العربي, تقرير الاستقرار المالي في بعض الدول العربية 2022

الشكل رقم 14: التمثيل البياني لمؤشر الاستقرار المالي في تونس

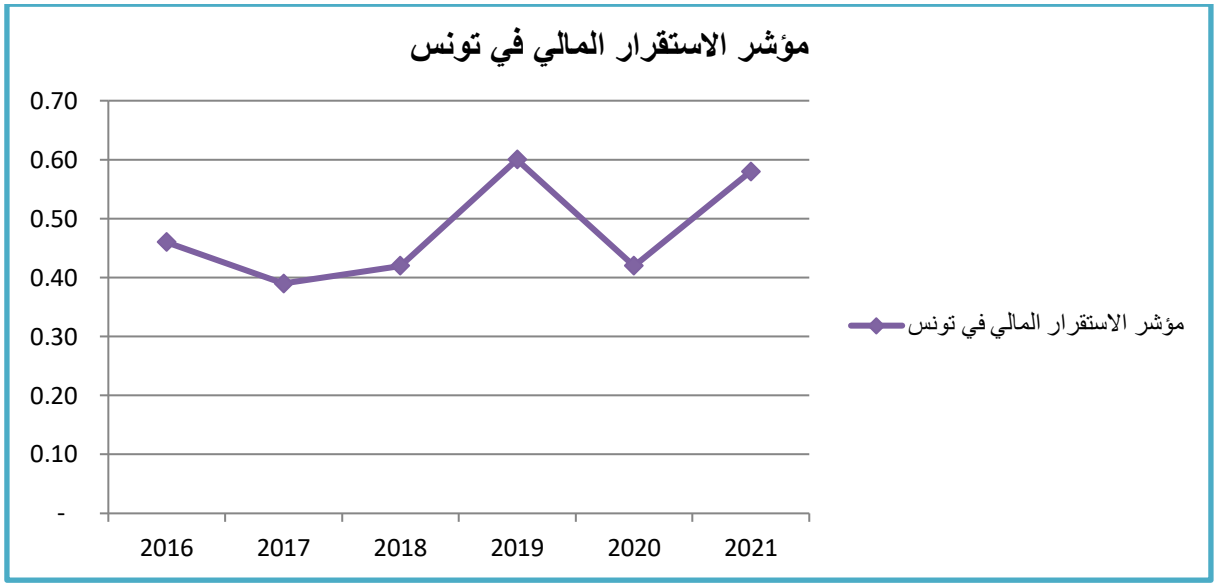

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على بيانات الجدول رقم 17

المطلب الثالث : تحليل علاقة الشمول المالي بالاستقرار المالي في الدول العربية

- **علاقة مستويات الشمول المالي بالإستقرار المالي في بعض الدول العربية :**

سوف نعرض في هذا العنصر مؤشر الشمول المالي في بعض الدول العربية (الإمارات ,البحرين ,السعودية الكويت , الجزائر, لبنان المغرب , تونس, ليبيا ,الأردن ,موريطانيا, مصر , العراق) الذي يمثل الإستخدام و الوصول إلى الخدمات المالية و المصرفية المختلفة و عرض مؤشر(**Z - Score**) لإستقرار المالي في نفس الدول العربية السابقة الذكر في الفترة الزمنية الممتدة من 2011- 2014- 2017 في شكل بياني رقم 14 .

الشكل رقم 16 :التمثيل البياني لمستويات الشمول المالي و الإستقرار المالي للبلدان العربية

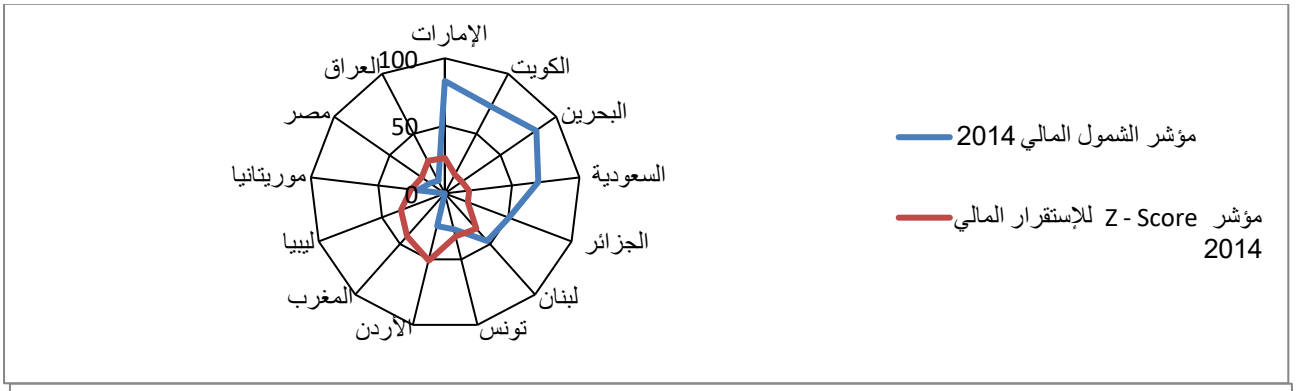

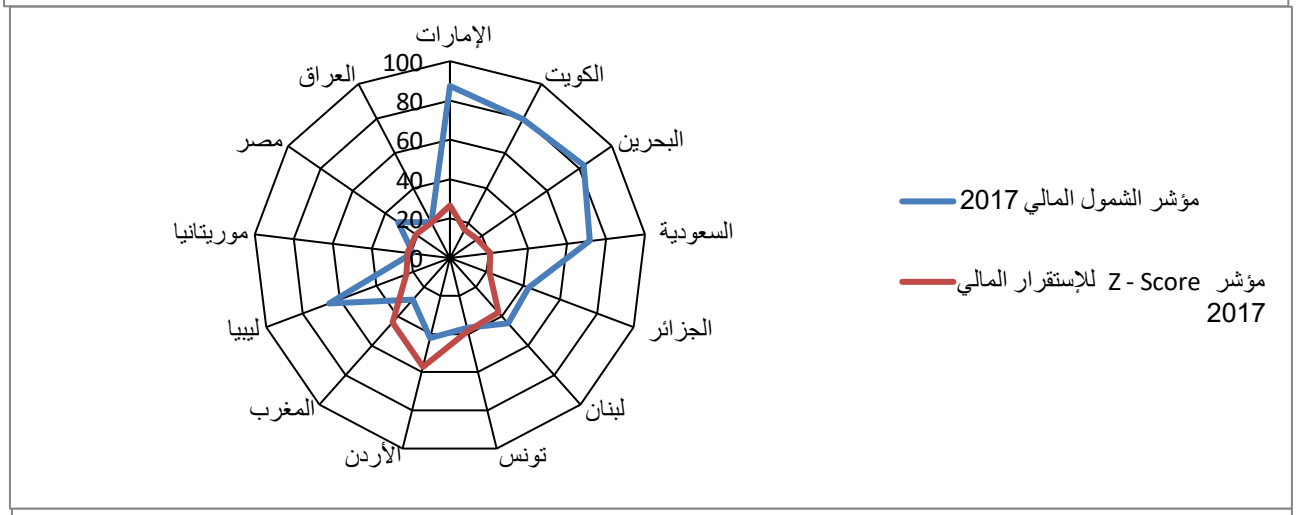

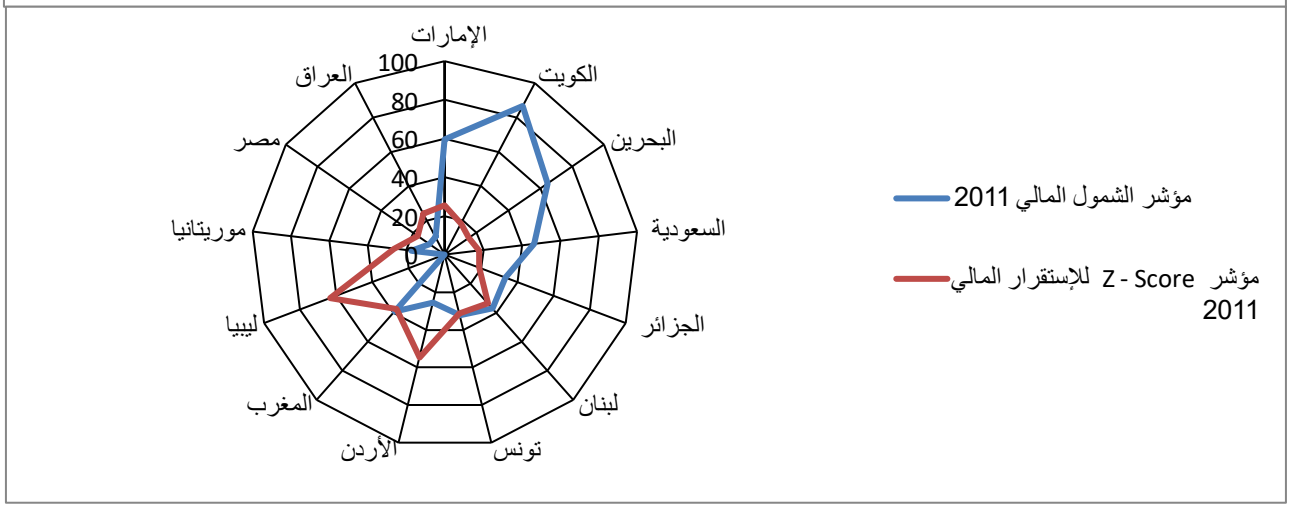

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على:https://databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion

يتضح من خلال الشكل أعلاه أن مؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية في تحسن مستمر مما أثر بشكل إيجابي على الإستقرار المالي ، خاصة في بعض الدول العربية ذات الشمول المالي مرتفع و المتمثلة في الإمارات ,البحرين ,السعودية و الكويت, و هذا الإرتفاع في مؤشرات الشمول المالي يعود بفضل تطور البنية التحتية الرقمية و إنتشار الهواتف الذكية و شبكة الأنترنت و تطور قطاعتها المصرفية خاصة إرتفاع في عدد الفروع البنكية و عدد الصرفات الآلية .

أما الدول ذات مستويات الشمول المالي المتوسط و المتمثلة في الجزائر , لبنان المغرب تونس, ليبيا ,الأردن و الدول ذات مستويات الشمول المالي منخفضة و المتمثلة في كل من ,موريطانيا , مصر العراق فكلا المستويين لا يمثلان العمق المطلوب للشمول المالي لتعزيز الاستقرار المالي و هذا لضعف أداء القطاع المصرفي و محدودية كفاءة الوساطة المالية في هذه الدول , إلا أن هذا الضعف في مستويات الشمول المالي لم يأثر سلبا على الإستقرار المالي حسب الشكل البياني .

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تمت الدراسة بطريقة تحليلية لمؤشرات الشمول المالي و الإستقرار المالي في بعض الدول العربية و تبيان علاقة الشمول المالي بالإستقرار المالي في بعض الدول العربية .

بعد تحليل مختلف البيانات والمؤشرات الشمول المالي والاستقرار المالي في بعض الدول العربية تبين انه كلما كانت مؤشرات الشمول المالي مرتفعة كلما اثرت وبشكل ايجابي على تعزيز الاستقرار المالي.

كما تبين ان بعض الدول العربية التي تعاني من ضعف في مؤشرات الشمول المالي لم يؤثر سلبا على الاستقرار المالي.

الخاتمة العامة

الخاتمة

لقد حظي الشمول المالي بإهتمام كبير من قبل صانعي السياسة و الدول المتطورة و النامية بإعتباره عنصرا ضروريا لتحقيق الاستقرار المالي، فهو يؤدي إلى تغيير هيكل النظام المالي و دعم كفاءته , لهذا أصبح الشمول المالي كهدف إستراتيجي جديد للحكومات و على مستوى البنوك و الجهات الرقابية من أجل تحقيق الإستقرار المالي ، و لقد شهدت مؤشرات الشمول المالي في بعض الدول العربية تحسن في السنوات الأخيرة عاكسة الجهود الحكومات العربية , إلا إنه مع ذلك لا تزال هذه المؤشرات أقل من المستوى المطلوب مقارنة مع دول العالم و هذا ما يستدعي إلى بذل مزيدا من الجهود من قبل الحكومات العربية لتعزيز الإستقرار المالي فيها

نتائج الدراسة

- الشمول المالي يعزز من الإستقرار المالي من خلال التنويع في الموجودات المصرفية
- العلاقة بين الشمول المالي و الإستقرار المالي هي علاقة تداخل و تكامل ،إذ أن كل منهما يساهم في دعم الآخر
- أظهرت بيانات قاعدة البنك الدولي أن الدول العربية تمتلك معدلات شمول المالي ضعيفة مقارنة بالدول العربية
- تمتلك البلدان الخليجية نسب مقبولة من الشمول المالي مقارنة بالبلدان الشرق الأوسط و شمال إفريقيا
- ضرورة مواكبة التكنولوجية من أجل دعم الشمول المالي في الدول العربية
- ضرورة تطوير البني التحتية لتدعيم نظم الدفع و التسوية و إنتشار البنوك و مراكز الخدمات المالية في بعض الدول العربية
- لا بد من نشر الوعي المالي لدى الأفراد لأجل الرفع من مستويات التثقيف المالي في البلدان العربية
- تواجه الجزائر مجموعة من الصعوبات في تجسيدها للشمول المالي

الإقترحات

- إبراز أهمية و دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي في بعض الدول العربية
- الإستفادة من الخبرات الدولية الناجحة في مجال الشمول المالي و الإستخدام الأفضل لتكنولوجيا المعلومات من أجل إبتكار الخدمات المالية
- العمل على تطوير العمل المصرفي في بعض الدول العربية بتبني التقنيات المالية الرقمية
- تكثيف عملية قرب البنوك من أماكن تواجد الأفراد و المؤسسات بما يضمن تسهيل وصول الخدمات و المنتجات المصرفية لهم في الدول العربية
- تطوير البنية التحتية للنظام المالي خاصة في المناطق الريفية ، مع تطوير أنظم الدفع و التسوية و الإستفادة من التطورات التكنولوجية في الدول العربية

أفاق البحث

- مستقبل الشمول المالي بين المأمول و التحديات خاصة في بعض الدول العربية , تجربة الإمارات نموذجا
- دور الشمول المالي في تحقيق الإستقرار المالي
- الشمول المالي هدف إستراتيجي للحكومات و الدول العربية من أجل تحقيق الإستقرار المالي

صعوبات البحث

إن أي بحث علمي يمكن أن تصادفه بعض من العوائق من شأنها أن تشكل تحديا في وجه الباحث لتختبر إرادته و مدى تصميمه على إنجاز العمل البحثي و إتمامه على أكمل وجه , و من أهم الصعوبات التي واجهتني :

- شمولية و حداثة الموضوع و سعته و محدودية عدد الصفحات التي لا يجب تجاوزها

قائمة المراجع

قائمة المراجع

اولا: الأطروحات والمذكرات :

1. عبد الرحمان بن ساعد، اتجاهات وآليات الاستقرار المالي في أعقاب الأزمة المالية العالمية، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير، الجزائر، 2013-2014
2. ريمة ذهبي، الاستقرار المالي النظامي: بناء مؤشر تجميعي للنظام المالي الجزائري للفترة (2003-2011)، أطروحة مقدمة لنيل الدكتوراه LMD، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة قسنطينة، 2012-2013

ثانيا: المقالات:

1. بن عيين رحيمة, مجلة آثر الشمول المالي على تحقيق الإستقرار المالي في بعض الدول العربية , الجزائر , 2022
2. رفاع توفيق , عزاوي أسامة , تعزيز الشمول المالي كآلية في تحقيق الإستقرار المالي – دراسة حالة دول العالم العربي- مجلة العلوم التجارية و التسيير , جامعة الجزائر 3 ، 2021
3. قديري مريم، مكيديش محمد، مجلة أثر الشمول المالي على الاستقرار المالي في دول شمال إفريقيا،الجزائر، 2022
4. صندوق النقد العربي
5. صورية شنبي، السعيد بن لخضر، أهمية الشمول المالي في تحقيق التنمية، مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة، ، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2019
6. عادل عبد العزيز السن، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي، المقالة، جامعة الدول العربية، 2019
7. نغم حسين نعمة، أحمد نوري حسن مطر، الشمول المالي متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، الطبعة الأولى، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، الأردن
8. بوزانة أيمن، حمدوش وفاء، الشمول المالي: أبعاده ومؤشرات قياسه العالمية، مجلة الاقتصاد الإسلامي العالمية، 2020
9. نادية لوزري، واقع الشمول المالي في بعض الدول العربية وآليات تعزيز، مجلة بحوث الاقتصاد والمناجمنت، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، المجلد 02-العدد 02، 2022
10. زواوي الحبيب، الاستقرار المالي والبنوك الإسلامية، تحليل تجريبي، مجلة دراسات اقتصادية مركز البصيرة للبحوث والاستشارات والخدمات التعليمية، العدد16، الجزائر، 2010
11. مشتاق محمود السبعاوي وسلام أنور أحمد وفاتح سليمان يالجين، الاستقرار المالي في ظل النظام المالي والمصرفي الإسلامي، مجلة جامعة كركوك للعلوم الإدارية والاقتصادية، العدد 2، 2012
12. غازي شيناسي، الحفاظ على الاستقرار المالي، سلسلة قضايا اقتصادية، العدد 36، صندوق النقد الدولي، 2005

13. أمساء دردور، بناء مؤشر مركب لقياس الاستقرار المالي في الجزائر خلال الفترة 2003-2017، مجلة الباحث، الجزائر، 2019
14. أحمد طلفاح، مؤشرات الحيطة الكلية لتقييم سلامة القطاع المالي، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2005
15. عباي وسام، بويهي محمد، نحو الالتزام بمقررات لجنة بازل III كآلية لتعزيز الرقابة لدى النظام البنكي الجزائري، مجلة البشائر الاقتصادية، الجزائر، 2020
16. محمد قلي، سماعيلي نبيلة، مقررات بازل III وتطبيقاتها في بعض الدول العربية كمدخل لتحقيق الاستقرار المالي وإدارة الأزمات المصرفية، الجزائر، 2020
17. مجدوب بحوصي، عمار عريس، مكانة مقررات بازل III من اصلاحات النظام المصرفي بعد الأزمة المالية 2008 مقارنة بقانون دود فرانك، مجلة الدراسات الاقتصادية والعالمية، الجزائر، 2017
18. مصطفي صالح عبد المعطي عمرية، تأثير الشمول المالي على النمو الاقتصادي والفقر والاستقرار المالي في فلسطين دراسة قياسية للفترة ما بين 2010-2020، رسالة الماجستير، فلسطين، 2022
19. قاسمي يسمينة، مزيان محمد توفيق، دور الشمول المالي في تحقيق الاستقرار المالي والنمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة اقتصاد المال والأعمال، الجزائر، 2022
20. صندوق النقد العربي, تقرير الاستقرار المالي للدول العربية 2022

ثالثا: النشريات

1. تقرير الاستقرار المالي لعام 2022للبنك المركزي المصري
2. تقرير الاستقرار المالي لعام 2022 للمصرف الإمارات العربية المتحدة المركزية
3. تقرير الاستقرار المالي لعام 2022للمصرف البحرين المركزي
4. تقرير الاستقرار المالي لعام 2022للبنك المركزي التونسي

رابعا: مواقع الأنترنت:

1. databank.albankaldawli.org/source/global-financial-inclusion,World Bank 2022/10/24,

المراجع باللغة الأجنبية

2. Asli Demirgüç-Kunt, LeoraKlapper, Dorothe Singer ,SaniyaAnsar, The Global Findex Database 2021 Financial Inclusion, Digital Payments, and Resilience in the Age of COVID-19, WORLD BANK GROUP, 2022
3. MoheddineYounsi , Amine Nafla , Financial Stability, Monetary Policy, and Economic Growth: Panel Data Evidence from Developed and Developing Countries, New York 2017

4. Béchir Ben Lahouel,LotfiTaleb, Younes Ben Zaied,ShunsukeManagi, Financial stability liquidity risk and income diversification:evidence from European banks using the CAMELS–DEAapproach,Springer Nature 2022